د. عبد الصمد الرواعي

نماذج تركيبية

في ضوء البحث اللساني المقارن

كنوز المعرفة

د. عبد الصمد الرواعي
نماذج تركيبية في ضوء البحث اللساني المقارن
كنوز المعرفة

نماذج تركيبية
في ضوء
البحث اللساني المقارن

بسم الله الرحمن الرحيم

نماذج تركيبية
في ضوء
البحث اللساني المقارن

د. عبد الصمد الرواعي

كنوز المعرفة

دار كنوز المعرفة
للنشر والتوزيع

الأردن ـ عمان ـ وسط البلد ـ شارع
الملك حسين ـ مقابل بنك الإسكان
+962 6 4655877
+962 79 5525494
712577 عمان
dar_konoz@yahoo.com
info@darkonoz.com
www.darkonoz.com

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2022/1/255)

العلمي، عبد الصمد الرواعي

نماذج تركيبية في ضوء البحث اللساني المقارن / عبد الصمد الرواعي العلمي.ـ
عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، ٢٠٢٢

١٨٤ ص، قياس القطع ١٧X٢٤ سم

ر.إ.: ٢٥٥/١/٢٠٢٢

الواصفات: /لسانيـــات توليدية// تركيب// البرنامج الأدنى// تأسيمات// محمولات ناصبة// محمولات أركَتية// الفعل الخفيف// الظروف// التحليل الحدي/

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

9 789923 490532

الطبعة الأولى
1443هـ ≈ 2022م

جميع الحقوق الملكية والفكرية محفوظة، ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنفيذ الكتاب كاملاً أو مجزءًا أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على كمبيوتر أو برمجته على اسطوانات ضوئيّة إلا بموافقة الناشر خطيًّا.

فهرس الموضوعات

مقدمة 9

مدخل: خصائص التأسيمات وإشكالاتها 13

الفصل الأول: **البنية المقولية للتأسيمات** 29

1. الطبيعة المقولية للتأسيمات 41

1.1. الخصائص الفعلية 32

2.1. الخصائص الاسمية 38

3.1. غير المتصرفات الفعلية 45

1.3.1. غير المتصرفات وفرضية المركب الحرفي [م ح] 49

2.3.1. غير المتصرفات وبنية المركب المصدري [م مص] 53

4.1. غير المتصرفات الاسمية 55

الفصل الثاني: **بين فرضية التحول المقولي وفرضية التأسيم** 63

2. تأسيم أم تحول مقولي؟ 65

1.2. فرضية التحول المقولي 65

2.2. التأسيمات ونظام السمات 68

3.2. تكوين الكلمة 76
1.3.2. فرضية تأسيم الجذر 78
2.3.2. مبدأ الإسقاط الموسَّع 82
الفصل الثالث: البنية الداخلية للتأسيمات 85
3. البنية الداخلية للتأسيمات 87
1.3. التباس التأسيمات 88
1.1.3. التمايزات التأويلية 89
2.1.3. التمايزات التركيبية 96
3.1.3. توزيع الظروف وأنماطها 98
2.3. إسقاط البناء: أدلة داعمة 107
3.3. مظاهر الافتقـــار للزمـــن 111
4.3. الفعل الخفيف وتسويغ الموضوع الخارجي وإعراب
النصب 115
5.3. التأسيمات الناصبـــة والفعل الخفيف المتعدي 120
6.3. التأسيمات الأركَتية والفعل الخفيف الناقص 124
7.3. تأسيمات النتيجة 134
الفصل الرابع: نحو تحليل حدي للتأسيمات 139
4. نحو تحليل حدي للتأسيمات 141
1.4. الإعراب والحد 141
2.4. مُسَوِّغات الشطر الحـدي 150

3.4. الحد والمصدري وخاصية التوازي 157
الخاتمـــــــة 163
قائمة المقولات التركيبية والرموز الموظفة ودلالاتها 168
مراجـــع البحـــث..... 170

مقدمة

يعنى النحو التوليدي بالبحث في الملكة اللغوية لدى الكائن البشري باعتبار هذه الملكة تشكل مكونا ضمن المعرفة الإنسانية (Human Cognition). وتقرر الأبحاث التي جرى تطويرها في العلوم المعرفية المقارنة أن الكائن البشري وحده دون باقي الكائنات يمتلك نظاما لغويا داخليا يتمثل في نظام حوسبي مغذى ذهنيا، يتيح له إمكانية تكوين عبارات دالة غير محدودة، انطلاقا من نظام محدود من الوحدات اللغوية[1].

ويمثل النحو الكلي (Universal Grammar) عنوانا لهذا الاختلاف المدهش في القدرة المعرفية بين البشر وبين الكائنات الأخرى. لأجل ذلك، شكل هذا الأخير موضوع بحث للسانيات التوليدية، التي تبحث في طبيعة هذه القدرة المعرفية وكيف تنشأ في الإنسان وكيف تتطور. ولعل هذا الضرب من الأبحاث يجعل اللسانيات جزءا من العلوم المعرفية، بفضل تقاطعها مع حقول معرفية عديدة، كالبيلوجيا وعلم الأعصاب (Neurology) وعلم النفس ونظريات الذهن وعلم الحاسوب. ولعل هذا ما يفسر توجيه البرنامج اللساني البيلوجي (Biolinguistic Program)

(1) Noam Chomsky, Angel Gallego & Dennis Ott (2019): Generative Grammar & the Faculty of Language: Insights, Questions & Challenges, p 230.

عنايتـه إلى البحـث في قضايـا تتداخل فيهـا الأبعاد اللسانيـة والبيلوجية والعصبية والنفسية[1].

وإذا كان البرنامـج اللساني التوليدي يعنـى بالبحث في طريقة اشتغال الملكـة اللغوية لدى الإنسان وتفسير القوانين التي تتحكم في هذه الملكة، فـإن هذا الكتـاب يتلمس هـذا الدرب مـن البحث في ظواهـر اللغات الطبيعيـة. إذ يعتبر هذا البحث تجربة جديدة في مقاربة المعطيات التركيبية لظواهـر اللغة العربية وتمثلها في ضوء رؤية مقارنة تستحضر خصوصيات لغـات طبيعية أخرى، للبحث في ما يمكـن أن تشترك فيه اللغة العربية مع هذه اللغات من معارف لسانية كلية وفي ما يمكن أن تختلف فيه عنها من توسيطات ومظاهر تغاير خاصة بكل لغة.

وفي ضـوء هـذه الرؤية، يهـدف هذا الكتـاب إلى الإمسـاك بجملة أهداف، تتمثل في:

- تطويـر أوصـاف جديـدة للمعطيـات التركيبية في اللغـة العربية وتجديد فهمها في علاقتها بلغات طبيعية أخرى، كاللغات السامية والجرمانية والرومانية؛

(1) يشير سدريك بويكس Cedric Boeckx (2011) إلى أن البرنامج اللساني البيلوجي يعني، في إطار بحثه في هندسة اللغة والتصميم الأمثل للملكة اللغوية، بالقضايا التالية:
أ. ما هي المعرفة/الملكة اللغوية؟ (مشكلة همبلد Humboldt).
ب. كيف تُكتسب؟ (مشكلة أفلاطون Plato).
ج. كيف تستعمل؟ (مشكلة ديكارت Descartes).
د. كيف تتحقق في الدماغ؟ (مشكلة بروكا Broka).
هـ. كيف تنشأ وتتطور؟ (مشكلة دروين Darwin).
لتفاصيل إضافية، راجع:
عبد الصمد الرواعي (2015): السمات وهندسة اللغات، ص 134.
Cedric Boeckx (2011): The Bio linguistic Turn، p 1.

- مواكبة التطور الهائـل الحاصل في مجال الأبحاث اللسانية العالمية واستثمارهـا في تعميق تمثلنا لتركيـب اللغات بوجه عام وتركيب اللغة العربية وظواهرها المختلفة بوجه خاص؛
- استثمار نتائج البحث اللساني المقارن في إيجاد حلول عملية ذات بعـد نفعي بركَماتي لمشكلات تعيق تأهيـل اللغة العربية وتمكينها في الحياة الوظيفية المعاصرة.

ونأمـل أن يمثـل هذا الكتـاب لبنـة إضافية في تجديد البحـث اللساني العربـي، وفي تطوير رؤى وتصورات جديدة عن اللغة العربية وتمثلها في ضوء لغات طبيعية عالمية. والله الموفِّق.

مدخل

خصائص التأسيمات وإشكالاتها

تمثل التأسيمات وضعا مقوليا اعتباريا خاصا ضمن نظرية المقولات التركيبية. ويرجع هذا إلى طبيعة هذه التراكيب، التي تبدي سلوكا تركيبيا ودلاليا يترجح بين الأسماء وسمات الأفعال. ولقد حمل هذا السلوك التركيبي الباحثين على النظر إلى هذا «الجزء من الكلام» بوصفه مقولة هجينة (Hybrid Category) ومركبة من خصائص الأفعال وسمات الأسماء. ويبدو، ظاهريا، أنها تشكل مقولة تركيبية مستقلة ضمن خارطة أجزاء الكلام. ولعل هذا الوضع الخاص يجعلها، باستمرار، مثار عدد من الإشكالات والتساؤلات ذات الأبعاد التجريبية والنظرية والتحليلية.

فإذا كانت الأبحاث التركيبية المعاصرة قد أبدت اعتناء بالغا بالموقع الاعتباري الذي صارت تتبوأه التأسيمات ضمن البحث اللساني في بعديه التركيبي والدلالي، فإن هذا يؤول إلى خاصيتها الحدثية التي تستأثر بها في المقام الأول. ولقد أهلها ذلك لأن تكون ملتقى المقولات التركيبية ومجمعا لما يمكن أن تشترك فيه أجزاء الكلام من أسماء وأفعال وظروف وصفات.

وتتأطر أسماء الحدث في الأبحاث اللسانية التوليدية ضمن بنية التأسيمات (Nominalizations). وتتحدد التأسيمات بكونها مقولات معجمية مشتقة ناتجة عن عملية بناء اسمي، انطلاقا من جذور (Roots) أو جذوع (Stems) معجمية، بحيث تشتمل هذه المقولة المعجمية المشتقة على خصائص فعلية، في الغالب، بناء على عملية إلصاق (Affixation) أو اندماج (Incorporation). ويقتضي هذا الإجراء، مبدئيا، عملية انصهار جذر معجمي في صورة صرفية اسمية معينة أو التصاق لاصقة مؤسِّمة (Nominaliser Affix) تضطلع بدور التأسيم بجذع معجمي محدد، مما يمكن الجذر أو الجذع المعجمي من أن يصير مقولة اسمية تتميز بدلالتها على سيرورة الحدث (Process) أو نتيجته (Result).

ويرد مفهوم التأسيمات في كثير من سياقات هذا الكتاب مرادفا لأسماء الحدث، التي تحضر في الكتابات النحوية العربية القديمة تحت مسمى «المصادر». لأجل ذلك، نوظف مصطلحات: «التأسيمات» و«أسماء الحدث» و«المصادر» لتدل على نفس المعنى، مع بعض الفروقات الدقيقة على مستوى التركيب والدلالة، التي نشير إليها في سياقات مناقشة القضايا والإشكالات المرتبطة بها.

إن الخصوصية التي تتمتع بها أسماء الحدث جعلت هذا النمط المقولي مفتوحا على قضايا وإشكالات عديدة ذات أبعاد نظرية وتحليلية وتجريبية، شملت مستويات مختلفة: مقولية وتركيبية ودلالية، حملت الباحثين على التسليم بما ينعت في الأبحاث التركيبية الحديثة بنظرية التحول المقولي (Recategorization) أو إعادة مَقْوَلَة الفعل [ف] إلى الاسم [س]، بغاية تفسير الخصائص الفعلية ضمن أسماء الحدث، التي نصطلح عليها على

امتداد فصول هذا الكتاب بـ«تأسسيمات الحدث» أو «التأسيمات المؤولة على الحدث». وتتمثل الخصائص الفعلية في هذه الأخيرة في:

- التأويل على الحدث؛
- امتلاك بنية موضوعية-محورية؛
- إسناد سمة النصب إلى موضوعاتها الداخلية؛
- تسويغ النعوت الظرفية، خصوصا ظروف الكيف التي تنعت موضوع الحدث ضمن التأسيمات المؤولة على السيرورة.

إن ما يعقد التأسيمات ويمنحها خصوصية إضافية كونها تعبر عن طبقات متنوعة الخصائص. فهي بنيات تركيبية لا تتصرف تصرف طبقة واحدة متجانسة. فإضافة إلى التأسيمات المحال على خصائصها آنفا وهي ذات طابع فعلي، هناك تأسيمات مغايرة تظهر خصائص اسمية فقط، نصطلح عليها في هذا العمل بـ«تأسيمات النتيجة». وتتجلى الخصائص الاسمية التي تميز هذه الأخيرة في:

- حملها الحدودَ الجلية (Overt Determiners)؛
- افتقارها للبنية الموضوعية- المحورية؛
- تسويغها النعتَ بالصفات؛
- اشتمالها على بنية ملكية مناظرة للبنية التركيبية التي تبديها الأسماء المحضة.

ولقد تباينت التحاليل في معالجة هذه الخصائص التركيبية والدلالية الخاصة بأنماط التأسيمات، التي ترجحت بين المقاربة التحويلية والمقاربة المعجمية والمقاربة الصُّرْفية والمقاربة الحدية.

ووفقا لهذا التصور، يهدف هذا العمل إلى بناء نظرية متكاملة عن الخصائص التركيبية للتأسيمات في اللغة العربية وتطوير تصور كاف لها وتمثلها في ضوء لغات طبيعية أخرى، وفق رؤية تحليلية مقارنة. وتقتضي المقاربة المقارنة أن نشتغل على عينة من المعطيات، من قبيل النماذج التركيبية التالية:

(1) أ. «وهكذا بنفْيه التاريخَ والاقتصادَ والعلمَ، بوضعه محلَّ كلِّ هذا الإرادةَ، الأمرَ، الكلمةَ، يتخطى نيتشه ماركس»[1].

ب. «إن السوريالية مهَّد لظهورها اكتشافُ فرويد للأساس المادي للحلم، تعتبرُ الشعرَ نقطةَ تركيزها»[2].

ج. «وكتدليل آخر على استحالة مقارنة السوريالية بأي تيار له طابع صوفي نَقْدُ بروتونَ العنيفُ»[3].

د. «وأتساءل عن ما إذا كان هذا التَّحْجيمُ المجحف للحقل الثقافي.. راجعا إلى استقلاليته عن السلطة السياسية»[4].

هـ. «انهال عليه بالضَّرْب والصَّفْع، وهو مستسلم متمسك بابتسامته الوقحة. وحين تعب تماما، توقف عن الضَّرْب»[5].

(1) عبد الله العروي: أوراق، ص 144.
(2) عبد القادر الجنابي: رسالة مفتوحة إلى أدونيس، ص 20.
(3) نفس المرجع، ص 14.
(4) محمد برادة: مثل صيف لن يتكرر، ص 180.
(5) نفس المرجع، ص 184.

(2) أ. John's building the house .

ب. Caesar's destruction of the city.

(3) La description de l'événement par Paul.

(4) أ. Harisat Dan et ha – delet.

باب- أل (نصب) دان كَسر

«كَسْرُ دان البابَ».

ب. Ha- harisa Shel ha- ?oyev' et ha'-ir.

مدينة-أل (نصب) العدوِّ لـ هَدْمُ- أل

«الهدمُ لِلعدوِّ المدينةَ» (ترجمة حرفية).

وإذا كان مشروع أي بحث ينبع من وجود إشكالات حقيقية أو رغبة فعليـة في تطوير قضية مـا، فإن مسوِّغات هذا البحـث ومسبباته المباشرة تتحدد في جملة اعتبارات نعرضها في الملاحظات التالية:

- عـدم طبيعيـة المعطيـات التركيبية التـي استندت إليهـا الكتابات النحوية العربية القديمـة بشأن تراكيب التأسيمات/أسماء الحدث/ المصـادر. فعينـة الوقائع التي اشتغلت عليهـا لم تكن ممثلة في كثير مـن مظاهرها لخصوصية التركيب العربي، لإجراء عملية التحليل عليهـا. وكان لهـذا الواقع تأثـيره السلبي على آليـات التوصيف والتفسير والتحليل؛

- عدم وضـوح صورة التأسيمـات وتضـارب خصائصها المقولية والتركيبية والإعرابية والدلاليـة، في الأبحاث اللسانية المعاصرة. ولعـل هـذه الصـورة الملتبسـة تعكس ترجُّـح التحليـلات بين المقاربـة التحويليـة أو التركيبية وبين المعالجـة المعجمية من جهة،

مثلمـا تترجم حالة التردد بين التحليـل الجملي أو المقاربة الصُّرفية والتحليـل الاسمي أو المقاربة الحديـة. وبقدر ما أغنى هذا التعدد الأبحـاث التركيبية التي تم تطويرها عن هـذا الموضوع، بقدر ما جعل التأسيمات مشتتة بـين مقولة الاسم حينا وبين مقولة الفعل حينا آخر، دون استحضار لخصوصيتها؛

- غياب أوصاف تركيبية ودلالية كافية عن التأسيمات في الأبحاث اللسانية العربية، ومن ثم الحاجـة الملحة لسد الفراغ الذي يرتبط بهـا، والرغبة في تطوير أبحاث وأوصـاف كافية عن خصائصها المقوليـة والتركيبيـة والدلالية وتمثلها في سياق كلـي مقارن، عبر مقارنتها باللغات الجرمانية واللغات الرومانية.

وإذا كانـت الكتابـات النحويـة العربيـة القديمـة تنظـر إلى المصادر/أسمـاء الحـدث بوصفها مقولة ملحقـة بمقولة الاسم، فـإن تحديدها ظل مفتوحا على تسـاؤلات عديدة وقابلا للجـدل والمراجعة وإعادة النظر، باستمـرار. ولعل هذا ما يفسر تعدد المقاربـات وتضارب التحاليل بشأن معالجـة التأسيمـات في الأبحاث اللسانية الغربيـة: إذ هناك من نظر إليها باعتبارها صورا متغيرة للفعل المتصرف أو بنية الجملة، أمثال: روبرت ليز Robert Lees (1960) وإريـك رولانـد Eric Reuland (1983) ومـارك بيكـر Marc Baker (1985) وملسارك Milsark (1988) وبول كبرسكي Paul Kiparsky (2017)..[1]. وهنـاك باحثون حللوها بوصفها مركبات اسميـة أو حدية، أمثال: ستيفـان أبنـي Steven Abney (1988) ودانييل

(1) للاطلاع على الأبحاث التي قدمت تحليلا جمليا/صُرفيا لبنية التأسيمات، أحيل:
Robert Lees (1960): The Grammar of English Nominalizations.
Marc Baker (1985): The Mirror Principle and Morphosyntactic Explanation.
Milsark. G. L (1988): Singl-Ing.
Paul Kiparsky (2017): Nominal Verbs and Transitive Verbs.

فلـوى (1991) Danniel Valois، وعبد القـادر الفاسي الفهري (1993) وتسيمبلـي وستفركاكي (2000) Tsimpli & Stavrakaki وحجيت بورر (2014) Hagit Borer وجوان برزنان وآخرون (2016) Bresnan et als وجون لووي (2016) John Lowe وعبد الصمد الرواعي (2020)...[1].

ويـزداد الإشـكال تعقيـدا حينما نقـارن التأسيمات في اللغـة العربية بنظيراتهـا في لغات طبيعية أخـرى. ولعل معطيات المقارنـة تدفعنا دفعا إلى إثـارة الأسئلـة التالية: مـاذا تقابـل أسماء الحـدث في اللغة العربية في الأبحاث التركيبية المعاصرة؟ أهـي أفعال غير متصرفة (Infinitives)، مثل [Critiquer] و[Manger] في اللغـة الفرنسية و[to eat] و[to learn] في اللغـة الأنجليزية أم إنهـا أسماء مشتقـة (Derived Nominals)، من قبيل: [Criticism] و[Destruction]...؟ أم إنهـا تـوازي في اللغة الأنجليزية ما يعرف بـــ Gerunds أو أسمـاء [-Ing] المتمثلـة في: «[-Ing] Possessive Gerunds» و«of[-Ing]» و«[-Ing] Accusative»؟ ثم أيًّا من هذه التراكيب الثلاثة تقابل أسماء الحدث، تحديدا؟[2]

(1) لتفحص الأبحاث التي قاربت بنية التأسيمات في ضوء التحليل الحدي، راجع:
Steven Abney (1987): The English Noun phrase in its sentential aspect.
Daniel Valois (1991): The Internal Syntax of Dp.
Tal siloni (1997): Noun Phrases and Nominalizations.
Tsimpli & Stavrakaki (2000): The Effects of Morphosyntactic Deficit in The Determiner system.
Hagit Borer (2014): Derived Nominals and the Domain of Content.
Joan Bresnan et als (2016): lexical- functional syntax.
John Lowe (2016): Participles, Gerunds and Syntactic Categories.
عبد الصمد الرواعي (2020): التأسيمات المجردة من الحد.

(2) عن الخصائص التركيبية والدلالية لتراكيب «gerunds»، في اللغة الأنجليزية، راجع:
Steven Paul Abney (1987): The English Noun Phrase in its Sentential Aspect.
Acrisio Pires (2006): The Minimalist Syntax of Defective Domains: Gerunds and Infinitives.
Artemis Alexiadou (2013): Nominal vs. Verbal -ing Constructions and the Development of the English Progressive.

إن الصـورة تبدو ملتبسة وغير شفافـة تماما، خصوصا إذا أدركنا أن هذه التراكيب لا تمثل وحدة متجانسة أو طبقة مقولية متماثلة، وأن أسماء الحدث/ التأسيمـات في اللغـة العربية قـد تتقاطع مع كل منهـا في بعض الخصائص والسمـات. وهـذا لا يوحي بالـترادف المقولي بين أسمـاء الحدث في اللغة العربيـة وبين أحـد هذه التراكيـب، بقدر ما أنهـا تبدو أقـرب إلى تركيب «Possessive [-Ing] Gerund»، كما في (2أ) منها إلى بنيات تركيبية أخرى.

وهكـذا، ظلـت التأسيمات مقولات موزعة بـين الفعل حينا، بحكم تضمنهـا لبعض خصائصه، تابعة لمقولة الاسم وملحقة به حينا آخر، نظرا لاحتوائهـا على بعض سماته. وبقي هذا النمط من التراكيب محسوبا على مقـولات أخرى في غياب تصور واضح ودقيـق عن خصائصه ومميزاته. وبهـذا، تنتفي الخصوصية التـي تنفرد بها هذه البنيـات التركيبية والغنى والتنوع اللذين يعبر عنهما سلوكها التركيبي والدلالي.

ولتمثـل الخصائص التركيبية للتأسيمات في اللغـات الطبيعية وتكوين تصور أولي عنها، ننطلق من المعطيات التركيبية المضمنة في (5):

(5) أ. «وهـل أَكْلُنَـا نحن هـذا العشـبَ، وأَكْلُ الإنسانِ إيانـا، وأَكْلُ المـوتِ للإنسانِ، هل كل ذلك إلا وضعٌ للخاتمةِ في شكلٍ من أشكالها»[1].

ب. John’s destroying (of) the house bothers him.

ج. John’s destruction of the city.

Scott Grimm and Louise MacNally (2016): The VP-ing as Anaphoric Event Type Reference.
Paul Kiparsky (2017) : Nominal Verbs and Transitive Verbs.

(1) مصطفى صادق الرافعي، وحي القلم، ج 1، ص 67.

د. *John's destruction the city.

هـ. Mae derllen llyfrau da yn llesol . (اللغة الغالية)[1]

Est lire livres bons pred bénéfique.

قراءةُ الكتبِ الجيدةِ مفيدةٌ.

و. Harisat ha-cava 'et ha-'ir 'etmol. (العبرية)[2]

البارحة مدينة-أل نصب عدو-أل هَدْمُ

«هَدْمُ العدوِّ المدينةَ البارحةَ».

ز. La description des événements par Paul.

ح. *la description de Paul des événements.

ط. Il veut lire le journal.

ي. He wants to achieve his work.

ك. يأكلُ الطفلُ وجبتَه متأخرا عادةً.

بغض النظر عن وجوه التباين الناشئة بين هذه الأنماط من التراكيب، على مستوى البنية الإعرابية والتركيبية والدلالية والوظيفية ورتبة مقولاتها التركيبية التي تتأطر ضمن مجال التوسيطات، فإنها تشترك في خاصية مركزية توحدها تتمثل في طابعها الاسمي (باستثناء الفعل غير المتصرف [lire] و[to achieve] والفعل المتصرف [تأكل])، ودلالتها الحدثية وافتقارها لصرفة زمنية متصرفة. وهي ما يجعلها تختلف نسبيا عن مقولة الفعل المتصرف (Inflected Verb)، وتقترب جزئيا من بنية الأسماء

(1) هذا المعطى التركيبي مستمد من ألان روفري (1994):
Alain Rouveret (1994): Syntaxe du Gallois: Principes Généraux et Typologie.

(2) هذا المعطى التركيبي وارد لدى طال سيلوني (1997):
Tal Siloni (1997): Noun Phrases & Nominalizations.

المحضة (Common Nouns). ويبدو ظاهريا أنها قد تشكل مقولات تركيبية مستقلة.

إن تركيب «Gerund» المتمثل في [writing] واسم الحدث [أَكْل] وغير المتصرف (The Infinitive) المتجلي في [to achieve] الواردة في (5) مقولات تضطلع بوظيفة إسناد إعراب النصب إلى المركب الحدي المفعول. وهو الإعراب البنيوي (Structural Case) الاعتيادي الذي يتلقاه مفعول الفعل المتصرف عادة، كما في (5ط)، وإنْ كانت غير المتصرفات لا تسوِّغ التجلي التركيبي للمركب الحدي الفاعل، كما يبدو من لحن (6)، بما أن الفاعل الحامل لسمة الرفع تسوغه مبدئيا صُرْفة زمنية فعلية، خلافا لفاعل اسم الحدث أو Gerund الحامل لسمة الجر، بوصفه إعرابا تسوِّغه مقولة الحد:

(6) أ. *lire Paul le texte a demandé peu de temps .

ب. *l'innocent entrer au prison est inacceptable .

ج. *To travel Mary abroad is forbidden .

د. * Mary to travel abroad is forbidden .

هـ. Vouloir c'est pouvoir.

و. «ولقد أصبحت الأمم تخاف ظُلْمَ رعاتِها، وأصبحتُ أخاف ظُلْمَ رعيتي»[1].

ز. *John's writing is very attractive.

بيِّنٌ أن اسم الحدث في العربية في المعطى التركيبي (5أ) يماثل بنية «Possessive [-Ing] Gerund» في اللغة الأنجليزية في المعطى (5ب) في

(1) نهج البلاغة، ص 129.

احتوائهما معا على الشبكة المحورية (Thematic Grid) ذاتها التي توجد بحوزة الفعل المتعدي المتصرف.

في حين يتميز الاسم المشتق [Destruction] بكونه لا يسم فضلاته بإعراب النصب، كما يبدو من لحن التركيب (5د)، ومن ثم ضرورة توظيف استراتيجية إدماج الحرف [of]، لإنقاذ البنية من المصفاة الإعرابية (Case Filter) عبر إسناد سمة الجر إلى الفضلة باعتبار هذا الإجراء يمثل آخر ملاذ (Last Resort) يمكن اللجوء إليه. وهو خيار متاح مع اسم الحدث في العربية وتركيب «Possessive [-Ing] Gerund» في الأنجليزية كذلك، على نحو ما يظهر من التركيبين (5أ) و(5ب)، حيث يُقيِّم الحرف [لـ] أو [of] سمة الجر في الموضوع الداخلي، حينما لا يتمكن اسم الحدث من وسمه بسمة النصب بصفة مباشرة.

ويمتد هذا التحليل لينسحب على الموضوع الداخلي لاسم الحدث (Nom d'action) في المعطى التركيبي (5ز) في اللغة الفرنسة واللغات الرومانية إجمالا، الذي لا يلتقي فيها سوى سمة الجر من الحرف [de]، بوصفها سمة ملازمة، مقابل الفاعل الذي لا يرد إلا في صورة فضلة منفذية (Complement of Agent) في حالة تجلي المفعول تركيبيا. وهذا ما يفسر لحن التركيب (5حـ)، حال ما يقبل الموضوع الخارجي [Paul] سيرورة التقدم على مفعوله. في حين، أن المركب الاسمي الذي يرد بعد الاسم الفعلي في المعطى التركيبي (5هـ) في اللغة الغالية (Welsh) يتلقى إعراب الجر، بالضرورة، سواء كان فاعلا أو مفعولا. وبهذا المعنى، فهو لا يسوِّغ إلا موضوعا واحدا، بما أنه ليس ثمة سوى إعراب واحد متاح.

غير أن اللافت للنظر أن غير المتصرفات في لغات كالفرنسية والأنجليزية

تجـد استقلالها المقولي والتركيبـي عن اسم الحـدث في العربية وتراكيب «Possessive [-Ing] Gerunds» والأسمـاء المشتقـة في اللغـة الأنجليزيـة باتصافهـا بخاصية مميزة تتمثل في عدم قبولها لمختلف السمات الاسمية، كـ: تلقي الإعـراب وحمل الحدود والنعت بالصفات...، مما يشكك في طابعها الاسمي ويجعلهـا أقرب إلى نسق الأفعال، كما يتضح من مقارنة (5 ط) و(5ي) بالتركيبين المضمنين في (7أ) و (7د):

(7) أ. «يفكر ويوازن بين القبول والمساومة»[1].

ب. *Il veut le manger.

ج. *She wants the to eat.

د. The building is very high.

لنلاحظ أن التركيب (7ب) يكون لاحنا إذا تم النظر إلى [le] بوصفه حـدا تعريفيـا يؤشر إلى اسميـة المقولة التي تدخل عليها. غـير أن اشتقاقه يكـون سليما في حالة تأويل الحد التعريفي [le]، باعتباره ضميرا يشتغل عائـدا محيلا على مركب اسمـي متقدم ضمن بنيةَ الجملـة بوصفه يشغل وظيفـة المفعـول، كأن يعود علـى المقولة الاسميـة [Le fromage]، على سبيل المثال[2].

(1) مبارك ربيع: الريح الشتوية، ص 66.

(2) تقيم الأبحاث التركيبية تمايزا بين نمطين من غير المتصرفات في اللغة الأنجليزية: غير متصرفات عارية (The bare Infinitive). كما في (1أ)، وغير متصرفات بواسطة [To] (Infinitive [To]). كما في (1ب):

(1) أ. John saw [Bill win the price].

ب. John expected [Bill to win the price].

ينظر، في هذا الصدد، في:

Annie Montaut (2018): On the Nature of the Hindi Infinitive: History as an Answer to its Syntactic Behavior.

Acrisio Pires (2006): The Minimalist Syntax of Defective Domains: Gerunds and Infinitives, pp 5-14.

Brett Hyde (2000): The Structures of The To-Infinitive, pp 27-58.

وإذا كان أسماء الحـدث في اللغة العربية وتراكيب «Possessive -Ing Gerunds» في الأنجليزيـة وأسماء الحدث في العبرية مقولات تركيبية تتيح النعت بمقولة ظرف الكيف (Adverb of Manner) تماما كالفعل المتصرف، كما تفصح عن ذلك التراكيب (8أ) و(8ج) و(8د)، فإن الأسماء المشتقة في اللغـة الأنجليزية وأسماء الحدث في اللغة الفرنسية لا يستسيغان هذا النمط من النعـوت، بقدر ما يتيحان أن ينعتا بمقولـة الصفة، مما يوحي بطابعهما الاسمي، كما يتبين من المعطيات التركيبية المضمنة في (9):

(8) أ. ﴿فبما نَقْضِهم ميثاقَهم وكُفْرِهم بآياتِ الله وقَتْلِهم الأنبيـاءَ **بغيرِ حقّ**﴾[1].

ب. حلَّل الباحثُ المقالَ **بتأنٍّ**.

ج. John's quickly building the house bothers him.

د. Harisat ha-cava 'et ha-'ir bi- mehirut.
سرعة- بـ مدينة-أل نصب عدو-أل هَدْم
«هَدْمُ العَدوِّ المدينةَ بسرعة».

(9) أ. *John's quickly destruction of the city.

ب. John's quick destruction of the city.

ج. *La description totalement des événements par Paul.

د. La description totale des événements.

ويتمثـل المعطـى الإضـافي في أن التأسيمـات في العربيـة وتراكيـب «Possessive [-ing] Gerunds» في الأنجليزيـة يمكـن أن تتصـرف في بعض السياقـات التركيبيـة بوصفها أسمـاء تفتقر لسمة الحـدث تماما كالاسم المحض، وتقوم بالاستغناء عن بنيتها الموضوعية، وتُوظَّف توظيفا تركيبيا

(1) سورة النساء، الآية 155.

اسميا خالصا لا تتضمن فيه أية خاصية من الخصائص الفعلية المميزة للتأسيمات المؤوَّلة على الحدث أو السيرورة. ويسمح لها هذا السلوك التركيبي بالنعت بمقولة الصفة، مناظرة في ذلك للأسماء العادية المحضة. وتبرز المعطيات الواردة في (10) هذه الخصائص التركيبية:

(10) أ. «وكتدليل آخر على استحالة مقارنة السوريالية بأي تيار له طابع صوفي **نَقْدُ** بْرُوتُونَ **العَنيفُ**[1].

ب. «وكثيرا ما أتجنب زيارة من ينتظرون أجلَهم رغم **حُبِّي الشديدِ** لهم»[2].

ج. John's quick destroying of the city.

ومن ما توافق فيه الأسماء المشتقة في الأنجليزية أسماء الحدث في العربية إمكانيةُ بنائهما للفاعل (Active Voice) ولغير الفاعل (Passive Voice)، مقابل أسماء الحدث في الفرنسية التي لا تسوِّغ سوى البناء لغير الفاعل:

(11) أ. مكَّن **تحليلُ العالِم عيّناتِ** البحث من التعرُّف إلى خصائصها ووظَائفها.

ب. ﴿حم، **تَنْزِيلُ** الكتابِ **مِنَ الله** العزيز العليم﴾[3].

ج. John's destruction of the city.

د. The city's destruction by John.

هـ. La destruction de la ville par César.

و. * La destruction de César de la ville.

وتسعى فصول هذا الكتاب إلى توفير أوصاف للخصائص التركيبية

(1) عبد القادر الجنابي: رسالة مفتوحة إلى أدونيس، ص 14.

(2) محمد برادة: مثلَ صيف لن يتكرر، ص 226.

(3) سورة غافر، الآية 1.

والدلاليــة للتأسيمات التي ناقشناها نقاشــا أوليا في هذا المدخل، وإيجاد تفســير للإشــكالات التجريبيــة والنظريــة والتحليلية التــي تثيرها. وهي إشكالات تتصل بـ:

1. طبيعتها المقولية؛
2. خصائص بنيتها الداخلية والخارجية؛
3. نوعية إسقاطاتها الوظيفية؛
4. تسويغ بنيتها الإعرابية والتركيبية.
5. تسويغ البنية الموضوعية أو الشبكة المحورية (Thematic Grid).

الفصل الأول

البنية المقولية للتأسيمات

الفصل الأول

البنية المقولية للتأسيمات

1. الطبيعة المقولية للتأسيمات

يمثل الاسم والفعل القاعدة الأساسية في الاشتقاق التركيبي لبنية الجملة وتكوينها. وهما يعكسان التحقيق المنطقي لبنية القضايا (Propositions)، التي تتكون عادة من: موضوع ومحمول (Argument & Predicate). ووفقا لذلك، إذا كان الاسم والفعل يشكلان جوهر المَقْوَلَة وقاعدتها الأساسية[1]، فإن التأسيمات لا تخرج عن الافتراضات التالية:

(1) يبدو أن الدور الذي تضطلع به باقي المقولات التركيبية، بما فيها مقولة الصفة (adjective) ومقولة الحرف (Preposition)، دور ثانوي وتكميلي أو من درجة ثانية. فمقولة الحرف أقرب إلى طبقة المقولات الوظيفية المغلقة دلاليا منها إلى المقولات المعجمية المفتوحة. في حين، أن مقولة الصفات والظروف تشتغل، عادة، نعوتا مقيدة لدلالة الذوات/الأسماء والأحداث/الأفعال، من جهة إن الصفات تنعت الذوات والظروف تنعت الأحداث، مما يعني أن الصفة ليس لها وضع أنطلوجي ومقولي مستقل عن الاسم.
كما أن الظروف لا تتمتع باستقلال مقولي وأنطلوجي عن الأفعال/الأحداث. فضلا عن ذلك، فباستثناء الظروف ذات الدلالة الزمنية والفضائية والظروف الدالة على الاتجاه (أمام، خلف...)، لا تشكل مقولة تركيبية مستقلة، بقدر ما ترد في صورة صفات (مثل جيدا وكثيرا...) أو أسماء أحداث (مثل قصْدا وعمْدا وجهْلا...) أو مركبات حرفية: مكونة من مقولة حرف الباء أو عن واسم الحدث (نحو بشدة، بلباقة، بصراحة، عن جهْل، عن قصْد) أو مكونة من الحرف في واسم الفاعل (مثل في الواقع) أو الحرف من واسم المفعول (من المعقول) أو الصفة المنسوبة (من المنطقي، من الضروري) أو مكونة من الحرف في والصفة المشبهة (في الحقيقة)... وفي جميع هذه الحالات، فإن الظروف تمتلك الخصائص التوزيعية لمقولة الأسماء.

- كونها تنتمي إلى مقولة الفعل؛
- إمكانية انتمائها إلى مقولة الاسم؛
- افتراض كونها تشكل مقولة مستقلة ضمن خارطة المقولات التركيبية، أي إنها تمثل اسما فعليا (Verbal Noun) أو صورة هجينة (Hybrid Form) ناتجة عن انصهار خصائص الفعل بسمات الاسم؛
- إمكانية أن تكون التأسيمات مقولة تركيبية موازية لما يعرف، في اللغات الجرمانية والرومانية، بـ«غير المتصرفات» (The Infinitives) الفعلية في اللغتين الأنجليزية والفرنسية أو غير المتصرفات في اللغة الإيطالية.

وتهدف الفقرات الفرعية الموالية إلى مناقشة هذه الافتراضات وفحص وجاهتها. وقبل التفصيل في ذلك، يبدو من المفيد أن ندقق في الخصائص الفعلية والسمات الاسمية التي يعبر عنها تركيب التأسيمات.

1.1. الخصائص الفعلية

إذا دققنا مليا في بنية التأسيمات، يمكن أن نستنتج أن هناك ما يكفي من المؤشرات التي قد توحي بأنها مقولة فعلية، بحكم احتوائها على عدد من خصائص الفعل المتصرف (Inflected Verb). فاسم الحدث يدل على سيرورة القيام بالفعل (الحدث)، تماما كدلالة الفعل المتصرف عليه. فاسم الحدث والفعل في (1) دالان على عملية إنجاز حدث القراءة:

إضافة إلى ذلك، فإن الظروف لا ترد في التركيب مقولة مستقلة عن الفعل أو مشتقاته. لمزيد من التفصيل عن الطبيعة المقولية للظروف وتنميطها الدلالي، راجع:
عبد الصمد الرواعي (2016): الظروف، المَقْوَلة والتصنيف الدلالي، صص 173-196.

(1) أ. قرأ الباحثُ الموسوعةَ كلها.
ب. استغرقتْ قراءةُ الباحثِ الموسوعةَ سنوات عديدة.
ج. John is reading the book.
د. John's reading the book.

الخاصية الفعلية البارزة التي تميز اسم الحدث كونه يمتلك بنية موضوعية (Argument Structure)، مثلما يحتـوي على شبكة محورية (Thematic Grid) مماثلة لفعله المتصرف المقابل. فإذا كان الفعل لازما كان اسم الحدث لازمـا كذلـك. وإذا كان متعديا باحتوائه على موضـوع أو موضوعين، كان اسم الحدث متضمنا لعدد وطبيعة الموضوعات ذاتها:

(2) أ. حلَّ الضيفُ.
ب. (أسْعَدَه) حلولُ الضيفِ.
ج. أتمَّ الموظفُ عملَه.
د. إتمامُ الموظفِ عملَه (أراحه كثيرا).
هـ. مَنَحَ الأميرُ الوزيرَ وساما.
و. خلَقَ مَنْحُ الأميرِ الوزيرَ وساما جدلا واسعا.
ح. Mary is giving John a present.
ط. Mary's giving John a present.

وهناك خاصية فعلية لافتة للنظر تتمثل في أن اسم الحدث يسند إعراب النصب البنيوي الاعتيادي إلى فضلته على شاكلة الفعل المتصرف:

(3) أ. قَرَأَ الطبيبُ التقريرَ بسرعة.
ب. قِراءَةُ الطبيبِ التقريرَ بسرعة جعلته يخرج بأحكام مضلِّلة.

ج. Peter is criticizing him.

د. Peter's criticizing him upsets them.

ومن الخصائص التي تدعم فعلية التأسيمات/أسماء الحدث/المصادر كونها تسوِّغ النعت بظرف كيف، كما يحدث مع الفعل المتصرف:

(4) أ. انتقده **بلُطْف**.

ب. ﴿وقَتْلِهِم الأنبياءَ **بغيرِ حقٍّ**﴾ [1].

ج. John is destroying the house **carefully**.

د. John's destroying the house **carefully**.

ويبدو، ظاهريا، أن اسم الحدث في المعطى (5أ) يشتمل على بنية مقولية مماثلة للفعل المتصرف الوارد في المعطى التركيبي (5ب)، حيث التماثل الصرفي والصوتي تام بين المقولتين، فضلا عن التوازي الدلالي بينهما. وينسحب هذا التوصيف على الفعل المتصرف في اللغة الأنجليزية في التركيب (5ج)، الوارد في صورة جهة التدرج (Progressive Aspect)، الذي يتماهى صرفيا مع ما يعرف بـ: (Possessive [-Ing] Gerund) في المعطى التركيبي (5د)، باستثناء دلالة [s'] على الملكية، مقابل [is] بوصفه مساعدا متصرفا للفعل [Be]:

(5) أ. إن طَلَبَ الرأيِ الدولي تطبيقَ معاهدةِ كيوتو لم تأبه له أمريكا.

ب. إنْ طَلَبَ الموظفُ حقوقَه فأجبْ طلبَه.

ج. John is writing the letter.

د. John's writing the letter upsets him.

(1) سورة النساء، الآية 154.

فبصرف النظر عن الشكل الخارجي للتأسيمات، يبدو أن هذا الأخيرة تمثل المقولة الأكثر فعلية بين المقولات المشتقة. غير أننا سنبين في الفصول الموالية أن الأفعال المتصرفة والتأسيمات يحتويان على البنية الداخلية نفسها: أي على نفس البنية المحورية، وأن التماثل الصرف-الصواتي بينهما في (5) عرضي، وأن التباين بينهما يرتد إلى طبيعة البنية الخارجية في كل منهما (إسقاط الزمن في مقابل إسقاط الحد).

وهناك ملاحظة وصفية إضافية تتجسد في أن التأسيمات التي تُظهر خصائص فعلية بارزة لا تتيح الاقتران بالحدود الجلية، كحد التعريف [أل] والتنوين والإشاريات (هذا، ذلك...). كما لا تسمح بسيرورة الجمع على المستوى الصرفي، ولا تسوِّغ النعت بمقولة الصفة. وتعتبر هذه الخصائص سمات مميزة للتأسيمات التي تشتمل على خصائص نمطية للأسماء: وهي سمات تُفْقِد أسماء الحدث بنيتها الموضوعية والقدرة على إسناد إعراب النصب إلى فضلاتها، وتصير دالة على نتاج الحدث أو الذات، ولا تدل على سيروة القيام بالحدث/الفعل[1].

إن الدفاع عن انتماء التأسيمات إلى مقولة الفعل، على المستوى المقولي، افتراض من الصعب البرهنة عليه. فإذا كان التأسيمات تبدي خصائص فعلية بارزة متمثلة في: التأويل على الحدث وامتلاك بنية موضوعية-محورية وإسناد إعراب النصب إلى المركب الاسمي الفضلة وتسويغ النعت

(1) يمكن أن نمثِّل للتأسيمات ذات الخصائص الاسمية المحضة التي فقدت بنيتها الموضوعية والدلالة على الحدث بمعطيات تركيبية من قبيل النماذج المضمنة في (1) و(2):
(1) أ. لم يعجبه الأكْل.
ب. هذا البَحْثُ مهمٌّ في مجاله.
(2) أ. قام بزيارات عديدة لهذه المدينة.
ب. لم يَرُقْه السَّرْدُ المطوَّلُ لمضامين التقرير.

بظرف كيف[1]، فإن ثمة دلائـــل أخرى تبين أنها ليست أفعالا محضة. فالتأسيمـات لا تتوفـر على صُرفـة زمنيـة (Tense Inflection) بالدلالة الوظيفيـة للعبارة[2]. فدلالتها على الزمـن دلالة مطلقة لا تخصيص فيها، بحكم استلزام الحدث لزمن، بالضـرورة، لكنه ليس زمنا بالمعنى الصَّرفي والنحوي: إنه زمن بالمعنـى المنطقي (Logical Time). من دلائل ذلك أن التأسيمـات تسمح بالنعـت بجميع أنماط الظـروف ذات الدلالة الزمنية المختلفة: القبلية والآنية والبعدية، خلافا للفعل المتصرف:

(6) أ. لم يحضر الحفلَ البارحة.
ب. * لم حُضورُ الحفلِ غدا.
ج. لا يحب الأبُ السباحةَ الآن.
د. * لا حُبُّ الأبِ السباحةَ البارحةَ.
هـ. حضورُ المديرِ الحفلَ البارحةَ أَرْبَك الجميعَ.
و. حضورُ المديرِ الحفلَ اليومَ يُرْبِك الجميعَ.
ز. حضورُ المديرِ الحفلَ غداً سيُربِكُ الجميعَ.

وإذا كانت مكونـات النفـي مع مقولة الأفعال المتصرفة تنتقـي إسقاطـا زمنيـــا فضلـة لها[3]، فإن النتيجـة الطبيعية أن التأسيمـات لا تحتوي على

(1) عن الخصائص الفعلية التي تحتوي عليها التأسيمات وخصائص إضافية أخرى، ومقارنة التأسيمات ذات الطابع الفعلي (Possessive [-Ing] Gerunds) بالأسماء المشتقة (Derived Nominals)، أحيل على:
Charlotte Maekelberghe (2016): Presented-day English Gerunds, p 42.
Paul Kiparsky (2017): Nominal Verbs and Transitive Nouns, pp 1-4.

(2) عن اشتمال التأسيمات على بنية مركب حدي وعدم تضمنها لبنية مركب صُرْفي، راجع:
Joan Bresnan et als (2016): Lexical- Functional Syntax, p 314.

(3) عن مقولة النفي ذات الطابع الفعلي وعلاقتها بالزمن، أحيل على:
Raffaella Zanuttini (1997): Negation and Clausal Structure, p 8-9.
Silvio Crushina et als (2017): Studies on Negation, pp 49-80.
Naima Omari (2017): Sentential Negation, p 70.

صُرفـة زمنية، بما أنها لا تسوِّغ مكونات النفـي الفعلية، كما في المعطيين التركيبيـين الواردين في (7)، ولا تتيـح سوى مكونات النفي الاسمية[1]، كما في التركيبين المضمنين في (8):

(7) أ. لم/لن ينتقد الباحثُ الفكرةَ.
ب. * لم/لن انتقادُ الباحثِ الفكرةَ.

(8) أ. عدمُ قراءة الباحث المقالَ مَنَعَهُ من إبداء وجهة نظره.
ب. ﴿لا ظلمَ اليومَ﴾[2].

ينضاف إلى هذا أن التأسيمات لا تبدي تطابقا تُجاه فواعلها في السمات الإحالية (Phi-Features) أو تجاه مفعولاتها، خلافا للأفعال المتصرفة التي تتطابق وفواعلها أو ما ينوب عنها في حالة البناء لغير الفاعل:

(9) أ. قَصْفُ الجنودِ المدينةَ (أَرْعَبَ المدنيين).
ب. قَصْفُ المدينةِ من قبَلِ الجنودِ (أَرْعَبَ المدنيين).
ج. * الجنودِ قَصْفُ المدينةَ (أَرْعَبَ المدنيين).
د. قَصَفَ الجنودُ المدينةَ.
هـ. قُصِفَت المدينةُ من قِبَلِ الجنودِ.
و. الجنودُ قَصَفُوا المدينةَ.

وإذا كانـت الموجهـات الحرفيـة (Prepositional Modals)[3] تتفاعل

(1) عن علاقة أسماء الحدث بمقولة النفي، أحيل على:
Kiparsky Paul (2017): Nominal Verbs and Transitive Nouns, p 1.

(2) سورة غافر، الآية 17.

(3) عن علاقة الموجهات بالزمن، راجع:
Claudia Borgonovo & Sara Cummins (2007): Tensed Modals, pp 1- 18.

والصُّرفة الزمنية التي يحملها الفعل المتصرف، فإن التأسيمات لا تُتيح هذا النمط من المقولات الوظيفية/النحوية (Functional Categories)، بوصفها مقولات ترتبط بنسق الأفعال وليس بنسق الأسماء، طالما أن التأسيمات لا تشتمل على صُرْفة زمنية بالمعنى النحوي للعبارة:

(10) أ. سَوْف يكتبُ النصَّ قريبا.
ب. * سوف كتابةُ النصِّ قريبا.
ج. قد راوحَ/يُراوحُ الجيشُ مكانَه.
د. * قد مَراوحةُ الجيشِ مكانَه.
هـ. *John's will traveling abroad.

علاوة على ذلك، فإن التأسيمات، كما بينا، تمتلك خصائص اسمية واضحة: إذ ترد في سياقات تركيبية لا يمكن التشكيك في خصائصها الاسمية، وهذا ينفي أن تكون التأسيمات أفعالا متصرفة خالصة.

2.1. الخصائص الاسمية

تشتمل التأسيمات على عدد من الخصائص الاسمية. فمن جملة السمات التي تميزها كونها تمثل إحدى المقولات التي تتسم بالسمة المقولية: [+س]، مما يقتضي تلقيها للإعراب وخضوعها للمصفاة الإعرابية (Case Filter)، وضرورة تقييم هذه السمة بوصفها سمة صورية غير مؤوَّلة وغير مُقيَّمة (Unvaluated). فالتأسيمات تُسوِّغ إمكانية حمل سمات إعرابية مختلفة: الرفع والنصب والجر، وفقا للمقولة التي تسند إليها الإعراب أو تبعا للمسبار (Probe) الخارجي الذي ينهض بوظيفة

Marta Kukucz (2009): Characteristics of English Modal verbs, p 6-13.

تقييم السمة الإعرابية التي يحملها:

(11) أ. تروقه قراءةُ الناسِ الصحفَ في المقهى.
ب. تحبذُ العائلةُ إنهاءَ ابنها المشكلةَ التي بينه وبين صديقه.
ج. يَتعجَّب من احْتِساءِ صديقِه الشايَ باردا.
د. John's making noise bothers him.
هـ. He hates eating meat without salt.
و. He is interested in reading in the library.

فاستنـادا إلى المعطيات التركيبية المضمنـة في (11)، فإن أسماء الحدث في اللغـة العربيـة و«Possessive [-Ing] Gerunds» في اللغـة الأنجليزيـة تشغل المواقع التركيبية الخاصة بالموضوعات (Argument Positions) ولا تتحيَّز في المواقع الخاصة بالمحمـولات (Predicate Positions). إذ تعتبر مواقع الموضوعات المواقعَ التي تشغلها المركبات الحدية عادة[1]. وتوحي هـذه الخاصية بأن التأسيمات أسماء وليسـت أفعالا، لأن الأفعال لا تتيح إمكانيـة تلقيها الإعراب، كما أنها لا تتحيَّز في مواقع الموضوعات، بقدر

(1) ما يلفت النظر، ارتباطا بالبنية الحملية، أن التأسيمات المؤوَّلة على الحدث (المشتملة على خصائص فعلية) لا ترد إلا في المواقع التركيبية الخاصة بالموضوعات. في حين يمكن للتأسيمات المؤوَّلة على النتيجة (المحتوية على خصائص اسمية) أن تشغل مواقع المحمولات ومواقع الموضوعات. وبالرغم من ذلك، فإن التأسيمات المؤولة على الحدث تتحيز في الموقع التركيبي للمحمول بالنظر إلى بنيتها الداخلية/الموضوعية، مثلما تشتغل وبنيتُها الموضوعية موضوعا لمحمول خارجي، مما يقضي بضرورة تقييمها للسمات الإعرابية لموضوعاتها داخل بنية المركب الحدي المؤَسَّم، وقيام مسْبار خارجي بتقييم السمة التي يحملها التأسيم من حيث هو مركب حدي يتلقى سمة إعرابيَة تشكل هدفا (Goal) في حاجة إلى تقييم من قبَل مسبار خارجي. لمزيد من التفصيل في البنية الحملية للتأسيمات، أحيل على:
عبد الصمد الرواعي (2020): التأسيمات المجردة من الحد، صص 75- 104.
Artemis Alexiadou (2013): Nominal vs. Verbal -ing Constructions and the Development of the English Progressive, p 127.

ما تشغل مواقع المحمولات.

الخاصيــة الاسمية الإضافية، التي تتميز بها التأسيمات، تتمثل في كونها ترأس بنية الإضافة التركيبية (Synthetic Genitive) وبنية الإضافة التحليلية (Analytic Genitive)، مثلمــا يمكن أن ترد فضلة مجرورة لرأس اسمي محض في بنيــة إضافية، كما يظهر من الوقائع الواردة في (12)، مما ينتج عنه حمل المالك/ المضاف إليه بالضرورة لسمة الجر بدلا من سمة الرفع:

(12) أ. سَرْدُ القاصِّ الحكايةَ (راقنا كثيرا).
ب. لا تنسجم الحكايةُ مع زمنِ السَّرْدِ.
ج. أقلقه الهَدْمُ (المتواصل) للمدينةِ.

علاوة علــى ذلك، تحمــل التأسيمات ذات الطابــع الاسمي المحض، التي تؤوَّل علــى الذات أو نتيجة الحدث، حــد التعريف (Determiner) والتنكــير والمكونــات الإشاريــة (Demonstratives) ولاصقــة الجمــع والأسوار (Quantifiers)[1]، تماما كأي اسـم محـض اعتيـادي:

(13) أ. يفضلُ القراءةَ على النوم.
ب. إنَّ مقاومةً بهذا الشكل لن تُفضيَ إلى شيء.
ج. استنكر الناس هذا الظلمَ.
د. سَرَدَ الراوي كلَّ حكاية/كلَّ الحكاية.
هـ. استمتع بحكايات الجَدِّ.

(1) عن عدم تسويغ «Possessive [-Ing] Gerunds» في اللغة الأنجليزية (ما يقابل أسماء الحدث الفعلية في العربية) هذه الخصائص الاسمية وقبول الأسماء التي تقترن باللواصق المُؤَسِّمَة التالية: [ing of-] و[ion-] و[al-] و[ance-] لهذه السمات (ما يوازي التأسيمات المؤوَّلة على الذات أو النتيجة)، راجع:
Paul Kiparsky (2017) : Nominal Verbs and Transitive Nouns, p 1.

و. The destruction of the city.

ز. It was a destruction of the humanity.

ط. This destruction is horrible.

ي. He told us all his confessions.

إضافة إلى هذا، تسمح تأسيمات النتيجة بالنعت بالصفة كما يحدث مع الأسماء العادية، حيث تشتغل الصفات نعوتا لذوات مقيِّدة لدلالة الاسم الذي تنعته[1]، بدلا من النعت بالظروف:

(14) أ. قرأ البَحْثَ المطوَّلَ عن الزمن الضائع.

ب. قرأ الكتابَ المطوَّلَ عن الزمن الضائع.

ج. لم يتقبل اللاعبُ الهزيمةَ المُذلَّة.

د. * لم يتقبل اللاعبُ الهزيمة بِذُلٍّ.

هـ. The barbarian destruction of Rome by Nero.

و. The expensive book is very important.

كما أنّ ما يؤكد الطبيعة الاسمية للتأسيمات المؤوَّلة على الذات أو نتيجة الحدث كونها تتحول إلى مقولة تحيل على ذات مادية عينية (Concret Entity) أو على نتاج الحدث، كإحالة الاسم العادي على موضوعات مادية، في مقابل التأسيمات المشتملة على خصائص فعلية التي تدل على سيرورة القيام بالحدث. ويتضح هذا من خلال مقارنة التركيب المضمن في (15أ) بالتركيب الوارد في (15ب):

(1) تشتغل الظروف (Adverbs) والصفات (Adjectives)، بإجمال، نعوتا (Modifiers) ضمن بنية الجملة. وهناك مبدأ عام يتحكم في النعت، يقضي بأن الظروف تنعت الأحداث في الأفعال (وفي المقولات المشتقة) وأن الصفات تنعت الذوات في الأسماء المحضة.

(15) أ. لم يعجبه الأكلُ.
ب. استغرق أَكْلُ الطفلِ وجبتَه وقتا طويلا.

ومن وجهة نظر صرفية، تعتبر التأسيمات أسماء بجميع المقاييس: فهي تَـرِدُ على صوَر صرفية اسمية خالصـة من قبيل: [فَعْل] و[فَعَل] و[فَعُول] و[فَعَـال]... وإنْ كانت تتماهى مع صـورة الفعل أحيانا، كما هو الحال مع صورة [فَعَل] مثل [طَلَب]: فهي صورة للفعل والاسم. ويظل السياق التركيبي الرائز الذي يمايز بـين التوظيفين، كما يتبين من البنيات التركيبية التي تم إيرادها في (16):

(16) أ. دَخَلَ المستكشفُ إلى النفق المعتم.
ب. (فاجأه) دخولُ المستكشفِ إلى النفق المعتم.
ج . أَكَلَ الطفلُ وجبتَه بتأنّ.
د. أَكْلُ الطفلِ وجبتَه بتأنّ راقَ أمَّهُ كثيرا.
هـ. طَلَبَكَ المديرُ قبْل قليل.
و. إنَّ طَلَبَكَ يُنظر فيه لاحقا.

وعلى الرغم من إبداء التأسيمـات لهذه الخصائص النوعية، بامتلاكها البنيـة الخارجيـة لمقولة الأسمـاء على المستـوى التوزيعـي، فإنها تضمن استقلالهـا عن الأسماء المحضـة بفضل احتوائها علـى خاصيتين اثنتين، فهي:

- تشتمـل علـى بنيـة موضوعية-محوريـة (Argument/Thematic Structure) وتـدل علـى سيرورة الحدث، مقابـل الاسم المحض الذي يفتقـر للبنية الموضوعية-المحوريـة ويحيل على الذات بدل

دلالته على الحدث. وتبرز المعطيات التالية التمايز الناشئ بين التأسيمات المؤوَّلة على الحدث وطبقة الأسماء المحضة:

(17) أ. (لم يحبذ الموظفُ) كتابةَ المديرِ رسالةً للوزير.
ب. * كتابُ المديرِ رسالةً للوزير.
ج. حاولَ مواجهةَ أعباءِ الحياة، غير أنه لم يستطع المقاومة.
د. * حاولَ الكتابَ.

- تقتضي تأسيمات الحدث الدلالة على الزمن بحكم دلالتها على الحدث، بخلاف الأسماء المحضة التي لا تعبر عن اقتضاء زمني من هذا القبيل. فالظرف الزمني يمثل رائزا يفحص هذا التمايز الدلالي. إذ يعتبر تسويغ التأسيم في [التكريم] للظرف المتجلي في [غدا] في (18أ) مؤشرا دالا على وجود موضوع زمني منطقي داخلي[1] يدل عليه، وهو موضوع زمني توافق سمتُه الزمنية

(1) لقد بينا في بحث عبد الصمد الرواعي (2015ب) أن مقولة الفعل المتصرف تحتوي على صُرْفة زمنية معبرة عن تقابل زمني بين صورة [فَعَل] التي تُعبِّر عن زمن مُخصَّص موسوم بـ[+ماض] (خاص بالماضي)، وصورة [يفعل] التي تُعبِّر عن زمن غير مخصَّص يتجسد في [-ماض]، باعتبارها صورة صرفية توظف للحاضر وللمستقبل. فيما لا تشتمل التأسيمات/أسماء الحدث على صُرفة زمنية بالمعنى النحوي. غير أننا استدللنا بما فيه الكفاية على أنها تحتوي على موضوع زمني بالمعنى المنطقي يحدده زمن الفعل الدامج (راق، يروق) ويخصصه، ارتباطا بالمعطيين الواردين في (1). وهذا يوحي بأن زمن الفعل الدامج يتحكم في زمن التأسيمات/أسماء الحدث، غالبا، كما يتبين من التقابل الزمني المضمن في (1):
(1) أ. راقني سَرْدُ الراوي الحكايةَ أمس.
ب. يروقني سَرْدُ الراوي الحكايةَ الآنَ.
إضافة إلى ذلك، تضطلع الظروف الزمنية بدور هام في تعيين الموضوع الزمني المنطقي الداخلي. ويكمن وضعها الاعتباري، استنادا إلى ترنس بارسنز (Terence Parsons (1990: 221، في كونها تتيح إمكانيتين:
* إمكانية أن تشتغل الظروف الزمنية محمولات للأحداث (Predicates of Events)؛

تأويليا السمةَ الزمنية التي يحملها الظرف الذي يشتغل نعتا (Modifier) مخصِّصا لهذا الموضوع الزمني. ويمكن أن نفترض، بناء على ذلك، أن زمن الإحالة في الظرف الزمني [غدا] يشتغل رابطا (Binder) يربط زمن الحدث في التأسيم ويقيِّده، أو هو بمثابة عامل (Operator) يُغْلق دلالته الزمنية المفتوحة[1]. في حين أن لحن (18ب) راجع إلى عدم احتواء الاسم [الكتاب] على موضوع زمني داخلي:

(18) أ. التكريمُ غدا.
ب. * الكتابُ غدا.

- يبدو أن التأسيمات يجب أن تُؤوَّل، زمنيا، حتى في حالة افتقارها لبنية موضوعية واقترانها بالحدود وإبدائها لخصائص اسمية تامة، بحكم التفاعل الذي تبديه بالأفعال الجهية الخفيفة، خصوصا على مستوى تنشيط هذه الأخيرة لسمة الحدث فيها واقتضائها، من ثم، لتأويل زمني:

---

* إمكانية تقييدها لفترة زمنية ذات صلة بمقولة الأفعال المتصرفة (التأسيمات في الحالة التي نناقشها).

لمزيد من التوسع والتفصيل في تفاعل الزمن في مقولة الفعل مع أنماط الظروف الزمنية، أحيل على:

Nicoletta Biondo (2016): The Syntactic Side of Time Processing Adverb- verb Temporal Agreement.

Klein Wolfgang (2008): Time in Language, Language in Time, pp 1-12.

Terence Parsons (1990): Events in the Semantics of English.

عبد الصمد الرواعي (2015): التمثيل المنطقي للزمن ضمن أسماء الحدث، صص 113 - 155.

(1) عن تمثل للزمن من وجهة نظر الدلالة المعرفية، راجع:

Leonard Talmy (2017): The Targeting System of Language, p 12, 56.

Vyvyan Evans and others (2007): the cognitive linguistics reader, p 733.

(19) أ. تـمَّ الانفجار البارحةَ/* غدا.
ب. * تمت الشجرة.

لقـد أبرزنا، مـن خلال الفقـرة الفرعيـة الأولى، أن التأسيمات تُظهر خصائص فعلية نوعية، وبينا في الفقرة الفرعية الثانية أنها تمتلك خصائص اسميـة نمطية. فهل يمكن أن تشكل مقولـة تركيبية مستقلة ضمن خارطة المقـولات التركيبيـة تكون موازية لمـا يعرف بالاسم الفعلـي، ما دام هذا الافتراض يبـدو منسجما مع فرضية التحول المقـولي أو إعادة المقولة من [ف] إلى [س]، استنادا إلى عـدد مـن الأبحـاث التـركيبيـة الحـديثـة. قبـل الشـروع في تفحص هذا الافتراض، ندقق في ما إذا كانت التأسيمات في اللغـة العربية توازي ما يرد تحت مسمـى «غير المتصرفات» (Infinitives) في اللغات الجرمانية والرومانية. فهل التأسيمات غير متصرفات، إذن؟

3.1. غير المتصرفات الفعلية

لندقـق، أولا، في«غـير المتصرفـات الفعليـة» في اللغتـين الأنجليزية والفرنسيـة. يبدو من مقارنـة أسماء الحدث/التأسيمـات بغير المتصرفات أنهما يشتركان في إمكانية ورودهما فضلات منتقاة من قبل أفعال المراقبة (Control Verbs)، وأنهمـا تحتويان على بنية موضوعية تامة. وتتميز غير المتصرفـات[1] بكونها تسوِّغ مقولة ضـم (Pro)، بوصفه مراقَبا من فاعل المحمول الخارجي ومربوطا به إحاليا، في الغالب:

(1) عن تحليل مستفيض لغير المتصرفات الفعلية، راجع:
Annie Montaut (2018): On the Nature of the Hindi Infinitive: History as an Answer to its Syntactic Behavior, pp 1-32.
Acrisio Pires (2006): The Minimalist Syntax of Defective Domains: Gerunds and Infinitives, p 91.
Brett hyde (2000): The Structures of The To-Infinitives, pp 27-58.

(20) أ. يريدُ المقاولُ إتمامَ المشروعِ في وقت قياسي.

ب. Il_i veut lire [pro_i] le livre.

ج. He_i wants to go [pro_i] to the theatre.

مـن وراء هذا التماثـل الكامن، هنـاك أربعة فـروق تركيبية هامة بين التأسيمات المؤوَّلة على الحدث وبين غير المتصرفات تتمثل في:

أ. كـون غـير المتصرفات تُسوِّغ بصفة ملازمـة ظهور علامة عدم التصـرف المتجسدة في [to] في الأنجليزية و[er/ir/re] في الفرنسية، كما يـبرز ذلك المعطيان التركيبيان المضمنـان في (20ب) و(20ج)، خلافا لما يسمى بغـير المتصرفات العاريـة (Bare Infinitives)، كمـا سيرد لاحقا. وحيـث لا وجود لعلامة عدم التصرف في اللغـة العربية، فإن التأسيمات لا تشتمل على ما يمكن أن يقابل تراكيب غير المتصرفات في هاتين اللغتين وفي فصيلتي اللغات الجرمانية والرومانية عموما؛

ب. يمكـن للتأسيمات أن يكون لها فاعـل جلي وبارز كما في (21أ)، أو متصـل ضميري (Clitic Pronoun) كمـا في (21ب)، أو فضلة منفذية في صـورة مركب ملحق مع البناء لغير الفاعل كمـا في (21ج). بينما لا تحقق غير المتصرفات فواعلهـا صوتيا[1] إطلاقا على نحو ما يبدو من لحن (22أ) و(22ب)، وتظهـر عبر صورة ضـم فقط (Pro)، كما في (20ب) و(20ج). وإذا كانـت التأسيمـات تتيـح انتقـاء فاعـل يعـبر عن الملكية (Possessive Subject)، فإن غير المتصرفات لا تستسيغ ذلك، كما يتضح من مقارنـة (21د) و(22ج) بـ(22د):

(1) راجع في هذا الشأن:
Tal Siloni (1997): Noun Phrases and Nominalizations, p 164.

(21) أ. احتساءُ الضيفِ الشايَ فاترا (يروقه كثيرا).
ب. أتــمَّ الأبُ قراءتَه الموسوعةَ.
ج. (أقلق السكانَ) تهديمُ الحيِّ مِنْ قِبَل العمّال.
د. أُعْجِبَتْ لجنةُ المناقشةِ ببَحْثِ الطالبِ.

(22) أ. *Jean lire le livre.
ب. *John to go to the theatre.
ج. *Their to destroy the city upsets us.
د. *Their destroying the city upsets us.

ج. علـى مستوى الخصائص التوزيعية، تبدي غـير المتصرفات سلوك الأفعال ولا تظهر الخصائص الصرفية والتركيبية للأسماء: فهي لا ترأس بنية الإضافة ولا تُسوِّغ أن تكون مدخولة للحدود والإشاريات. مثلما لا ترد في صورة الجمع ولا تقبل النعوت الوصفية، فضلا عن عدم إمكانية حملها للإعـراب، بسبب افتقارها للسمة [+س]، ممـا يجعلها في حلٍّ من تقييم سمة الإعراب، بخلاف التأسيمات التي تفرز هذه الخصائص، خصوصا التأسيمات المؤوَّلة على النتيجية (Resultative Nominalizations). وتبرز المعطيات التركيبية في (23) عدم تضمن غير المتصرفات لسمات الأسماء:

(23) أ. He prefers (* the) to drink coffee without sugar.
ب. Il veut (* le) écrire la lettre.
ج. He wants (* this) to eat the fish.
د. He prefers (* the light) to drink.

د. احتـواء غـير المتصرفات على بنية جملية وعـدم تضمن التأسيمات لهـا. من دلائـل ذلك شيئـان: النفي والزمـن. فهما مقولتـان وظيفيتان تُسوِّغهمـا غير المتصرفات، بخـلاف التأسيمات التي لا تسمح بمكونات النفي الفعلية، كما يتبين من المعطيات التركيبية الواردة في (24):

(24) أ. Ce n'est pas grave de ne pas assister à la reunion.

ب. It's a shame for you not to visit your parents.

ج. * لا/لن/لم اعترافه بالحقيقة جرَّ عليه مشاكل عديدة.

وإذا كان النفـي يتلازم والزمن، وأقررنا بـأن رأس النفي ينتقي إسقاط الزمـن فضلةً له، فإنه ينتج عن هذا أن غـير المتصرفات تشتمل على عامل زمنـي(Tense Operator)[1] متمثـل في [to] في الأنجليزيـة، و[re/ir/er] في الفرنسية، بوصفه يعكس مظهـرا من المظاهر الصُّرفية (Inflectional) لطبيعة الجملة الفعلية[2].

(1) يذهب زليكو بسكفيتس Zeliko Boskovic (1996) إلى أن جميع غير المتصرفات تتصف بسمة [-متصرف]. ويمايز، لأجل ذلك، بين نمطين من الأفعال: أفعال الوسم الإعرابي الاستثنائي (Exceptional Case Marking)، من قبيل الفعل [believe]، باعتبارها تنتقي فضلات قضويـة غير متصرفة تتحقق فيها سمة [-زمن]. ثم أفعـال المراقبـة (Control Verbs) من نمط الفعل [try]: وهي تنتقي فضـلات غير متصـرفـة غير واقعيـة تحقق سمة [+زمن]، بوصفه زمنا غير مخصَّص للماضي أو الحاضر، مما يجعل تأويله مرتهن بزمن الفعل الدامج (Matrix Clause)، حيث ترمز [to] للعلامة الدالة على الزمن. وإذا كانت السمة [-زمن] لا تفحص/تُقيِّم أيَّ إعراب، لأجل ذلك تظهر مقولة ضم، فإن سمة [+زمن] تفحص/تُقيِّم إعرابا فارغا (Null Case) في إطار تطابق رأس- مخصص. وفي هذه الحالة، يرد ضم فاعلا فضلة، في تراكيب المراقبة مثل (1أ- ب). ويظهر المركب الاسمي المعجمي فاعلا فضلة في تراكيب الوسم الإعرابي الاستثنائي، كما في (1ج):

(1) أ. John tried [pro to leave].

ب. John persuaded Mary [pro to leave].

ج. John believed [bill to be an idiot].

لمزيد من التفصيل، راجع:

Željko Boskovic (1996): Selection and the Categorial Status of Infinitival Complements, pp 269- 304.

(2) عن أبحاث مستفيضة في مجالي النفي والزمن، يُرجع إلى:

وبما أن التأسيمات في العربية تفتقر لصُرفة الزمن وأن زمنها زمن تأويلي وليس نحويا أو ظيفيا، فإنها لا تسمح بمكونات النفي الفعلية، نتيجة لذلك. ويبدو أنها لا تسمح سوى بـ[لا] النافية للجنس، التي تعبر عن التأويل الجنسيي الذي لا زمن فيه[1]. وبوصف هذه الأخيرة سورا، فهي ترد مع تأسيمات النتيجة، التي تعبر عن التأويل الجنسي الكلي المنفي غير الزمني، حيث التركيب (25أ) مواز على المستوى التأويلي للتركيب (25ب). بينما تتوارد التأسيمات المؤولة على الحدث مع النفي الاسمي المعجمي [عَدَم]، غير أنها لا تتيح إمكانية أن تكون مدخولة لـ[لا] النافية للجنس، التي تتنافى والتأويل الحدثي الوجودي للتأسيمات. ويُظهر المعطيان التركيبيان في (25ج) و(25د) هذا التقابل:

(25) أ. لا عِلْمَ لي بما حدث.
ب. ليس لي أيُّ عِلْم بما حدث.
ج. عدمُ قراءةِ البَاحِث الكتابَ لم يمنعه من مناقشة قضاياه.
د. * لاَ قراءةَ الرجلِ الكتابَ منعته من مناقشة قضاياه.

1.3.1. غير المتصرفات وفرضية المركب الحرفي [م ح]

يقترح بريت هايد (2000) فرضية المركب الحرفي لمقاربة التراكيب غير المتصرفة.[2] ويفترض أن غير المتصرفات العارية في (26أ) عبارة عن

Paul R. Kroeger (2019): Analyzing Meaning: An Introduction to Semantics & meaning, see pp 405- 423.
Atle Gronn & Arnim Von Stechow (2016): Tense, see pp 313- 341.
Harniette de Stewart (2016): Negation, see pp 467- 489 .

(1) عن عدم تسويغ أسماء الحدث في العبرية لمقولة النفي، راجع:
Tal Siloni (1997): Noun Phrases and Nominalizations, p 165.

(2) للتفصيل في افتراض بريت هايد، راجع:

مركبات فعلية بسيطة [م ف] (Simple Verbal Phrases)، وأن غير المتصرفات (To-Infinitives) [to] في (26ب) تمتلك بنية مركب حرفي [م ح]: إذ يعتبر هايد أن الواسم [to] حرف ينتقي فضلة غير متصرفة عارية (Bare Infinitive). ويتمايز النمطان من غير المتصرفات باحتواء التركيب غير المتصرف [to] على ضم [Pro]، بوصفه فاعلا للمركب الفعلي، كما يوضح ذلك التمثيلان المضمنان في (26ج) و(26د)، تباعًا:

(26) أ. John saw [bill win the prize].

ب. John expected [bill to win the prize].

ج. $[_{PP}$ to $[_{VP}$ Pro $[_{V'}$ Verb [XP]]]].

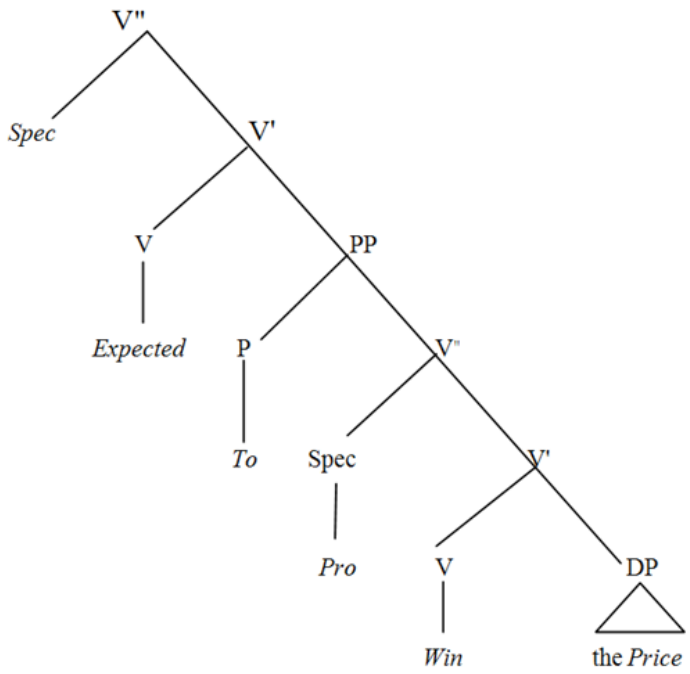

Brett Hyde (2000): The Structures of the To-Infinitives, pp 27-58.

وإذا دققنا مليا في المعطى التركيبي (26ب) والتمثيل الصوري المسند إليه في (26د) نستنتج أن فرضية المركب الحرفي، (Prepositional Phrase Hypothesis) المقترحة من قبَل بريت هايد للتراكيب غير المتصرفة، تعترضها عدد من المشاكل، في مقدمتها ما يلي:

- إذا سلمنا بكون فضلة [to] عبارة عن مركب فعلي غير متصرف، فإنه لا يمكن التسليم بحرفية [to]، بما أن الحروف لا تنتقي الأفعال، من الوجهة المبدئية، بقدر ما تنتقي مركبات اسمية، كما يبدو من لحن المعطيات التركيبية الواردة في (27):

(27) أ. * إلى يذهب المكتبة كل يوم.
ب. * خالد بِـ سلَّم الأمر.
ج. *He wants travel by go.

- إذا أقررنا بأن [to] عبارة عن حرف، وأن غير المتصرفات غير العارية تحتوي على بنية مركب حرفي وليس على بنية مركب صُرفي أو مركب مصدري، فلماذا ترد فضلة غير المتصرفات مع الحرف [to]، حصرا، ولا تتوارد مع طبقة الحروف الأخرى، خلافا لتراكيب «Acc [-Ing] Gerunds»، التي ترد بدورها فضلة منتقاة من قِبل أفعال مركبية (Phrasal Verbs)، لكن ما يميزها أنها تنتقيها حروف مختلفة، كما يتضح من التعارض التركيبي في (28):

(28) أ. He is interested **in** reading the book.
ب. *He is interested in read/in to read the Book.
ج. I am tired **for** arguing.
د. *I am tired for argue/for to argue.

خلافـا لذلـك، لا تسوِّغ أسمـاء الحدث في الأنجليزيـة التي ترد في صورة مصادر مضافة (Possessive [-Ing] Gerunds) أو مصادر منصوبة (Accusative [-Ing] Gerunds) الواسـم [to]، الـذي لا يـرد إلا مع غير المتصرفـات، غير أن هذا الواسم يمكنـه أن ينتقى مقولة الأسماء حينما يرد في صورة الحرف وليس في صورة صُرفة غير متصرفة، كما تعبر عن ذلك التراكيب الواردة في (29):

(29) أ. John's (*to) writing the letter.
ب. John wants (*to) writing the letter.
ج. He refuses to go to the theatre.
د. He is accustomed to the dark[1].

غـير أنـه إذا جاز التسليم بـأن غير المتصرفات مركبـات حرفية، على المستـوى المقولي، بدليل حرفية [to] في الأنجليزية، فإن هذا التحليل ليس هنـاك ما يدعمه في معطيات اللغات الرومانية كالفرنسية. فجليٌّ أن [er] أو [ir] في المعطيـين التركيبيـين المضمنين في (30) ليسـت حروفا، وإنما صُرَفٌ غـير متصرفة بالنظـر إلى الزمن. وهذا يوحي بـأن غير المتصرفات عبارة عن مركب صُرفي أو مركب مصدري (Complementizer Phrase) وليست مركبات حرفية:

(30) أ. Il a pu tout manger.
ب. Il vent en finir ce Travail.

ويحاول بريت هايد الاستدلال على حرفية [to] ومن ثم على كون غير

(1) الحرف [to] هنا يقابل «على» في العربية في تراكيب من قبيل (1). في حين، أن الحرف المعبر عن عدم التصرف في (29ج) ليس له نظائر في العربية، وإن كان يقابَل عادة بالتراكيب التي ترتبط بأسماء الحدث:
(1) أحمد معتاد على القراءة ليلا.

المتصرفات تمثل مركبات حرفية، بناء على مقارنته بالحرف [from]، الذي ينتقي بنية [Acc [-Ing] Gerund] فضلة له، والذي يظهر سلوكا تركيبيا مماثلا له- استنادا إلى بريت هايد- كما يبدو من المعطى التركيبي (31):

(31) أ. Bill kept them from leaving.

غير أن الاعتراض الذي يوجَّه إلى تحليل بريت هايد يتمثل في أن [from]حرف ينتقي [Acc [-Ing] Gerund] بوصفه مركبا اسميا فضلة، بينما يعتبر [to] واسما أو عاملا زمنيا غير متصرف ينتقي مركبا فعليا. وهذا دليل على أنه ليس حرفا[1].

2.3.1. غير المتصرفات وبنية المركب المصدري [م مص]

خلافا لفرضية المركب الحرفي، نتبنى، بناء على عدد من الأبحاث التركيبية[2]، الافتراض الذي يقضي بأن غير المتصرفات تشتمل على بنية مركب صُرْفي [م صر] أو بنية مركب مصدري [م مص]، مقابل التأسيمات التي نعتبرها تحتوي على بنية مركب اسمي [م س]، أو بالأحرى بنية مركب حدي [م حد] -كما نبين لاحقا- على نحو ما يبدو من مقارنة (31ب) بـ(31ج)، التي تعكس البنية الأولية للتأسيمات:

(1) يفترض بريت هايد أن [ضم] يظل في موقعه في مخصص المركب الفعلي [م ف]، حيث يتلقى إعرابا فارغا من الحرف [to]، وليس هناك مركب صُرفي [م صر].بما يضمن عدم إمكانية خرق مبدإ المقولة الفارغة.

(2) من الأبحاث التركيبية الحديثة التي دافعت عن فرضية كون أن غير المتصرفات مصدريات (Complementizers) وعن علاقتها بالقضايا (Propositions)، أحيل على:
Claire Halpert (2016): Raising Parameters, pp 186-195.
Joachim Sabel (2015): The Emergency of the Infinitival Left Periphery, p 315 - 318.
Jan Terje Faarlund (2015): the Norwegian Infinitive Marker, pp 1-10.
Kristina Sevdali (2013): Ancient Greek Infinitives and Phases, pp 1-38.
وعن كون غير المتصرفات خالية من الزمن، راجع:
Susi wurmbrand (2007): Infinitives are Tenseless, p 408.

(31) ب.

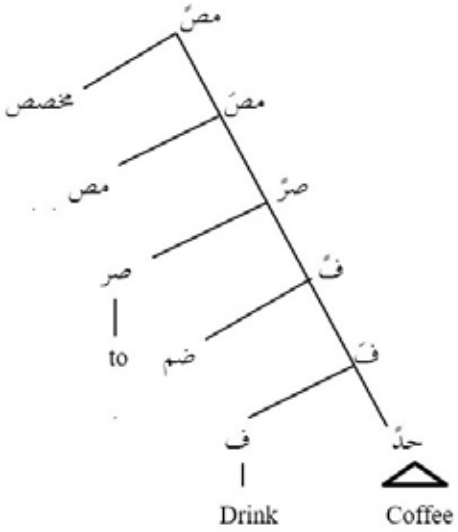

(31) ج.

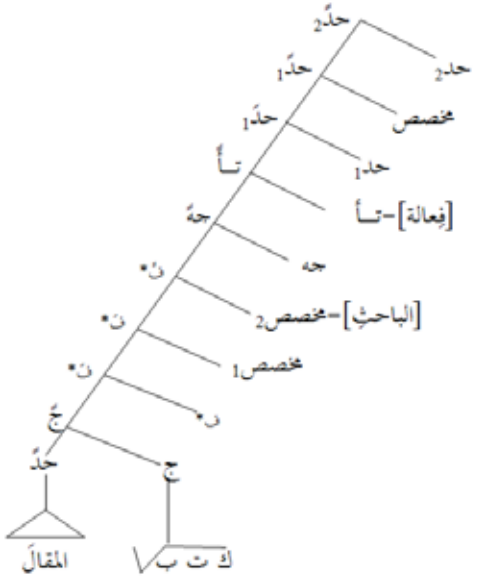

4.1. غير المتصرفات الاسمية

ندقق، في هذه الفقرة الفرعية، في السلوك الذي تبديه غير المتصرفات الاسمية (Nominal Infinitives)، في اللغات الإيطالية والألمانية

والجرمانيــة، ومدى مماثلتها للتأسيمات في العربيــة: إذ توفر هذه اللغات الطبيعيــة تراكيب غير متصرفة تظهر في مجــال فضلة الحد، كما في المعطى التركيبي (32):

(32) Giovanni udi il mormorare[1]. (اللغة الإيطالية)
(غير متصرف) وشوشة أل سمع جيوفاني
«سماع جيوفاني الوشوشة».

وتنصــ كريمشــاو وسلكــرك Grimshaw & Selkirk (1976) وسالفــي Salvi (1983) علــى أن غير المتصرفات الإيطالية من نمط التركيب الوارد في (32) تتضمــن عجرة مركــب فعلي [م ف] (VP Node)، بمــا أنها يمكن أن تنعت بواسطة الظروف، كما في المعطى التركيبي (33). وينسحب التحليل نفسه على الألمانية والجرمانية في المعطيين التركيبيين المضمنين في (34):

(33) اللغة الإيطالية:
Il suo scrivere quella lettera improvissante.
فجأة الرسالة هذه كتابة هـ أل
«كتابتُهُ هذه الرسالةَ فجأةً».

(34) أ. اللغة الألمانية:
Het annhoudend appels eten begint mij te vervelen.
يضجرني يبدأ (غير متصرف) أكل تفاح باستمرار أل
«بدأ يُضجرني أَكْلُ التفاحِ باستمرار».

(1) المعطيات الواردة في هذه الفقرة مأخوذة من أرتميس ألكسيادو (2001). راجع في هذا الصدد:
Artemis Alexiadou (2001): Functional Structure in Nominals, Nominalization and Ergativity.

ب. اللغة الجرمانية:

Das oft kleine katzen streicheln.

مداعبة القطط الصغيرة دائما أل

«مداعبةُ القططِ الصغيرةِ دائما».

إن إحـدى الخصائص التي تتقاسمها غير المتصرفات الإيطالية والألمانية والجرمانية والتأسيمات التـي تُؤوَّل على النتيجة في العربية كونها تسمح بالنعـوت الوصفية والحدود. غير أنها تختلـف عن هذه الأخيرة في عدم إمكانية جمعها:

(35) أ. اللغة الإيطالية:

Il suo continuo esequire la conzone.

أغنية أل إنجاز مستمر هـ أل

«الإنجازُ المستمرُّ للأغنية».

ب. اللغة الألمانية:

Het aanhoundende appels eten begint mit te vervelen.

يضجرني يبدأ (غير متصرف) أكل تفاح مستمر أل

«بدأ يضجرني الأَكْلُ المستمرُّ للتفاحِ».

ج. اللغة الجرمانية:

Das ständige belästigen der frau.

جر-امرأة أ ل إقلاق مستمر أل

«الإِقلاقُ المستمرُّ لِلمرأةِ».

د. *Die beobachten der kindes.
طفل أل ملاحظات أل
«ملاحظاتُ الطفلِ».

فضلا عن ذلك، تَظْهَر التراكيب غير المتصرفة في الإيطالية والألمانية والجرمانية في المواقع التركيبية للموضوعات ولا ترد في مواقع المحمولات:

(36) Il suo mormorare parole dolci spiega La reazione di Maria.
ماريا لـ رد فعل-أل تفسر مناسبة كلمات مخاطبة هـ أل
«مُخاطبتُها بكلماتٍ مناسبةٍ تفسِّرُ ردَّ فعْلِ ماريا».

ويقيم ألسندرو زوشي Zucchi Alessandro (1993) تمايزا بين ثلاثة أنماط رئيسة من التراكيب غير المتصرفة الاسمية، ويمنح دليلا على أن المركبين الاسميين الواردين في المعطيين التركيبيين (37أ) (37ب) يتمايزان بالنظر إلى بنيتهما الداخلية (المحورية)[1]. فالفاعل المنطقي للتراكيب غير المتصرفة الاسمية يرد معمولا من قبَل مقولة الحرف [di/ لـ]. كما أن غير المتصرفات الاسمية ترد منعوتة بالصفات لا بالظروف، كما في المعطيين التركيبيين في (38):

(37) اللغة الإيطالية:
أ. L'avere egli scritto quella lettera.
الرسالة هذه مكتوبة (غير متصرف) له أل

(1) يُرجع، في هذا الشأن، إلى:
Artemis Alexiadou (2001): Functional Structure in Nominals, Nominalization and Ergativity.
Zucchi Alessandro (1993): The Language of Propositions and Events, Issues in the Syntax and the Semantics of Nominalization, p 220.

«كَوْنُهُ كَتَبَ هذه الرسالةَ».

ب. Il suo mormorare parole dolci.
هادئة كلمات مخاطبة هـ أل
«تُحدِّثُه بكلمات هادئة».

ج. Il mormorare sommosso del mare.
البحر لـ هادئة مخاطبة أل
«الـمُخاطَبَةُ الهادئةُ لِلبحر».

(38) اللغة الإيطالية:

أ. *Il cessare improvvi samente delle ostilitá.
الخصومة لـ فجأة (غيرمتصرف) وَقْف أل
«تَوَقُّفُ الخصومةِ فجأة».

ب. Il cessare improvisso delle ostilitá.
الخصومة لـ المفاجئ (غير متصرف) وَقْف أل
«التَوَقُّفُ المفاجئُ لِلخُصومة».

إن النمـوذج التركيبي الوارد في (37أ) مختلف على المستوى التركيبي، لكونـه يحتوي علـى فاعل مرفوع، بيـد أن الفاعـل في (37ب) يتحقق دمجـه من خلال صورة ضمـير الملكيـة (Possessive Pronoun). وينص ألسانـدرو زوشي على أن ثمة تمايـزا دلاليا واضحا بين الأنماط الثلاثة من التراكيب غير المتصرفة الاسمية في اللغة الإيطالية: فالنمط الوارد في (37أ) يـرد في سياقات [أنْ+ج] (That Causes)، في حـين أن نمط غير المتصرف

في المعطى التركيبي (37ب) يدل على قضايا (Propositional Entities). بينما يعتبر غير المتصرف من النمط الوارد في المعطى (37ج) متناغما طردا مع المحمولات الدالة على الحدث. ويبدو أن التباين في التأويل الدلالي له علاقة بالخصائص التركيبية المختلفة للأنماط الثلاثة من غير المتصرفات الاسمية.

ويمكن أن نفترض، وفقا لأرتميس ألكسيادو، أن غير المتصرف الوارد في (37أ) يشتمل على خصائص الجملة، لاحتوائه على فواعل ضميرية ضعيفة [egli] تتميز بشَغْلها لموقع مخصص [تط$_{فا}$] (تطابق الفاعل). بيد أن نمط غير المتصرف الاسمي المضمَّن في (37ب) مماثل للتأسيمات المؤوَّلة على الحدث في اللغة العربية في تسويغها المفعولات المنصوبة والنعت الظرفي. في حين يعد النمط الواقع في (37ج) مناظر للأسماء المشتقة (Derived Nominals) في اللغة الأنجليزية، التي لا تُسوِّغ الدور الدلالي الخارجي ولا تُسنِد إعراب النصب إلى المفعول مناظرة في ذلك للسلوك التركيبي والدلالي للنماذج الأكَتية (Ergative Patterns)، لكونها تتضمن إسقاط الفعل الخفيف الناقص (Deficient Light Verb)، كما سنبين في الفصل الثالث.

في مقابل هذه التراكيب الخاصة بغير المتصرفات الاسمية في اللغة الإيطالية، لا تتيح هذه الأخيرة إمكانية التوارد مع المفعول المباشر، حينما يكون الفاعل معمولا من قبَل مقولة الحرف [di]: إذ تسمح بورود المفعولات المباشرة والظروف، حينما لا يكون فاعل الحرف [di] متاحا:

(39) اللغة الإيطالية:

أ. *Il rievocare la guerra delgi anziani.

الزعماء لـ حرب -أل استدعاء -أل (غير متصرف)

«استدعاءُ الحربِ لِلزعماء».

ب. *Il rievocare degli anziani.

الزعماء لـ استدعاء -أل(غير متصرف)

«استدعاءُ الزعماءِ».

ج. Il suo mormorare sommessamente.

بهدوء مُخاطَبَة هـ -أل (غير متصرف)

«مُخاطَبَتُهُ بهدوء».

د. Il suo mormorare parole dolci.

هادئة كلمات مخاطبة هـ أل

«مُخاطَبَتُهُ بكلمات هادئة».

إضافة إلى هذا، توفِّر اللغة الألمانية غير متصرفات اسمية تتضمن مفعولات حاملة لإعراب النصب وتُجيز النعت بالظروف، مما يوحي بأن بنيتها الداخلية مماثلة لبنية لتأسيمات الحدث في اللغة العربية ولتراكيب «Poss [-Ing] Gerunds» في اللغة الأنجليزية. وإذا كانت غير المتصرفات في اللغة الألمانية تُسَوِّغ أن تكون مدخولة لمقولة الحد [Das/أل] وتمتلك القدرة على إسناد سمة النصب للمفعول في ظل عدم ورود الفاعل، فإن تأسيمات الحدث التي تحتوي على خصائص فعلية تامة في العربية لا تسمح بالاقتران بالحد، كما أن إسنادها إعرابَ النصب إلى الموضوع الداخلي مشروط بتجلي الفاعل وتلقيه إعراب الجر. وتبرز المعطيات التركيبية المضمنة في (40) هذه التقابلات التركيبية بين النمطين من اللغات:

(40) أ. اللغة الألمانية:

Das oft kleine katzen streicheln.

مداعبة القطط الصغيرة دائما أل

«المداعبةُ القططَ الصغيرةَ دائما» (ترجمة حرفية).

اللغة العربية:

ب. (راقني) سَرْدُ الجدِّ الحكايةَ.

ج. * (راقني) السَّرْدُ الجدِّ الحكايةَ.

د. * (راقني) السَّرْدُ الحكايةَ.

هـذه المعطيات التركيبيـة وغيرها توحـي بأن صورة غـير المتصرفات وصـورة التأسيمات معقـدة بما يكفي. فـإذا كانت الأسمـاء المشتقة في الأنجليزيـة من قبيـل [Destruction] لا تقبل الظـروف الخالصة ولا تفرز مفعـولات منصوبة، فـإن تأسيمات الحدث في العربيـة وبعض أنماط غير المتصرفـات الاسميـة في الجرمانيـة والإيطالية تسوِّغ الظـروف وتسمح بإعـراب النصب. في المقابل، يبدو أن تأسيمات الحدث في اللغة اليونانية تسمح النعت بالظروف، لكنهـا لا تتيح المفعولات المنصوبة، مما يجعلها تعبر عن نموذج اللغات الأركَتية (Ergative Languages)[1]:

(1) يقصد باللغات (أو البنيات) الأركَتية اللغات التي لا تسمح بظهور مفعولات منصوبة، وتكون فواعلها المرفوعة مؤوَّلة دلاليا بوصفها ضحية (Patient) أو محورا (Theme) للمحمولات الدالة على الحدث. وهذا يبرز أن البنيات التركيبية في هذه اللغات لا تقبل تجلي الذات المنفذة للحدث، مما يجعل المفعول (الضحية/المحور) يشغل الموقع التركيبي للفاعل ويرد حاملا لخصائصه، من جملتها تلقيه إعراب الرفع مع نسق الأفعال المتصرفة وسمة الجر مع نسق التأسيمات. وتعتبر اللغة اليونانية من النماذج الممثلة للغات الأركَتية، في حين تشتمل اللغة العربية على محمولات/تأسيمات أركَتية، من قبيل: ذاب/ذوبان ونَضجَ/نُضْج وسَقَطَ/سُقوط...، ومحمولات ناصبة، من نمط: كَسَرَ/كَسْر وهَدَمَ/هَدْم وقَطَعَ/قَطْع وضَرَبَ/ضَرْب... لمزيد من التوسع، راجع الفصل الثالث.

(41) اللغة الأنجليزية:

أ. John's destruction of the house upsets him.

ب. *John's destruction of the house **carefully** upsets him.

ج. *John's destruction **the house** upsets him.

اللغة اليونانيـة:

د. I ptosi ton timon. (محور)

جر-أثمان ه سقوط-أل

«انخفاضُ الأسعارِ».

إن غـير المتصرفات والتأسيمات لا تعبر عـن خصائص تركيبية موحدة عبر اللغات الطبيعية. فقد تمتلك بعض التماثلات التركيبية بينها، غير أنه من المؤكد أن الاختلاف بينها يرتبـط بطبقة المقولات الوظيفية (Functional Categories)، التي تضطلع بـدور هندسة البنية التركيبية لهذه التراكيب، خصوصا طبقة المقولات الوظيفية الفعليـة، كمقولة الزمن ومقولة الجهة ومقولـة البناء/الفعل الخفيف...، إجمـالا، وإن كان يفترض أنها تتوحد على مستوى قاعدة الجذر (Root)[1].

(1) عن فرضية كون الجذر يمثل أساس الاشتقاق التركيبي للمقولات المشتقة، بما فيها التأسيمات، أحيل على:
Artemis Alexiadou et als (2014): The Syntax of Roots and the Roots of Syntax, p 8.

الفصل الثاني

بين فرضية التحول المقولي وفرضية التأسيم

الفصل الثاني

بين فرضية التحول المقولي وفرضية التأسيم

2. تأسيم أم تحول مقولي؟

1.2. فرضية التحول المقولي

تبدي التأسيمات/أسماء الحدث على مستوى بنيتها الداخلية خصائص فعلية واضحة، بوصفها الخصائص التركيبية والدلالية التي تبديها الأفعال المتصرفة (Inflected Verbs). وتتمثل هذه الخصائص في:

* امتلاك موضوعات داخلية منصوبة؛
* اشتمالها على بنية موضوعية أو شبكة محورية (Thematic Grid)؛
* تسويغ النعت بظروف الكيف بدل النعت بالصفات؛
* التأويل على الحدث بدل التأويل على النتيجة.

إضافة إلى هذه الخصائص الفعلية، تمتلك أسماء الحدث سمات اسمية خالصة، تتجسد في:

* ترؤسُّها بنيةَ الإضافية؛

* احتواؤها على سمة إعرابية تكشف الوظيفة التركيبية (Syntactic Function) والدور الدلالي/المحوري (Semantic/Thematic Role) اللذين يسندان إليها؛
* افتراض وجود حد فارغ يضطلع بتحديد الخصائص الإحالية لهذا النمط من الأسماء: إذ تتصرف التأسيمات كما لو كانت مركبات حدية محيلة، تماما كالأسماء المحضة.

لتفسير الخصائص المركبة والمزدوجة ضمن تأسيمات/أسماء الحدث، التي تولف في قلبها بين الخصائص الفعلية والسمات الاسمية، افترضت معظم الأبحاث التركيبية[1] «نظرية التحوّل المقولي»، التي تنبني على الافتراضات التالية:

أ. تمثل تأسيمات الحدث مقولة هجينة، تعبر عن ازدواج وتركُّب مقولي يتمثل في احتوائها على سمات الفعل وخصائص الاسم وحَمْلِها لسمتين مقوليتين مخصَّصتين بـ[+ف، +س]. وفي هذا إيحاء بإمكانية تشكيلها لمقولة تركيبية مستقلة؛

ب. تشتمل على إسقاط فعلي أو بنية مركب فعلي تام، كفعلها المتصرف المقابل؛

(1) من ضمن الأبحاث التي تبنت فرضية التحول المقولي للتأسيمات نشير إلى:
Robert Lees (1960): The Grammar of English Nominalizations.
Noam Chomsky (1970): Remarks on Nominalizations.
Marc Baker (1988): Incorporation, a Theory of Grammatical Function Changing.
Daniel Valois (1991): The Internal Syntax of Dp.
Abdelkader Fassi Fehri (1993): Issues in The Structure of Arabic Clauses and Words.
Tal Siloni (1997): Noun Phrases and Nominalizations.
Angeliek Van Hout & Thomas Roeper (1998): Events and Aspectual Structure in Derivational Morphology.

ج. تُعتَـبر صورا تركيبية ناتجة عن أصل فعلي، تحويليا. فهي ترجح فرضية التحول المقولي، التي يتـم فيها إعادة مقولة الفعل: [ف] وعنونته إلى مقولـة الاسـم: [سـ]، بمقتضى صعـود [ف] للاندمـاج باللاصقة الاسميـة [س]، لتلقي آثـار التأسيـم (Nominalization)، كما يتضح من التمثيل الصوري المضمن في (1). وهذا يوحي بأن التأسيمات أفعال، في الأصل، وتتحول إلى مقولات اسمية دالة على الحدث في بنية السطح:

(1)

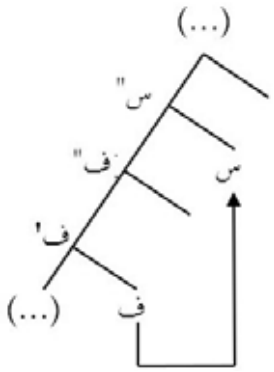

نتبنى، في الفقرات الفرعية الموالية، في تحليل البنية التركيبية للتأسيمات طرحـا مضـادا لفرضية التحـول المقولي أو مـا يعرف كذلـك بـ«إعادة المقولـة». وهـو افتراض يقوم علـى أن أسماء الحدث ليسـت مشتقة من الفعل، مثلما ينفي ضمنا وجود إسقاط معجمي فعلي في البنية يتم تأسيمه. ونفترض، وفقا لأرتميس ألكسيادو وآخريـن (2014)، أن هناك سيرورة لتأسيم الجـذر (Root) وليس تأسيما لفعل معجمي (Lexical verb)، وأنّ وجود إسقاطـات وظيفية تتقاسمها ومقولة الفعـل المتصرف، متمثلة في مقولـة الجهة ومقولة البناء/الفعل الخفيف (Light Verb)، هو الذي يُسوِّغ الدور المحوري الخارجي وإسناد النصب إلى موضوعاتها الداخلية.

2.2. التأسيمات ونظام السمات

لقد اقترح شومسكي (1970)[1] نظرية للمقولات التركيبية، تنبني على نظام من السمات مُكوَّن من سمتين فقط هما: [±ف] و[±س]. وبناء على هذا التصور، فالمقولات التركيبية الأربعة تتشكل من السمات التالية:

(2) نظام السمات:

- مقولة الفعل: [+ف-س].
- مقولة الاسم: [-ف+س].
- مقولة الصفة: [+ف+س].
- مقولة الحرف: [-ف-س].

ويمكن أن نعتبر أن نظام السمات الذي اقترحه شومسكي ساهم إلى حد ما في تعتيم صورة المقولات التركيبية. فالتحليل بواسطة السمات المقولية يمنح انطباعا مقتضاه أن التأسيمات/أسماء الحدث كيان مركب مقوليا، يحتوي على سمتين متعارضتين: [+ف] و[+س]. ويقتضي هذا التصور، بالضرورة، التسليم بوجود إسقاط معجمي ذي طابع فعلي في البنية على أساسه يتحقق التأسيم. غير أن المصفوفة التي تتكون من السمتين: [+ف+س] يمكن أن تنسحب، إذا سلَّمنا بنظام السمات هذا، على التأسيمات/أسماء الحدث، كما يمكن أن تصدق على مقولة الصفة، بالرغم من أن هناك فروقا تركيبية ودلالية واضحة بينهما.

(1) راجع في هذا الصدد:
Noam Chomsky (1970): Remarks on Nominalizations, pp 185-221.

وإذا افترضنا أن السمة [+ف] في التأسيمات سمة مقولية صِرف، فإنها لا تشتمل على سمة من هذا النمط، لأن لهذه السمة ارتباطات نحوية وصُرفية تكمن في الزمن والوجه والموجهات... في حين، أن التأسيمات لا تتضمن هذه المقولات الوظيفية لكونها ترتبط بمقولة الفعل المتصرف، حصرا:

(3) أ. ينتقدك صديقُك، باستمرار.
ب. أصدقاؤُك سيضايقونك، حتما.

(4) أ. * يـ/نـ /تـ انتقادُك صديقَك كان عنيفا.
ب. * سوف/سـ/قد انتقادُك صديقَك لبِق.

وإذا سلَّمنا بتركُّب التأسيمات/أسماء الحدث وهجانتها وتضمنها للمصفوفة المكوَّنة من السمتين [+س+ف]، بوصفها تعكس نمطا مقوليا مستقلا ومحايدا ضمن أجزاء الكلام، فإن الأكيد أن هذه المصفوفة من السمات لن يتم دمجها في الموقع [+س-ف]، أي في الموقع التركيبي الخاص بالرأس الاسمي [س]. مثلما لا يمكن ضمها إلى الموقع [-س+ف]، أي إلى الموقع التركيبي الخاص بالرأس الفعلي [ف]، بما أنه يتعين أن يكون هناك تطابق وتماثل تام بين مصفوفة السمات المقولية لمقولة تركيبية معينة وبين مصفوفة الموقع التركيبي الذي تُضَمُّ إليه.

ويقترح فان رايمزديك Van Riemsdijk (1983)[1] حلاًّ لهذه المشكلة

(1) يرجع، في هذا الشأن، إلى:
Van Riemsdijk (1983): Correspondence Effects and the Empty Category Principle.

يقوم على تحييد (Neutralization) التمايزات المقولية المخصَّصة ببعض السمات ضمن قواعد المكوِّن المقولي. ففرضية التحييد تُقر بوجود مقولة مستقلة ضمن نظرية المقولات التركيبية، تتصف بالسمتين: [+س+ف]. فالتأسيمات في العربية والأسماء الفعلية في اللغات السلتية (Celtic Languages) و Possessive [-Ing] Gerunds في الأنجليزية نماذج ممثلة لهذا النمط المقولي المستقل والهجين، في إطار هذه الفرضية.

وستكون بعض التمايزات المقولية ضمن هذا التصور مُحيَّدة (Neutralized)، عبر توزُّع رؤوس المقولات التركيبية في المواقع الموسومة بالسمة [+س] أو في المواقع المتصفة بالسمة [+ف]، بناء على تحييد التخصيص الذي تتمتع به السمة [+ف] في المواقع التركيبية الخاصة بالسمة [+س]، تماما كتحييد التخصيص المرتبط بالسمة [+س] في المواقع التركيبية الخاصة بالسمة [+ف]. ومن ثم، فإن قيد اللاتمييز (Non-distinction) يخوِّل إمكانية ضم المقولة المركبَة/الهجينة المتصفة بالسميتن: [+س+ف] في المواقع التركيبية الخاصة بالسمة [+س] وليس في المواقع التركيبية الخاصة بالسمة [+ف]. في حين، سيتم ضم المقولة المتصفة بالسمتين [+س-ف] حصرا إلى المواقع التركيبية الخاصة بـ[+س]، والمقولات المتسمة بـ[-س+ف] إلى المواقع التركيبية الخاصة بـ[+ف].

غير أن هناك اعتبارات عديدة توحي بأن تحديد التأسيمات، من حيث هي مقولة مركبة تُدمَج في مواقع مُحيَّدة مقوليا، في حاجة إلى مراجعة

وتدقيـق. فيمكن أن نلاحظ، بناء على روفري (1994) Rouveret [1]، أن فرضية التحييـد لا يمكن توسيعها لتشمل جميع المقـولات التركيبية التي تشغـل موقع الرؤوس: فبعض المواقع التركيبية، على سبيل المثال، ستكون مواقع مخصَّصة للرؤوس الحرفية المتصفة بالسمتين [-س -ف].

ويتمثـل المشكـل الثـاني بشأن فرضيـة التحييد في إشكاليـة التمييز بين المواقـع التركيبية التي تُضَـمُّ إليهـا التأسيمات/أسمـاء الحدث والمواقع التـي تضم فيها الصفات، على افتراض أنهمـا يتقاسمان السمات ذاتها: [+س+ف]. والمشـكل الإضـافي، بالنسبة لهذه النظريـة، يكمن في أن الاسـم الفعلي في اللغات السلتية، مهما يكن الموقع التركيبي الذي يشغله في توظيفه الاسمي أو توظيفـه الفعلي، يُسند إعراب الجر باعتباره إعرابا يرتبط بنسق الأسماء وليس يقترن بمقولة الأفعال:

(5) اللغة الإرلندية [2]:

Drwy ddarlen uyfr .

جر- كتاب قراءة بـ

«بقراءةِ الكتاب».

هذا النموذج يوحي بأن الاسم الفعلي في اللغة الإرلندية يُسند إعراب الجـر إلى فضلتـه ولا يَسمُها بإعراب النصب مطلقـا، بالرغم من توظيفه توظيفـا فعليا، حيث الاسم الفعلي مؤوَّل علـى السيرورة/الحدث. وهذا ينسحب كذلك على نمط اللغات الأركتية (Ergative Languages) كاللغة اليونانية، على سبيل المثال، التي يمثلها المعطى التركيبي (6):

(1) أحيل، في هذا الموضوع، على:
Alain Rouveret (1994): Syntaxe du Gallois: Principes Généraux et Typologie.

(2) هذا المعطى التركيبي ينتمي إلى اللغة الإيرلندية. لمزيد من التوسع، راجع ألان روفري (1994).

(6) اللغة اليونانية:

I silipsi tis astinomias[1]

جر-شرطي أل قبض أل

«القَبْضُ على الشرطي».

في مقابل هـذا، لو افترضنا أن السمـة [+ف] في تراكيب التأسيمات سمـة محورية/دلالية وليسـت سمة مقولية: سمة تحيلنـا مباشرة على سمة الحـدث في هذه المقولـة، فإن هذا يستلـزم ضمنـا أن التأسيمات ليست مركبة أو هجينة (Hybrid) مقوليا، ومن ثم فإنها لن تُسوِّغ وجود إسقاط فعلي في بنيتها الداخلية بالضرورة في هذه الحالة.

فـإذا كان هذا التصور صحيحا، فإنه يقضي بضرورة الإقرار بأن الفعل الجهي الخفيف المتصرف من يستمد سمة الحدث المحورية من التأسيمات/ أسمـاء الحدث، عبر دَمْـج هذه السمة فيه حتى يتـم تفعيل الفعل الجهي وتنشيطـه دلاليا، ليصير فعلا محوريا ثقيلا معبِّرا عن حدث يحظى بتأويل زمني وجهي.

فمـن الدلائـل والحجـج التجريبيـة التـي تدعـم هـذا التصـور آلية الإصهـار (Fusion Mechanism) وآليـة الانشطـار (Fission). وينبنـي هـذا الافتراض على التسليم بوجـود تناوبات بـين استراتيجية التركيب (Synthetic Strategy) واستراتيجيـة التحليـل (Analytic Strategy)، باعتبارهـا تناوبات تتم بـين الأحداث الـمُنشطـرة والأحداث المنصهرة

(1) ينتمي هذا المعطى التركيبي إلى اللغة اليونانية وورد لدى أرتميس ألكسيادو. للتفصيل، أحيل على:

Artemis Alexiadou (1999): On the Syntax of Nominalizations and Possession, Remarks on Patterns on Ergativity.

بين نسق الأسماء (الدالة علـى الحدث) ونسق الأفعال. وهي استراتيجية تتيحها العديد من اللغات الطبيعية.

فالاستراتيجيـة التركيبيـة تتيح التعبـير عن وضع أو حـدث معين عبر تركيب يشتمل علـى حدث مُدْمَج في الفعل الخفيف كما في (7أ)، بينما تتأسس الاستراتيجية التحليلية على إمكانية التعبير عن الوضع الحدثي نفسه بواسطة وحدتين معجميتين تحليليتين تنفصل إحداهما عن الأخرى، كما في (7ب)، حيث تم التعبير عن حدث «المناقشة»، من خلال الفعل الجهي الخفيـف (جرى) الذي يعكـس البنية الوظيفية (الزمـن والجهة والتطابق والوجه...) لمقولة الفعل، ثم التأسيم/اسم الحدث الذي لا يعبر سوى عن البنية المحورية/الدلالية: سمة الحدث، تحديدا[1]:

(7) أ. ناقش أطراف الحوار القضايا العالقة اليوم.
ب. جرتْ مناقشةٌ بين أطراف الحوار حول القضايا العالقة اليوم.
ج. سيزوره غدا.
د. سيقوم بزيارته غدا.
هـ. سنتصل به ثانية.
و. سنحاول إعادة الاتصال به.

(1) نفترض، بناء على عبد الصمد الرواعي (2011). أن الاستراتيجية التحليلية تقتضي أن هناك محمولين: «كل محمول مستقل عن الآخر معجميا»، إذ يحيل المحمول الأول على محمول دامج من حيث هو فعل جهي خفيف، بينما «يحيل المحمول الثاني، بما هو محمول مدمَج، على الحدث المحوري». في حين أن الاستراتيجية التركيبية تستلزم تجلي «المحمولين في مقولة معجمية مركبة ومندمجة من خلال انصهارهما» عبر سيرورة صرف-تركيبية «بواسطة الضم (Merge) المعجمي». لمزيد من التفصيل، راجع:
عبد الصمد الرواعي (2011): البنية الدلالية والمنطقية للمحمولات السببية والمطاوعة، صص 37- 77.
عبد القدر الفاسي الفهري (1997): «المَعْجَمة والتوسيط، نظرات جديدة في قضايا اللغة العربية«، ص 16 وما بعدها.

ز. I decided.

ح. I took a decision.

ط. Il a marché.

ي. Il a fait de la marche cette matinée.

إن انصهار الوحدتين المعجميتين المتمثلتين في [جرت] و[مناقشة] أو [took] و[Decision] أو[la marche] و [fait] في عبارة واحدة في المعطيات التركيبية المضمنة في (7) لتنتج فعلا محوريا دليل موح على تفعيل الحدث من خلال دمجه في الفعل الخفيف وضمِّه إليه. ويمثل الناتج الفعلي مؤشرا دالا على اشتقاق الفعل من الاسم وحجة على بطلان فرضية إعادة مقولة الفعل [ف] إلى اسم [س]. فلو كان افتراض اشتمال التأسيم/اسم الحدث في بنيته على إسقاط فعلي صحيحا، لكان اسم الحدث محتويا على سمات وظيفية كالزمن والتطابق والوجه وقبوله للموجهات ولكان إسقاطه الموسَّع صرفة زمنية أو مركبا مصدريا وليس إسقاطا حديا (حد الإعراب، خصوصا). ولو افترضنا أن اسم الحدث يدمج في بنيته الداخلية فعلا مجردا من السمات الوظيفية المتمثلة في الزمن والوجه..، فإن هذا الفعل لن يكون سوى مقولة الجذر (Root Category) بوصفها مقولة محايدة، وليست عنونة فعلية.

ومن المفيد أن نشير، في هذا الصدد، إلى أن ثمة التباسا عميقا تعبر عنه السمة [+ف]، ومن ثم مصطلح «الفعل» بين دلالته الوظيفية والمقولية وبين دلالته على الحدث، أي: بين مقولة الفعل المتصرف (verb) وبين دلالته المحورية، بما يحيل عليه هذا المصطلح من سمة الحدث (Event) التي لها ارتباط بالجذر. وهنا يكون مصطلح الفعل موازيا لمصطلح (Act) أو (Action) في الأبحاث الدلالية الغربية. وربما أن هذا الالتباس

بـين التحديد الوظيفي المقولي الصِّرف للفعل وبين بعده الدلالي المحوري هو الذي قاد إلى توهم أن التأسيمات/أسماء الحدث مقولة تركيبية تشتمل علـى إسقاط معجمـي فعلي، وتستدعـي، تبعا لذلك، سـيرورة التحول المقولي وإعادة مقولة هذا الإسقاط الفعلي المعنون مقوليا بـ[ف] إلى العنونة [س]، لتفسير ما يبدو تركُّبا وازدواجا مقوليا ضمن بنية التأسيمات/أسماء الحدث.

وإذا دققنـا مليـا في نظـام السمات الـذي تنبني عليه نظريـة الفحص (Checking Theory) ونظريـة تقييـم (Evaluation) السمـات وتسويـغ الإسقاطـات (Licensing Projections) وفرضيـة المراحـل (Phase Hypothesis) في ضوء النظرية التركيبية الأدنوية لـ تشومسكي Chomsky (1995) و(2001) و(2004) و(2008) و(2013) و(2016) و(2019)[1]، فإنه يمكن الإقرار بأن السمة [+ف] لا يمكن فصلهـا عن الزمن، مما يوحي بأن الفعـل لا وجود له في غياب الإسقاط الزمـني. ويمكن أن نخلص، من هـذا، إلى أن السمات الصورية غير المؤولة هي التي تعيِّن طبيعة المقولات وخصائصهـا التركيبيـة والدلاليـة وتساهـم في هندسـة هـذه المقولات وتصميمهـا. وهذا يعنـي أن البنية الوظيفية للمقـولات التركيبية تضطلع

(1) لمزيد من التفصيل والتوسع في النظرية التركيبية في إطار البرنامج الأدنى، راجع أبحاث شومسكي الأخيرة التالية:

Noam Chomsky, Angel Gallego & Dennis Ott (2019): Generative Grammar & the Faculty of Language: Insights, Questions & Challenges, pp 229- 261.

Robert C. Berwick & Noam Chomsky (2016): Why Only Us? Language and Evolution.

Noam Chomsky (2013): Problems of Projections, pp 33- 49.

Noam Chomsky (2008): On Phases, pp 133-166.

Noam Chomsky (2004): Beyond Explanatory Adequacy, pp 104–131.

Noam Chomsky (2001): Derivation by Phase, pp 1-52.

Noam Chomsky (1995): The Minimalist Program.

بـدور مركزي هام وحاسـم في هندسة وكيفية بنائهـا واشتقاقها الصرفي التركيبي.

3.2. تكوين الكلمة

خـلال زمـن الثمانينيـات، كانـت معظـم الأبحـاث الصرفيـة (Morphological Research) التـي تعنـى بالبحـث في قواعـد تكويـن الكلمـة تنبني علـى افتراض وجود مكـون مستقل يشتغـل على الصور الجيدة التكوين للكلمـات، يتجسد في المكون الصَّرفي (Morphology)، حيث يتفاعل هذا الأخير مع مكون التركيب (Syntax) من خلال الإدماج المعجمـي (Lexical Insertion)[1]. وينبني المكـون الصَّرفي على افتراض وجود قواعد صرفية مستقلة، تضطلع بوظيفة ضمان سلامة البناء وجودة التكويـن الصَّرفي للكلمة. لأجل ذلك، فـإن التصور الذي تم تطويره عن تكويـن الكلمة في زمن الثمانينيـات يعكس مقاربة صَرفية مستقلة كانت تدعم الفرضية المعجمية بالنظر إلى مركزية التركيب.

مع أواسط الثمانينيـات وزمن التسعينيات من القرن الماضي، تبلورت أبحـاث تنكر وجود مكون صَرفي مستقل خاصـ بتكوين الكلمة[2]. إذ صار التكويـن الصَّرفي وسلامة البناء خاضعين لقيـود تركيبية ومتفاعلين

(1) راجع في هذا الشأن:
Anna Maria Di sciullo & Edwin Williams (1987): On the Definition of Word.

(2) أحيل، في هذا الصدد، على الأبحاث التالية:
Marc Baker (2004): Lexical Categories: Verbs, Nouns and Adjectives.
Marc Baker (1988): Incorporation, A theory of Grammatical Function Changing.
Marc Baker (1985): The Mirror Principle and Morphosyntactic Explanation, pp 373-415.
Alec Marantz (1997): No Escape from Syntax, pp 201-225.
Morris Halle & Alec Marantz (1993): Distributed Morphology and the Pieces of Inflection, pp 111-176.

مـع قواعد التركيب. وبذلك، صارت البنية الصرفيـة للكلمة تجليا لبنيتها التركيبية ومرآة لها.

فاستنادا إلى نمـوذج الصَّـرف المـوزَّع (Distributed Morphology)، الذي طوره مُريس هيـل وأليك مارنتز (1993) Alec Marantz & Morris Halle ومارنتز (1997)، صار التفاعل بين الصَّرف والتركيب تفاعلا مباشرا: فالوحـدات المعجمية يتم دمجها تحـت العجر النهائيـة في مواقعها ضمن البنيـات التركيبية. ومن ثم، فإن سـيرورات الضَّم (Merge) والانصهار (Fusion) والانشطـار (Fission) يمكن أن تنطبـق لإجراء تعديلات على الاشتقاق. كمـا تنطبق قواعد التهجيـة (Spell Out Rules) لتشتغل على نتـاج الاشتقاق التركيبي. ويمكـن التمثيل لهندسة النحـو المتصلة بعلاقة الصَّرف والتركيب والمعجم والدلالة بالترسيمة التالية[1]:

(8)

(1) راجع في هذا الشأن:
Artemis Alexiadou (2001): Functional structure in Nominals, Nominalization and Ergativity, p 6.

وفي ظل هذا الطرح، تعد المُعْجَميات (lexemes)، بما فيها الجذور (Roots) والكلمات (Words) واللَّواصق (Affixes)، وحدات معجمية يتحقق إتمامها عبر السمات التركيبية-الدلالية. وتقوم آلية الإدماج المعجمي (Lexical Insertion Mechanism) بتعويض السمات الصوتية بحُزَم من السمات، التي تُكوِّن العُجَر التركيبية ضمن التمثيل الشجري. لأجلِ ذلك، فإن البنية الداخلية للكلمة لا يمكن أن تكون مختلفة عن سمات البنية الناتجة عن الاشتقاق التركيبي.

وارتباطا بهذا النموذج الخاص بتكوين الكلمة، يتلقى مصطلح تكوين الاسم انطلاقا من الفعل تأويلا مخالفا للتأويل المعيار المتداول. إذ يحيل المصطلح بالتوظيف المعياري على الوحدة المعجمية المشتقة من أصل فعلي، عبر عمليات صرفية-تركيبية معينة. غير أن نموذج الصَّرف الموزَّع ينكر وجود مقولات معجمية أولية (Primitives). لأجل ذلك، فليس هناك ما يسوِّغ إمكانية تكوين/اشتقاق الاسم من الفعل (Deverbal) أو تكوين الفعل انطلاقا من الاسم (Denominal).

وفي إطار هذا التصور الذي نتبناه، فالأفعال والتأسيمات مشتقة من جذور غير مخصَّصة مقوليا ومعجميا، باعتبارها جذورا يتم دمجها تحت مجموعة من المقولات الوظيفية الملائمة. ولا يعترف هذا النموذج بوجود تمايزات بين الأسماء المحيلة المحضة وبين الأسماء المسماة مشتقة. فكلاهما يتضمن جذورا غير مخصَّصَة تدخل في علاقات مع رؤوس وظيفية مختلفة.

1.3.2. فرضية تأسيم الجذر

نفترض، بناء على أرتميس ألكسيادو (2010) و(2013) و(2014) ومارنتز (1997) و(1999) وهارلاي ونوير (1998) Harley & Noyer، أن بنية التأسيمات لا يتم تكوينها في بنية المعجم، بقدر ما أن هناك جذورا معجمية غير مخصَّصَة (unspecified) مقوليا يتحقق دمجها في سياق تركيبي مخصَّص. ويقتضي هذا أن طبيعة البنية الوظيفية التي تعلو هذا الجذر المعجمي غير المخصَّص في التمثيل الشجري هي التي تضطلع بدور تهجية هذا الأخير بصفته اسما أو فعلا. ووفقا لذلك، نفترض أن التأسيمات من قبيل [تهديم] و[destruction] ... لا تكون أبدا أفعالا، كما أن المركبات الحدية التي يتم فيها إدماج هذه الجذور المعجمية ليست مرتبطة ببنية الجملة أو بنية الفعل، بصفة تحويلية[1].

إن الافتراض الذي ندافع عنه يتمثل في أن بنية المركبات الحدية وبنية الجمل كلتيهما تنتجان عن سيرورة دمج الجذور[2] المحايدة مقوليا، مثل [هـ د م] و[destroy] وغيرهما، ضمن مجال وظيفي اسمي أو فعلي. وهذا يعني أن أجزاء الكلام التحتية/المقولات التركيبية، كمقولة الفعل [هَدَمَ] أو التأسيم/اسم الحدث [تهديم] تشكل جذورا

(1) للتوسع في الأبحاث التي تُعْنى بالبحث في بناء الكلمة وتكوين المقولات التركيبية، أحيل على:
Phillip Weisser (2018): Markedness in Distributed Morphology, pp 1-26.
Peter Muller et als (2015): Word Formation, An International handbook of the languages of Europe.
Morris Halle & Alec Marantz (1993): Distributed Morphology and the Pieces of Inflection, pp 111-176.

(2) للتوسّع في بعض الأبحاث التي انشغلت بالبحث في الجذور، أحيل على:
Victor Acedo Matellan & Jaume Mateu (2014): From Syntax to Roots, a Syntactic Approach to Root Interpretation, pp 14-32.
Maya Arad (2005): Roots & Patterns.

مجـردة (Abstract Roots) غـير مخصَّصة ضمن بنيـة المعجم، وأنها تصير تامـة البنـاء والتكوين عبر الاشتقـاق التركيبي، من خـلال الدور الحاسم الـذي تضطلع به المقـولات الوظيفية في هندسة بنيـة الفعل/الجملة وبنية التأسيمات/المركبات الحدية.

إن العنونـات المقوليـة من قبيل: [سـ] و[ف] و[و]... ليست واردة في المرحلة التـي تتقدم مرحلة الاشتقاق التركيبـي، وأنها تصير موجودة ومتشكلـة مقوليا في هذه المرحلة فقط. وهذا يعني أن الناتج يكون تأسيما (Nominalization) حينمـا تـرد الجـذور في محيـط اسمـي (Nominal Environment) أو بالأحـرى ضمـن مجـال وظيفـي اسمـي (Nominal Functional Domain). وحينمـا يتحقق ورودها في محيط فعلي أو ضمن مجـال وظيفـي خاص بالفعـل (Verb)، فإن هـذه الجذور تصـير أفعالا متصرفة[1].

ويفترض روبدوتشر Robdeutscher (2014) أن الجذور تتضمن دلالة تعتبر مصدر (Source) البنية الموضوعية (Argument Structure)، وتحدد ما إذا كان يمكن أن تنتقيها رؤوس وظيفية معينة، مثل [ف] الذي يعد مفعِّلا لهذه الجـذور (Verbalizer) أو [س] بوصفه مؤسِّما لها (Nominalizer) أو [و] مـن حيـث هو مُوَصِّـف (Adjectivizer) إياهـا[2]. ويقصد بذلك اللواصق الصرفية التي تجعل الجذور أفعالا أو أسماء أو صفات.

(1) يرجع، في هذا الصدد، إلى:
Artemis Alexiadou (2001): Functional structure in Nominals, Nominalization and Ergativity, p 7.

(2) يُنظَر في:
Artemis Alexiadou et als (2014): The Syntax of Roots and the Roots of Syntax, p 8.

ووفقا لمارنتز (1997)، إذا كانت أسماء الحدث لا تشكل أوليات تركيبية، فإن هذا يقتضي أنها ناتجة عن تأسيم مقولة الجذر المحايد (Neutral Root) ، بوصفها مقولة مفردة ذات محتوى (Single Contentful Category)[1]. ففي السياق التركيبي الذي تتحكم بنية [م ف] في مركب الجذر [م ج]، فإن الجذر [ج] يتم تحقيقه في صورته الفعلية. بينما يتحقق في صورة اسمية، حينما يرد في السياق التركيبي الذي تتحكم فيه بنية مركب حدي [م حد] في [م ج]. ويصوغ هارلاي ونوبير (1998ب) العلاقات التركيبية التي تحدد الوضع المقولي لبنية الفعل وبنية التأسيم، من خلال الصياغة الصورية الواردة في (9)[2]:

(9) يمكن أن يرد مركب الجذر [م ج] بوصفه مقولة ذات محتوى في صورة:

أ. **مركب فعلي**=[م ج، **ف**]، حيث توجد المقولة المحتوى تحت الرأس الوظيفي [**ف**].

ب. **مركب اسمي**=[م ج، **حد**]، حيث توجد المقولة المحتوى تحت الرأس الوظيفي [**حد**].

بناء على هذا التصور، نعتبر أن التأسيمات تهجية (Spell-out) لإسقاط مقولة محايدة ضمن مجال وظيفي اسمي. وتأسيسا على هذا، فإذا كانت الأفعال المتصرفة والتأسيمات تشتركان في قاعدة الاشتقاق المتجسدة في الجذر، بوصفه مقولة محايدة غير معنونة مقوليا، فإن جوهر الاختلاف

(1) راجع بحث أليك مارنتز:
Alec Marantz (1997): No Escape from Syntax, p 215.

(2) ينظر في:
Heidi Harley & Rolf Noyer (1998b): Mixed Nominalizations, short verb Movement and Object Shift in English, p 10.

الـذي يفرق بينهما يكمن في تلقي الجذر لصِرافة فعلية مع الفعل المتصرف ولصِرافة اسمية مـع التأسيمات. وإذا كان الفعل المتصرف تعبيرا فعليا عن الحدَث مقيـدا ومربوطا بزمن مخصَّص، فإن التأسيـم يمثل التعبير الاسمي الخالص عن الحدث.

ووفقا لمارنتـز (1997)[1]، نفترض أن لاصقـة التأسيم (Nominalizer Affix) ترأس بنية [م س]، وتنتقي إسقاطـا معجميا محايدا (مقولة الجذر) فضلـة لها، حيث يرأس الجذر مركب الجـذر [م ج]، تماما كما هو الحال مـع الفعل المتصرف. وبناء علـى ذلك، يصير الجـذر [ج] اسما بناء على عمليـة اشتقاق تركيبي، عبر صعـوده إلى لاصقة اسمية ملائمة، مما يجعل المصادر حالة من التأسيم التركيبي. وتبعا لذلك، يتخذ الاشتقاق التركيبي للتأسيمات/المصادر تمثيلا صوريا شبيها بـ(10)، باعتباره تمثيلا أوليا سيتم تطويره في الفصلين اللاحقين:

(10)

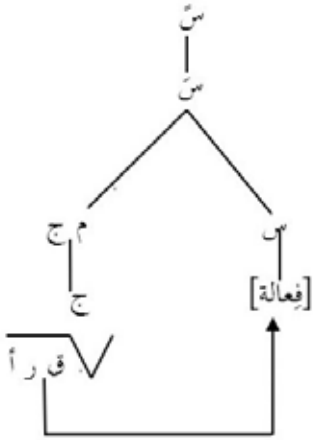

وتأسيسـا على هذه الافتراضات، فبمقتضى التحاق رأس الجذر [ج]

(1) أحيل، في هذا الإطار، على:
Alec Marantz (1997): No Escape from Syntax, p 218.

بلاصقة التأسيم [س]، تتم عنونته بـ[م س]، عبر انصهار الجذر في لاصقة صرفية ذات بعد اسمي.

2.3.2. مبدأ الإسقاط الموسَّع

تفترض معظم الأبحاث التركيبية في إطار اللسانيات التوليدية اشتمال بنيـة الجملة على طبقتين مـن المقولات: مقولات معجميـة ذات محتوى دلالي وصفـي تتحيز في أسفل التمثيل الصوري، ومقولات وظيفية ذات طبيعة نحوية بحتة تقع أعلى البنية وتنتقي المقولات المعجمية لتغير قيمتها الدلالية والمنطقية: إذ تشكل هـذه الأخيرة الآليات الرئيسة المسؤولة عن هندسة الجملـة واشتقاقها. ولقد عنيت النظرية التركيبيـة المعاصرة بمَقْوَلَة أجـزاء الكلام، عبر اللجوء إلى تعيـين طبيعة العلاقات الصورية التي تربط المقـولات المعجميـة المفتوحة دلاليا، مثـل الاسم والفعـل والصفة... بالمقـولات الوظيفيـة النحوية بوصفها طبقة مغلقـة، كالزمن والمصدري والحد والإعراب...

ولرصـد طبيعـة هـذه العلاقـات الصوريـة، تم افتراض وجـود عدد من المقـولات الوظيفيـة التي تعلـو كل مقولة معجميـة، وهي مقولات تحكمهـا سلمية تراتبية معينة. ويمثل مبدأ الإسقـاط الموسَّع[1] (Extended Projection Principle) مفهومـا رئيسا يحدد جوهر العلاقة بين المعجمي والوظيفـي من المقولات.

(1) يعتبر شومسكي (1981) أول من وظف مفهوم مبدأ الإسقاط الموسَّع وأسند إليه تحديدا واضحا بتقريره أن «مبدأ الإسقاط الموسَّع هو الشرط البنيوي لبعض التشجيرات -غير المتصرفات (Infinitives) والمصادر الفعلية (Gerunds)- التي تقتضي أن يكون لها فواعل، أي إن هذا المبدأ يمثل القاعدة (25) ببساطة». ويقصد شومسكي بذلك القاعدة المركبية التالية: [ج [م س [صر [م ف]]]]. وهذا يعني أن المركب الاسمي [م س]، الذي يشغل الموقع التركيبي الخاص بالفاعل، يشكل إسقاطا ضروريا ضمن بنية الجملة، بناء على مبدأ الإسقاط الموسَّع. عن ذلك، راجع:
Noam Chomsky (1981): Lectures on Government and Binding, p 27.

ففـي إطار نموذج البرنامج الأدنـى لشومسكي (1995) و(2004) و(2008) و(2013) و(2019)، يتـم تسويـغ الإسقاطـات الوظيفيـة عـبر ارتباطها بالسمات التي توجد بحوزة الوحدات المعجمية، حيث تتحدد جوهـر العلاقة بينهمـا من خلال سـيرورة فحص/تقييـم (Evaluation) السمـات الصوريـة (Formal Features) التـي ليسـت قابلـة للتأويـل (Uninterpretable).

وبمـا أن التأسيمـات تمتلك سمـات وظيفية، فإنها تقتضـي بالضرورة إسقاطـات موسَّعة تعلو الرأس المعجمي (مقولة الجذر)، على غرار الفعل المتصرف. فإذا كانت مقولة الفعل المتصرف لا توجد في معزل عن إسقاط الزمـن الذي يمثل إسقاطه الموسَّع، فإنه لا وجود للتأسيمات/أسماء حدث إلا في علاقتهـا بحـد الإعـراب (Case Determiner) خصوصا باعتباره إسقاطـا موسَّعا لـه، انسجاما مع عدد من الأبحـاث التركيبية التي تنظر إلى الأسمـاء مـن حيث هـي إسقاط لحـد الإعراب. وفي هـذا إيحاء بأن طبيعة المقولات التركيبية تحددها الإسقاطاتُ الموسَّعة، السماتُ الوظيفية الصوريـة غير القابلة للتأويل، تحديدا (الزمن مع الفعل المتصرف والحد مع التأسيمات).

وارتباطا بهذا الافتراضـ، تَعتبر ماريا بتنر وكين هيل (1996) Maria Bittner & Ken Halle أن الإعـراب[1] (Case) يمثـل الإسقـاط الموسَّـع للمركبـات الاسميـة، وأن المصـدري (Complementizer) يعكـس

(1) للتوسّع في افتراض كون الإعراب يمثل مقولة وظيفية ذات طبيعة نحوية وكونه حدا وإسقاطا موسَّعا للمركبات الاسمية، التي تمت إعادة تحليلها بوصفها مركبات حدية، راجع الفصل الرابع من هذا الكتاب. كما أحيل على البحثين الهامين التاليين:
Lanthi Maria Tsimpli & S. Stavrakaki (1999): The Effects of Morphosyntactic Deficit in The Determiner system, pp 31-85.
Maria Bittner & Ken Halle (1996): The Structural Determination of Case and Agreement, pp 1-68.

الإسقـاط الموسَّع لمقولـة الفعل. فإذا كان الإسقـاط الموسَّع للفعل هو المركـب المصـدري (Complementizer Phrase)، فإن الاسم الموسوم إعرابيا يحتوي على إسقاط موسَّع يتجسد في المركب الإعرابي (Case Phrase) باعتباره مركبا حديا (Determiner Phrase) [1].

(1) للتفصيل في جزئيات هذا التحليل، يُرجَع إلى الفصل الرابع من هذا الكتاب، المعنون بـ «نحو تحليل حدي للتأسيمات».

الفصل الثالث

البنية الداخلية للتأسيمات

الفصل الثالث

البنية الداخلية للتأسيمات

3. البنية الداخلية للتأسيمات

نتفحص في هـذا الفصل البنية الداخليـة للتأسيمات، وندقق خلاله في خاصية الالتباس بين تأسيمات الحدث وتأسيمات النتيجة والتمايزات التركيبيـة والتأويلية الناشئـة بينهما. ونرصد بعدهـا الخصائص التوزيعية للظـروف، لنستدل مـن خلالها على حضـور إسقاطـات وظيفية تعتبر مقـولات تتقاسمها الأفعال وتأسيمات الحـدث (مقولة الجهة (Aspect) ومقولة البناء (Voice)...). مثلما نقف عند بنية [م$_{ف}$] الصدفية (p-shell$_{v}$) ومسوِّغات الفعل الخفيـف (Light Verb) النظرية والتجريبية، المتمثلة في تسويـغ الدور المحوري الخارجي وإسناد/تقييـم سمة إعراب النصب في الموضـوع الداخلـي. كما ندقق في الفـروق الجوهريـة بـين التأسيمات الناصبـة (Accusative Nominalizations) والتأسيمـات الأركَتيـة (Ergative Nominalizations)، في علاقتهمـا بطبيعـة الفعـل الخفيـف. ونختـم الفصـل بالكشف عـن طبيعة تأسيمـات النتيجـة والإسقاطات الوظيفية المرتبطة بهذا النمط من التأسيمات.

1.3. التباس التأسيمات

يمكن أن نميز، ضمن التأسيمات في اللغة العربية، بين نمطين رئيسين: تأسيمات الحدث أو السيرورة (Event/Process Nominalizations) وتأسيمات النتيجة (Result Nominalizations). إذ تبدي الأولى خصائص تتقاسمها مع مقولة الأفعال المتصرفة: فهي تُنعت بظروف الكيف وتفرز موضوعات منصوبة وتحتوي على بنية موضوعية وتسمح بالتأويل الحدثي. في حين، أن التأسيمات المؤولة على النتيجة تُظهر خصائصَ اسمية تامة شبيهة بالأسماء المحضة، لكونها تسوِّغ النعت بالصفات بدل الظروف وتتيح حمل الحدود الجلية وتفتقر لبنية موضوعية وتدل على نتيجة الحدث وليست تدل على الحدث في حد ذاته[1].

نوظف مصطلح تأسيمات النتيجة ليحيل على الأسماء التي ليست لها بنية موضوعية، ونستخدم مصطلح تأسيمات الحدث ليحيل على ما سمَّته جاين كريمشاو Jane Grimshaw (1990) بطبقة الأحداث المركبة (Complex Events)[2]. إذ تحلل هذه الأخيرة باعتبارها أسماء محيلة على نفس الخصائص التي تفرزها أفعالُها الموازية المتصرفة. وبما أنها تحتوي على خصائص محورية (Thematic) وجهية (Aspectual)، فإنها تمتلك بنية موضوعية وتشتمل على مشاركين (Participants) في الحدث، يتم

(1) للتوسُّع في التمايزات الناشئة بين تأسيمات الحدث وتأسيمات النتيجة، أحيل على:
Steven Paul Abney (1987): The English Noun Phrase in its Sentential Aspect, p 74.
Abdelkader Fassi Fehri (1993): Issues in The Structure of Arabic Clauses and Words, p 235.

(2) راجع في هذا الصدد:
Jane Grimshaw (1990) : Argument Structure, p 49.

إسقاطهم بوصفهم موضوعات تركيبية. بينما تعد تأسيمات النتيجة عبارة عن محمولات تفتقر إلى البنية الجهية، ومن ثم إلى البنية الموضوعية.

1.1.3. التمايزات التأويلية

لا تشكل التأسيمات طبقة واحدة متجانسة، بقدر ما يتنوع سلوكها التركيبي والدلالي بين التأويل على الحدث وتأويل النتيجة. مع تأويل النتيجة لا تنتقي التأسيمات موضوعات لها، مماثلة في ذلك طبقة الأسماء الاعتيادية، خلافا للتأسيمات التي لها تأويل الحدث فهي تحتوي على بنية موضوعية. ويمكن أن نرصد التمايزات التأويلية البارزة بين النمطين من التأسيمات من خلال المعطيات التالية:

أ. تدل تأسيمات الحدث مبدئيا على الحدث، في حين تحيل تأسيمات النتيجة على نتاج الحدث. فالأولى تحيل على أحداث، والثانية تقوم بتسمية الذوات. ففي (1)، يدل التأسيم [فَحْص] و[examination] على سيرورة الحدث، بينما يدل التأسيم [الفَحْص] والتأسيم [غُسْل] و[exam] في (2) على نتيجة الحدث:

(1) أ. **فَحْصُ** الطبيبِ المريضَ.

ب. **The examination** of the students at noon.

(2) أ. أَكْمَلَ **الفَحْصَ** قبْل قليل.

ب. «لا **غُسْلَ** على من غَسَّلَ الميتَ...»[1].

ج. **The exam** was difficult.

(1) ابن رشد: بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ص 191.

وتؤكـد الأبحاث الدلالية[1] التي اشتغلت على الجهة المعجمية أو جهة الأوضاع (Lexical Aspect) أن تأسيمات الحدث يمكن أن تحيل على أنماط مختلفة من الأحداث، كما يتضح من التقابل التركيبي بين المعطيين المضمنين في (3)، اللذيـن يعكسـان التمايز بين تأويل محدوديـة الحدث (Telicity) الـذي يمثله المعطى التركيبي (3أ) وتأويل عدم محدوديته (Atelicity) الذي يجسده المعطى التركيبي (3ب):

(3) أ. **كتابةُ** الطالبِ التقريرَ الآنَ يتطلب منه جهدا إضافيا.
ب. بَعْثُ المديرِ التقريرَ أمسِ أراحه قليلاً.

ويمكـن أن نلاحظ، وفقا لأرتميس ألكسيـادو[2]، أن الطريقة التي تدل بها الجملة الفعلية على الحدث تخالف كيفية دلالة المركبات الحدية عليها. لتوضيـح هذا التقابل الدلالي، نعمـد إلى مقارنة إحالة الجملة الفعلية على حدث [الدُّخول] في المعطـى التركيبي (4أ) بإحالة المركب الحدي عليه، كما في المعطى التركيبي (4ب):

(4) أ. **دَخَلَ** الرجلُ إلى البيت في منتصف الليل.
ب. **دخولُ** الرجلِ إلى البيت في منتصف الليل.

فبالرغم من أن المعطيين التركيبيين يحيلان على الحدث نفسه، فإنهما لا يعبران عـن تأويل دلالي مماثل بشأن الحـدث: إذ يعتبر المعطى التركيبي

(1) عن الجهة المعجمية خصوصا، ينظر في:
Nikolas Gisborne (2020): Ten Lectures on Event Structure in a Network Theory of Language, see chapter Classes of Events and Aspectual Class, p 206.
Carol Tenny(1994) : Aspectual Roles and the Syntax-Semantics Interface, p 4.
James Pustejovsky (1991): The Syntax of Event Structure, p 50.

(2) راجع في هذا الصدد:
Artemis Alexiadou (2001): Functional structure in Nominals, Nominalization and Ergativity, p 11.

(4أ) بمثابة تقرير (Assertion) بوقوع الحدث، بينما يدل المعطى التركيبي (4ب) على حدث دون اقتضاء تصريح بحدوثه. ففي المعطى التركيبي (4أ)، يوصف الحدث بكونها مُزمَّنا (Tensed)، ومن ثم فهو يؤول باعتباره قضية (Proposition)، بخلاف المعطى التركيبي (4ب)، الذي لا يوصف بكونه كذلك.

ب. لا تسمح تأسيمات النتيجة بالنعوت الجهية (Aspectual Modifiers)، بينما هي نعوت متاحة مع تأسيمات الحدث، التي تسوِّغ نفس النعوت الجهية التي تستسيغها أفعالها المتصرفة المقابلة:

(5) أ. **تطويقُ** الجنودِ العدوَّ في ثلاث ساعات (تأويل الحدث).
ب. * التطويقُ لثلاث ساعات (تأويل النتيجة).
ج. **طَوَّق** الجنودُ العدوَّ في ثلاث ساعات (تأويل الحدث).

ج. تنتقي تأسيمات الحدث موضوعات داخلية، بالضرورة. في حين، لا تنتقي تأسيمات النتيجة موضوعات من هذا القبيل، إطلاقا. وينتج عن هذا أن تأسيمات الحدث يمكنها أن تشتغل مُسنِدات محورية (Thematic Assigners)، كما في المعطيين الواقعين في (6). بينما لا تضطلع تأسيمات النتيجة بدور الوسم المحوري/الدلالي البتة، لعدم اشتمالها على موضوعات يمكن من خلالها أن تُفَرَّع أدوارها الدلالية فيها، كما يتضح من المعطيين الواردين في (7)[1]:

(6) أ. شَغْلُ صديقِنا مناصبَ هامةً في الدولة أبعده عن الحياة العامة.

(1) نفس المرجع والصفحة.

ب. The examination of the papers.

(7) أ. * شُغْلُ صديقِنا مناصبَ هامةً في الدولة أبعده عن الحياة العامة.

ب. *The exam of the papers.

د. توصف تأسيمات النتيجة بكونها أسماء قابلة للعَدّ (Countable). لأجل ذلك، ترد في صورة الجمع. في حين أن تأسيمات الحدث أسماء دالة على الكتلة (Mass Nouns)، لذلك لا تستسيغ ورودها في صورة الجمع[1]:

(8) أ. قام **بفُحُوصَاتٍ** لجسده.

ب. one exam، two exams.

(9) أ. **فَحْصُ** الطبيبِ المريضَ.

ب. * فُحُوصُ الطبيبِ المرضى.

ج. *The examinations of the papers.

هـ. يؤول الموضوع المجرور ما بعد الرأس الاسمي مالكا (Possessor) مع تأسيمات النتيجة. بينما يؤول منفذا (Agent) مع تأسيمات الحدث، مما يعني أن حضور المالك يرتبط بتأويل النتيجة ووجود المنفذ يقترن بالتأويل على الحدث:

(10) أ. راق بَحْثُ **الطالبِ** لجنةَ المناقشة (تأويل المالك).

ب. دام بَحْثُ **الطالبِ** عن المعطيات عدةَ ساعات (تأويل المنفذ).

(1) نفس المرجع والصفحة.

فالموضوع المجرور المتمثل في [الطالبِ] في المعطى التركيبي (10أ) لا يمكن أن يؤوَّل مفذا. كما أنه لا يمكن أن يؤوَّل مالكا في المعطى (10ب). وهنـاك معطيات مماثلة نجدها في الجرمانية، كمـا يدلل على ذلك التقابل التركيبي المضمن في (11):

(11) أ. Jans prufung. (اللغة اليونانية)
فَحْص جون
«فَحْصُ جون».

ب. *Jans prufung der tatsachen.
الوقائع لـ فَحْص جون
«فَحْصُ جون للوقائع».

و. تعتبر مراقبة الموضوع الداخلي ممكنة مع تأسيمات الحدث، لكنها ليست متاحة مع تأسيمات النتيجة:

(12) أ. بَحْثُ الطالبِ عن المعطيات لكي يجتازَ المباراةَ.

ب. The assignment of easy problems in order to pass all the students.

ج. *بَحْثُ الطالبِ لكي يجتازَ المباراةَ.

د. *The exam in order to pass all the students.

ز. يمكـن لتأسيمات النتيجة أن ترد محمـولات، بخلاف تأسيمات الحدث التي لا تتحيـز إلا في المواقع التركيبية الخاصة بالموضوعات، كما يتجلى من التقابل التركيبي التالي:

(13) أ. هذا **فَحْصٌ**. (تأسيم النتيجة=موقع المحمول).

ب. *هـذا **فَحْصُ** الطبيـبِ المريضَ (تأسيم الحـدث ≠موقع المحمول).

ج. **أَمْتَـعَ سَـرْدُ** الجدِّ الحكايـةَ العائلةَ (تأسيـم الحدث = موقع الموضوع).

ح. مـع تأسيمات النتيجة، يـرد المركـب [مِنْ قِبَل] (By Phrase) في سياقـات غير موضوعـة (Non-Argumental). غير أنـه يرد موضوعا ضمن تأسيمات الحدث:

(14) أ. هذا عطاءٌ مِنْ قِبَل الأمير.

ب. Picture by a painter.

ج. أَقْلَقَ سكانَ الحيِّ طَعْنُ المارَّةِ مِنْ قِبَل رجلٍ هائجٍ.

د. The destruction of the city by the enemy.

ط. تسمـح تأسيمات الحدث بالنعت بظـروف الكيف، بينما تتيح تأسيمات النتيجة النعت بواسطة الصفات:

(15) أ. أعجبه **سَرْدُ** الجدِّ الحكايةَ **بتأنٍّ**.

ب. راقه **سردُهُ المتسلسلُ**.

وتقـدم ألكسيـادو وستافـرو Alexiadou & Stavrou (1998)[1] معطيـات تركيبية عـن اللغة اليونانية لتأسيمات الحـدث التي تتيح النعت بواسطـة ظرف الكيـف (Adverb of Manner)، كمـا يبدو من المعطيين التركيبيين المضمنين في (16):

(1) أحيل في هذا الموضوع على:
Alexiadou & Stavrou (1998 a): On Derived Nominals, pp 101-129.

(16) اللغة اليونانية:

أ. I katastrofi ton egrafon prosektika/me prosohi.
بانتباه / بحذر جر-وثائق أل إتلاف أل
«الإتلافُ للوثائقِ بحذر».

ب. *I katastrofi prosektika.
بحذر إتلاف أل
«الإتلافُ بحذر».

إذ توحي سلامة التركيب (16أ) بأن تأسيم الحدث في اللغة اليونانية يسوِّغ النعت بظرف الكيف. في حين أن لحن المعطى التركيبي (16ب) يدل على الغياب الضروري للمركب الحدي الفضلة [ton egrafon]، حينما يتم توظيف التأسيم في تأويله النتيجي، مما يفسر كون حضور ظرف الكيف [prosektika] يفضي إلى لحن التركيب.

ي. تختلف تأسيمات الحدث عن تأسيمات النتيجة في أن تأسيمات الحدث تنتقي موضوع الحدث [ح] (Event Argument)، بوصفه موضوعا خارجيا[1]. في حين أن تأسيمات النتيجة تنتقي موضوعا إحاليا [مو إح] (Referential Argument)، باعتباره موضوعا خارجيا، حيث إن عملية انتقاء [مو إح] تفضي إلى التأويل الإحالي. بيد أن عملية انتقاء موضوع الحدث المجرد [ح] تؤدي إلى التأويل على الحدث. فالتأسيم يتلقى تأويل الحدث فقط إذا كان يشتمل على بنية حدث، طالما أن حضور موضوع الحدث هو الذي يفسر ورود البنية الموضوعية والخصائص الجهية

(1) يُرجع، في هذا الإطار، إلى:
Jane Grimshaw (1990): Argument Strucutre, p 49.

مـع التأسيمات، مثلما أن اشتمـال التأسيمات على بنية موضوعية يوحي بدلالتها على الحدث.

2.1.3. التمايزات التركيبية

لتفسـير التمايـزات في التأويـلات الدلاليـة بين تأسيمـات الحدث وتأسيمـات النتيجة، الواردة في الفقرة الفرعية السالفة، نفترض أنها تنتج عـن تمايزات تركيبية بين النمطين من التأسيمات: وهي تمايزات لها علاقة مباشرة ببنيتهما الشجرية وطبيعة هندستهما الوظيفية وبنيتهما الداخلية[1].

ارتباطـا بذلك، يبـدو أن البنيـة الداخلية لتأسيمـات الحدث تشترط، بشكل حاسم، التجلي التركيبي الضروري لفضلاتها، مثلما تبدي اشتراطا تركيبيـا إضافيا يتمثل في كونها تنعت بظروف الكيف وليس بالصفات. ونفترض، وفقـا لذلك، أن التأويـل على الحدث للتأسيمـات يدل دلالة مباشرة على حضـور إسقاطات وظيفية في بنيتهـا الداخلية تتقاسمها مع مقولة الأفعال المتصرفة: إذ يمثل إسقاط البناء (Voice Projection) وإسقاط الجهـة (Aspect Projection) المقولتين الوظيفيتين المسؤولتين عن تسويغ الموضوعـات المنصوبة والنعـوت الظرفية مع تأسيمـات الحدث، خلافا لتأسيمات النتيجة التي تفتقر لهذين الإسقاطين.

إن تأسيمات الحدث وتأسيمات النتيجة لا يختلفان بالنظر إلى المستوى المعجمـي، ممـا يوحي بعدم تمايزهمـا بخصوص حضـور العنونة المقولية التحتية [س] أو [ف]، بقـدر ما يمكن اشتقاق التباين بينهما، انطلاقا من طبيعـة الإسقاطات الوظيفية التي تماز بينهما. فالتأويل الحدثي لتأسيمات

(1) للتدقيق في التمايزات التأويلية/الدلالية والتركيبية بين هذين النمطين من التأسيمات، راجع: Artemis Alexiadou (2001): Functional structure in Nominals, Nominalization and Ergativity, p 27.

الحـدث يرتبط بصفة أساسية بالبنيـة الجهية التي تسوِّغ اشتمالها على بنية موضوعيـة. وهذا يبرز أن النمطـين من التأسيمات يتوحـدان في قاعدة الجذور المعجمية، لكنهما يختلفان في إدماج هذه الجذور تحت إسقاطات وظيفية متباينة: مقولات وظيفيـة ذات طابع اسمي خالص مع تأسيمات النتيجة ومقـولات وظيفية تتقاسمها تأسيمات الحـدث مع مقولة الفعل المتصرف، متمثلة في إسقاطي الجهة والبناء[1].

وإذا كان النمطان من التأسيمات عبارة عن جذور معجمية تسطح في فضلة المجال الحدي، فإن ثمة مؤشرين اثنين ينفصلان فيه:

أ. الخصائصـ الجهية التـي تستأثر بها تأسيمـات الحدث وتفتقر إليها تأسيمات النتيجة؛

ب. ورود أنمـاط النعوت الظرفيـة مع تأسيمات الحدث، في مقابل ورود الصفات مع أسماء النتيجة.

فـإذا كانت تأسيمات الحـدث تشترك ومقولة الأفعـال في اشتمالهما علـى إسقاط الجهـة وإسقـاط البناء، أو ما تم اعتباره في الأبحاث التركيبية إسقاطـات وظيفيـة فعليـة، فإن حضـور مركب الجهة يفسـر الخصائص الجهيـة[2] التـي تتمتع بها هـذه التأسيمات، بينما يفسر مركـب البناء (أو مـا يتم الترميز له ضمـن التمثيل الشجري بالفعل الخفيـف) التأويل على الحدث في هـذا النمط من التأسيمات. وبما أن تأسيمات النتيجة لا تؤول علـى الحـدث ولا تحتوي علـى بنية موضوعيـة، فإنهـا لا تتضمن هاتين المقولتين الوظيفيتين.

(1) راجع، في هذا الصدد، أليك مارنتز (1997) وأرتميس ألكسيادو (2001) وأرتميس ألكسيادو وآخرين (2014).

(2) يرتبط حضور مركب الجهة بتلقي تأسيمات الحدث تأويلا محدودا (Bounded Interpretation) أو غير محدود (Unbounded Interpretation)، مثلما يرتبط بواقع كون الظروف الجهية مُسوَّغة مع تأسيمات الحدث. لمزيد من التفصيل، أحيل على ألكسيادو (2001)، ص 17.

ونقترح، للتمثيل لتأسيمات الحـدث، البنية الأولية المضمنة في (17)، مع إهمال التفاصيل راهنا[1]:

(17)

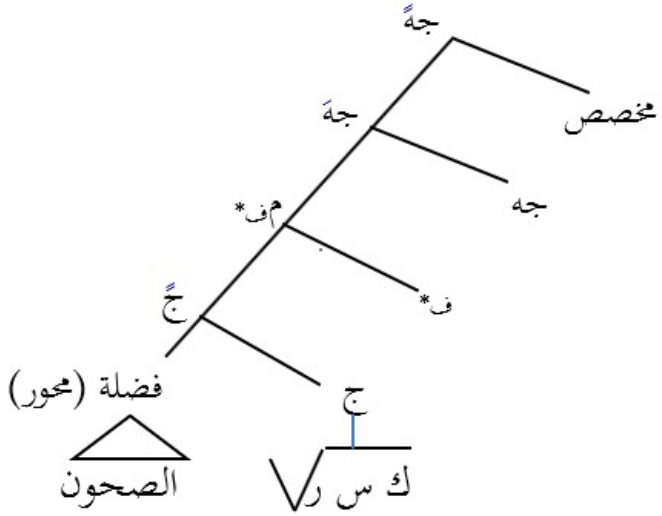

نفترض، وفقا لهذا التحليل، أن البنية الداخلية لتأسيمات الحدث مماثلة للأفعال المتصرفة. إذ تتضمنان مركب الجذر [م ج] مدمجا تحت إسقاط الفعل الخفيف (أي مركب البناء) وإسقاط الجهة. فكلاهما يتيحان النعوت الظرفية. غير أن نمط النعوت مقيَّدة مع تأسيمات الحدث، خلافا للأفعال، كما سنبين في الفقرة الموالية، بحكم افتقارها لإسقاط الزمن (Tense) وربما لإسقاط التطابق (Agreement). ومن المفترض أنهما يتقاسمان البنية الموضوعية نفسها، لكنهما يتمايزان من حيث المحتوى الوظيفي (الحد في مقابل الزمن).

(1) يرمز [جهً] لمركب الجهة و[م ف*] للمركب الفعلي الخفيف و[جً] لمركب الجذر.

3.1.3. توزيع الظروف وأنماطها

تتفاعل الظروف والصفات مع التأسيمات، بشكل لافت. فقد استدلت عدد من الأبحاث التركيبية على أن توزيع الظروف والصفات ضمن تأسيمات الحدث والنتيجة له علاقة وطيدة بالبنية الداخلية لهذه التأسيمات[1].

إن حضور الظروف ذات الطبقات الدلالية المختلفة ضمن تراكيب التأسيمات يثير إشكالات حقيقية، ويمثل لغزا في حاجة إلى تفسير. لننطلق من المعطيات التركيبية المضمنة من (18):

(18) أ. **ظرف الكيف:**
كَسْرُ الطفلِ الصحونَ **عَمْدا** (أقلق أمَّه).

ب. **الظرف الزمني:**
قَصْفُ الجنودِ المدنيين **البارحةَ** (أرعبَ السكانَ).

ج. **الظرف الجهي:**
مناقشةُ أطرافِ الحوار القضايا العالقةَ **ساعتين متتاليتين** (أخرت الاجتماع).

د. **الظرف الموجهي:**
مَعرِفةُ الطالبِ الجوابَ **طبعا** (أثارت دهشةَ زملائه).

(1) عن علاقة الظروف والصفات بأنماط الأسماء، أحيل على:
Pernilla Hallonsten Halling (2018): Adverbs, A Typological Study of a Disputed Category.
Alexeyenko Sascha (2015): The Syntax and Semantics of Manner Modification: Adjectives and Adverbs.
Artemis Alexiadou (2001): Functional structure in Nominals, Nominalization and Ergativity.
Tal Siloni (1997): Noun Phrases and Nominalizations.
Abdelkader Fassi fehri (1993): Issues in The Structure of Arabic Clauses and Words.

ففي إطار الافتراضات اللسانية المتداولة، تم اقتراح أن البنيات التركيبية التي تشتمل على بنية [م ف] هي التراكيب التي تُسوِّغ إمكانية النعت بالظروف. فإذا افترضنا أن التأسيمات مشتقة من بنية مركب فعلي [م ف] تركيبيا، فإن توارد الظروف معها لا يمكن أن يتلقى تفسيرا طبيعيا، طالما أن الظروف في هذه التراكيب لا يُسوِّغها التأويل الحدثي المرتبط بهذه التأسيمات، بقدر ما أن حضورها مشروط تركيبيا. ونعتقد أن الظروف لا تكون مُسوَّغة إلا في ظل التجلي التركيبي للمركب الحدي الفضلة. إذ يعتبر المعطيان التركيبيان (19أ) و(19ج) سليمين، ما دام أن التأسيم المؤوَّل على الحدث مشتملا على موضوع داخلي/فضلة ومنعوت بظرف كيف. في حين، يعد التركيبان الواردان في (19ب) و(19د)، اللذين يغيب فيهما الموضوع الداخلي/الفضلة، لاحنين.بما أن تأسيم النتيجة قد تم نعته بظرف كيف:

(19) أ. استنتاجُ الإِخْوَةِ الأحكامَ بسرعة أقلقَ العائلةَ.

ب. * استنتاجُ الإِخْوَةِ بسرعةٍ أقلقَ العائلةَ.

ج. I katastrofi tis polis olosheros.[1]

تماما جر–مدينة أل هدم أل

«الهَدْمُ لِلمدينةِ تماما».

د. *I katastrofi olosheros.

تماما هدم أل

«الْهَدْمُ تماما».

والملاحظة الإضافية المثيرة بشأن التأسيمات تتمثل في أنه ليست كل أنماط الظروف مستساغة: فالظروف التقييمية (Evaluative Adverbs)،

(1) معطيات تركيبية من اللغة اليونانية واردة في أرتميس ألكسيادو (2001).

مـن حيث هي ظروف موجَّهة نحو المتكلم[1]، من قبيل: بصراحة، لحسن الحـظ، للأسـف، في حقيقـة الوضـع..، والظروف الموجِهيـة (Modal Adverbs) [2]، مـن نمـط: حتمـا، طبعـا، ظاهريا، احتمـالا.. وظروف المجال مثل: قانونيـا وسياسيـا واستراتيجيا... لا يبدو أنها تحظى بمقبولية مع تراكيب التأسيمـات المؤوَّلة على الحدث إلا في ظل وجود أفعال دامجة تُسوِّغها:

(20) أ. ؟ انتقادُ الرجلِ صديقَه بصراحة...

ب. ؟ طبعا تهديمُ العدوِّ المدينةَ...

ج. ؟ قانونيا، محاكمةُ القضاءِ المسؤولَ المباشر...

د. *His explanation of the problem fortunately.[3]

(1) الظروف التقييمية عبارة عن ظروف موجَّهة نحو المتكلم (Speaker Oriented)، تعبر عن وجهة نظره أو حكمه تجاه حدث أو واقعة ككل. لمزيد من التفصيل في الظروف التقييمية وأنماط أخرى من الظروف، أحيل على:
عبد الصمد الرواعي (2016): الظروف: المقوَلة والتصنيف الدلالي، صص 173 - 195.
وعن معالجة للظروف من وجهة نظر تركيبية في إطار البرنامج الأدنى وتقييم السمات في ضوء فرضية المراحل، راجع:
عبد الصمد الرواعي (2013): تسويغ الظروف في ضوء فرضية المراحل، صص 1 - 16.

(2) من خصائص الظروف الموجهية كونها تستغرق دلالة التركيب برمته، ولا تقتصر على وصف المحمول أو نعت الحدث، وذلك عبر تعيين القيمة الصدقية (truth value) للقضية (Proposition) في كليتها، من خلال تحديد قيمتها الدلالية المنطقية.

(3) لتكوين صورة عن الظروف في اللغة الأنجليزية واللغة الفرنسية، راجع:
Wilhelm Geuder & Ekaterina Gabrovska (2019): Adverbs of Intentionality, pp 1-45.
Wilhelm Geuder (2018): Manner and Agentive Adverbs, pp 1-40.
Claudia Maienborn & Martin Schafer (2011): Adverbs & Adverbials, pp 1390-1420.
Louise McNally & Christopher Kenedy (Eds) (2008): Adjectives & Adverbs: Syntax, Semantics and Discourse.
Olivier Bonami & Daniele Godard & Brigette Kampers–Manhe (2004): Adverb Classification, pp 143-184.

هـ. .I katastrofi ton stihion pithanos/ ilikrina* (اللغة اليونانية)
بصراحة /ربما جر-واضح أل هدم أل
«*الْهَدْمُ الواضحُ ربما /بصراحة».

وتتصف الظـروف، مبدئيا، بخاصية المنقوليـة (Transportability)، التـي تكمن في إمكانية انتقالها إلى مواقع تركيبية مختلفة. غير أن ما يوحد معظم الظروف كونها ترد في نهاية التركيب عادة، بخلاف موقع الصدارة الـذي يبدو أنه موقع تركيبي يفرض بعض القيود على توارد الظروف مع بنية التأسيمات، خاصة.

وتتحكـم في منقولية الظروف أنطلوجية المقولات الوظيفية التي إليها تنتقل الظـروف أو تكون مخصِّصات لهـا (Specifiers)، كمقولة الجهة والزمن والموجِّـه والقـوة الإنجازيـة[1]. ويميز عبـد القادر الفاسي الفهري (1998)، بناء على طبيعة الإسقاطات الوظيفية، بين ثلاث طبقات توزيعية للظروف التي يمكن أن ترد مع بنية الفعل المتصرف. ومن الممكن أن نحدد الخصائص المميزة لهذه الطبقات من الظروف، كالتالي:

* **الطبقة الأولى من الظروف:**

وتعكـس طبقة الظـروف التي تتحيز قبل/أعلى مـن المركب الحدي المفعول أو المركب الحرفي الفضلـة. وتوصف بعدم قدرتها على الصعود

(1) عن خاصية نقل الظروف وعلاقتها بالإسقاطات الوظيفية المختلفة، أحيل على:
عبد الصمد الرواعي (2013): تسويغ الظروف في ضوء فرضية المراحل، صص 1-16.
عبد القادر الفاسي الفهري (1998): المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي، صص 111-135.
Chih-hsiang Shu (2011): Sentence Adverbs in the Kingdom of Agree.
Eiko Mizuno (2010): A Phase-Based Analysis of Adverb Licensing, pp 1–16.
Guglielmo Cinque (2004): Issues in Adverbial Syntax, pp 683-710.

إلى موقع تركيبي أعلى في البنية أو في صدارة التركيب:

(21) أ. يَعْرِفُ الرجلُ **جيداً** الجوابَ.
ب. ***جيداً** يَعْرِفُ الرجلُ الجوابَ.

* **الطبقة الثانية من الظروف:**

وتمثل طبقة الظروف التي تقع أعلى من المركب الصُّرفي المدمَج أو المركب الموجِّهي:

(22) لم يكن الرجلُ **قبْلُ** قد أَكَلَ التفاحةَ.

* **الطبقة الثالثة من الظروف:**

وهي طبقة من الظروف التي تسبق النفي. وتشغل، عادة، موقع الصدارة في التركيب في مجال المركب المصدري:

(23) أ. **غالبا** ما يَأْكُلُ الرجلُ التفاحَ.
ب. **طبعا** لم يَأْكُل الرجلُ التفاحَ.

بناء على هذه الافتراضات، يبدو أن الظروف التقييمية/الموجَّهة نحو المتكلم والظروف الموجِّهية وظروف المجال (Domain Adverbs) تتحيز في مواقع الصدارة مع بنية الفعل المتصرف. ولا يبدو أن هذه الأنماط من الظروف متاحة مع التأسيمات. ويمكن أن ترد مع تراكيب التأسيمات فقط إذا كان يسوِّغ هذه الظروفَ إسقاطٌ زمني/مصدري وفي ظل وجود فعل دامج يبرِّرها. ويمكن التمثيل لإمكانية تساكن هذه الظروف مع تأسيمات الحدث من خلال المعطيات التركيبية المضمنة في (24):

(24) أ. **الظرف التقييمي:**
للأسف، أَرْبَكَ **انتقادُ** الطالبِ صديقَه الحضورَ.

ب. **الظرف الموجهي:**
مَكَّنَت **معرفةُ** الشُّرطيِّ الخبرَ من التفاعل مع الأحداث **طبعا**.

ج. **ظرف المجال:**
قانونيا، أَرَاحَتْ **مُحاكمةُ** القضاءِ المسؤولَ المباشرَ في القضية الجميعَ.

في المقابل، يبدو أن تأسيمات الحدث تسوّغ ظروف الكيف (Manner Adverbs) والظروف الجهية (Aspectual) والظروف الزمنية (Temporal) بدون أن تثير أية مشاكل، بما أن هذه الظروف تنعت المحمول/الحدث وليست تنعت التركيب برمته. إذ يتم تسويغ هذه الظروف في مخصِّصات إسقاطات وظيفية: البناء والجهة والزمن، تباعا:

(25) **ظرف الكيف:**
أ. **انتقادُ** الطالبِ صديقَه **بلباقةٍ** (أَعْجَبَ الحضورَ).

ب. I katastrofi ton egrafon toso prosektika.
بحذر هذه جر-وثائق-أل إتلاف أل
«الإتلافُ للوثائقِ بحذرٍ».

(26) **الظرف الجهي:**
أ. **قراءةُ** الموظفِ الصُّحُفِ **دائما** أثناء ساعات العمل (تجلب له انتقادات كثيرة).

ب. I katastrofi ton egrafon kathimerina.
يوميا جر-وثائق أل إتلاف أل
«الإتلافُ للوثائقِ يوميا».

(27) **الظرف الزمني:**

أ. **إكمالُ** الباحثِ كتابةَ المقالِ **البارحةَ** مكَّنه من حضور الملتقى.

ب. I Katastrofi ton egrafon ktes. [1]
البارحة جر-وثائق الإتلاف أل
«الإتلافُ للوثائقِ البارحة».

إن ورود الظرف الزمني [البارحةَ] في المعطيين التركيبيين (27أ) و(27ب) لا يمثل حجة على وجود إسقاط زمني/صُرفة زمنية مع تأسيمات الحدث، بقدر ما يشكل دليلا على وجود إسقاطات وظيفية تتقاسمها هذه الأخيرة ومقولة الفعل المتصرف، بما أن الظروف الزمنية تتناغم مع المحمولات الحدثية، بفعل ارتباطها بخصائص الحدث، التي يدل عليها الرأس الاسمي، وليس بخصائص الزمن (Tense) الصرفية. في حين أن تسويغ تأسيمات الحدث للظرف الجهي من قبيل [دائما] يشكل دليلا على حضور إسقاط جهي مع هذا النمط من التراكيب.

ويمكن أن نبدي ملاحظة وصفية هامة تتمثل في أن تأسيمات الحدث تسوِّغ التوارد مع أنماط الظروف، التي ترتبط بإسقاطات وظيفية دنيا (Low Functional Projections)، كظروف الكيف والجهة والزمن. بينما لا تتيح أن تتوارد مع أنماط الظروف العليا (High Adverbs)، كالظروف

(1) معطيات تركيبية من اللغة اليونانية واردة في أرتميس ألكسيادو (2001).

التقييمية/الموجَّهة نحو المتكلم والظـروف الموجِّهية وظروف المجال[1]. ويمكن أن نفترض أن هذا النمط من الظروف يُسَوَّغ في ظل حضور عِماد فعلي أو إسقـاط زمني مرتبط بالفعل الدامِج، مع اشـتراط شَغْلِها صدارة التركيب. وتوحي المعطيات التركيبية السالفة بأن تأسيمات الحدث تتناغم مع الطبقة الأولى من تصنيف الظروف الذي ناقشناه في الفقرة السابقة.

ولقـد برهنت أبحـاث عن تركيب الظروف على أن المركبات الظرفية ترتبط عـادة بمخصِّصـات الإسقاطـات الوظيفية، تحديدا[2]. فـإذا كـان هـذا الاقتـران الدلالـي والتركيبي بين نوعيـة الظروف ونمط الإسقاطات الوظيفيـة صحيحا، فإنه يمكـن أن نفترض، انسجاما مع هذا التحليل، أن ورود مركبات ظرفية جهية مع تأسيمات الحدث يدل على احتـواء هـذه الأخـيرة على إسقاط الجهـة (Aspectual Projection)، مقابل ظروف الكيف التي يسوِّغها وجود إسقاط البناء (Voice Projection).

إذا كان هـذا التصـور في الاتجـاه الصحيح، فإنه يمكـن أن يوفر دليلا على اشتمال تأسيمات الحدث على عدد من الإسقاطات الوظيفية الدنيا التـي يتقاسمها والفعل المتصرف. وهي إسقاطـات تـفسر التأويل الحدثي مع تراكيـب التأسيمات، التي تُبـدي خصائص فعليـة واضحة. وتتمثل هـذه الإسقاطات الوظيفية الدنيـا في إسقاط الجهة وإسقـاط البناء، على الأقـل. وتعتبر هذه الأخيرة انعكاسـا لخاصية احتواء التأسيمات على بنية موضوعية[3].

(1) للتوسُّع في أنواع الظروف المختلفة في اللغة العربية وتطوير مقاربة تنميطية لها، راجع: عبد الصمد الرواعي (2016): الظروف: المَقْوَلة والتصنيف الدلالي، صص 173 - 195.

(2) راجع في هذا الصدد شنكوي (2004) وألكسيادو (2001) من بين آخرين.

(3) لقد بحثت كبتزفسكاجا تام (2003) Koptjevskaja-tamm في سبعين لغة، وأكدت تصرف

وإذا كانت التأسيمات الحالات لا يمكن أن تدل أبدا على أحداث، فإن تراكيب من قبيل (28) تمثل دليلا على افتقارها لإسقاط وظيفي يمكن أن يمنحها تأويلا حدثيا، مما يبرز أن ظرف الكيف مقيَّد جدا مع المحمولات الدالة على الحالة من جهة، ويوحي بغياب إسقاط البناء أو ما نصطلح عليه بالفعل الخفيف (Light Verb) من جهة ثانية. ويُظهِر المعطى التركيبي (28) أن التأسيم الدال على الحالة لا يتناغم عادة والنعت بظرف الكيف، طالما لا تأويلَ على الحدث هناك:

(28) ؟ حُبُّ الطفلِ أمَّه بتعلُّقٍ شديد يثير دهشةَ العائلةِ.

2.3. إسقاط البناء: أدلة داعمة

قدمنا، في الفقرة الفرعية السالفة، إشارات عن طبيعة الارتباط التركيبي والدلالي الواضح بين حضور نوعية معينة من الظروف ضمن تراكيب التأسيمات الدالة على الحدث وبين طبيعة معينة من الإسقاطات الوظيفية. إذ يشكل ورود ظروف الكيف بشكل طبيعي دليلا أوليا على وجود إسقاط للبناء مع تأسيمات الحدث: إذ تعتبر إمكانية تسويغ المحمول لظرف كيف مرتبطة بسمات بنائه، كما أن حضور ظرف كيف مرتبط بإمكانية البناء لغير الفاعل[1] (Passivization):

(29) أ. **فَتْحُ** اللصِّ البابَ **بِحذرٍ** (مكَّنه من سرقة مجوهرات المنزل).

تأسيمات الحدث بالنسبة للجهة والبناء. ويمكن تفسير ذلك إذا افترضنا أن تأسيمات الحدث تتضمن مقولة الجهة باعتبارها مقولة مدمَجَة تحت إسقاط وظيفي اسمي، يتمثل في الحد وليس تحت الزمن أو المصدري. لمزيد من التفصيل، أحيل على:

Maria Koptjevskaja-Tamm (2003): Action Nominal Constructions in the Languages, pp 723-759.

(1) راجع في هذا الشأن:

Artemis Alexiadou (2001): Functional structure in Nominals, Nominalization and Ergativity, p 59.

ب. **إنكارُ** المتهم الحقيقةَ **قصْداً** (أَرْبَكَ مسارَ المحاكمة).
ج. **استنباطُ** البَاحثِ الأحكامَ **بسرعةٍ** (أَفْضَى إلى استنتاجاتٍ خاطئة).

الدليل الثاني الذي يثبت حضور مقولة البناء ضمن تأسيمات الحدث يتمثل في أن السلوك التركيبي الذي تُبديه هذه الأخيرة مماثل، تماما، لبنية الفعل المتصرف بشأن إمكانية ورود الموضوع الخارجي من خلال فضلة منفذية في صورة المركب [من قِبَل م س] (By Phrase)، كما يبدو من المعطيات التركيبية المضمنة في (30):

(30) أ. قرأ الباحثُ الموسوعةَ.
ب. قُرِئت الموسوعةُ من قِبَلِ الباحثِ.
ج. *قُرِئت الموسوعةَ.
د. قراءةُ الباحثِ الموسوعةَ.
هـ. **قراءةُ** الموسوعةِ **من قِبَلِ الباحثِ**.
و. *قراءةُ الموسوعةَ.
ز. تمت قراءةُ الموسوعةِ.

الدليل الإضافي الذي يبرهن على اشتمال تأسيمات الحدث على إسقاط البناء يتعلق بطبيعة الخصائص الإعرابية التي تفرزها الأفعال المتصرفة والتأسيمات. فإذا افترضنا أن صُرْفة البناء لغير الفاعل ضمن مقولة الفعل المتصرف لا تُسوِّغ الموضوع الخارجي ولا تُسند إعراب النصب إلى الموضوع الداخلي/المفعول، بناء على تعميم بورزيو Burzio (1986)، فإن هذا الأخير يصعد إلى الموقع التركيبي الذي يُقيِّم فيه الفاعل، عادة، سمة

الرفـع. وهذا ينسحـب، بشكل مماثل، على التأسيمـات التي ينهض فيها المفعـول بتقييم سمة جره غير المؤوَّلة بدلا مـن سمة النصب، حال ما يتم حذف المركب الاسمـي المنفذ. وهذا ما يفسر لحن التركيبين الواردين في (30ج) و(31ب) مع الفعل المتصرف و(30و) و(31د) مع التأسيمات:

(31) أ. كُتبَت الرسالةُ.
ب. *كَتبَت الرسالةَ.
ج. كتابةُ الرسالة.
د. *كتابةُ الرسالَةَ.

فـإذا كانـت مقولة الفعل المتصـرف تشتمل على صُرفـة خاصة بالبناء للفاعل وأخرى خاصة بالبناء لغير الفاعل، فإن صُرْفة البناء ضمن تراكيب التأسيمات في العربية ولغات طبيعية أخرى توصف بكونها غير مخصَّصة (Unspecified): إذ لا تمتلـك التأسيمات ضمن هذه اللغات صُرفة خاصة بالبناء للفاعـل (Active) وأخرى للبنـاء لغـير الفاعـل (Passive)، بقـدر ما تتضمـن صـورة صرفية واحـدة توظـف لكليهما، مما ينتج عنه التباس في التأويل الدلالي مع بعض البنيات التركيبية.

وإذا كان التأسيـم [كتابـة] المضمن في المعطـى التركيبي (31ج) مؤوَّلا علـى البناء لغـير الفاعـل، في ظل عدم إسقـاط المركب الحـدي الخارجي (المنفـذ) وصعود الموضـوع الداخلي [الرسالـة] ليشغل موقعـه التركيبي ويَرِثُ خصائصه من جملتها سمة الجر، فإن التركيب الوارد في (31د) يعتبر لاحنا، بسبب من أن المركـب الحدي الداخلي لم يصعد إلى الموقع التركيبي الـذي كان يشغله الفاعل المنفذ الذي جرى حذفه. ويعتبر حمل الموضوع

الداخلي [الرسالةَ] لسمة النصب مؤشرا على عدم صعوده وبقائه من غير تقييم لسمة جره الإعرابية، بما أن تقييم إعراب النصب لا يتحقق إلا بعد تمام تقييم سمة الجر. لذلك، يعد إعراب الجر الإعراب الوحيد الذي يمكن أن يحمله الموضوع الداخلي [الرسالةِ] في ظل حذف الموضوع الخارجي، الذي يعكس مظهرا من مظاهر بناء التأسيمات لغير الفاعل.

غير أن هناك عددا من التراكيب التي تكون فيها التأسيمات ملتبسة بين البناء للفاعل والبناء لغير الفاعل، كما في المعطى التركيبي (32):

(32) انتقادُ الصحفيِّ (فاجأ الجميع).

إن المركب الحدي المتمثل في [الصحفيِّ] المضمن في المعطى التركيبي (32) ملتبس بين كونه منفذا وبين كونه محورا. ففي حالة تأويله محورا تترجح قراءة البناء لغير الفاعل للتأسيم الذي يتجسد في [انتقادُ].

ينضاف إلى ذلك، أن ثمة لغات طبيعية تثبت حضور مقولة البناء مع تأسيمات الحدث: إذ توفر اللغة اليونانية معطيات ووقائع تمثل دليلا على احتواء التأسيمات على صُرفة خاصة بالبناء لغير الفاعل. فالتأسيمات في اللغة اليونانية تتضمن الصُّرْفة [m]، التي تعبر عن البناء لغير الفاعل، كما يدلل على ذلك المعطى الواقع في (33)[1]:

(33) أ. Diavas-men-os.(اللغة اليونانية)[2].
مقروء.

(1) عن مقاربة تنميطية لأنواع البناء (Voice)، يرجع إلى:
Artemis Alexiadou et als (2015): External Arguments in Tansitivity alternations, p 97.

(2) معطيات واردة في أرتميس ألكسيادو (2001).

ب. Diavas-m-a.
قراءة.

في نفس الاتجاه، تُظهِر وقائع اللغة التركية تعالقا نسقيا جليا بين صُرْفة البناء وبين التأسيمات. إذ تبدي هذه الأخيرة بناء لغير الفاعل، تماما كما هو الحال مع الفعل المتصرف. ففي المعطيين التركيبيين الواردين في (34)، يتضمن الفعل المتصرف والتأسيم كلاهما صرفة للبناء لغير الفاعل المتمثلة في [il]:

(34) أ. Mektoub yaz -il-di.
ماض غير الفاعل كتب رسالة
«كُتِبَت الرسالةُ».

ب. Mektoub-un yaz-il-ma-si.
هـ غير الفاعل كتابة جر- رسالة
«كتابةُ الرسالةِ».

وتعتبر عدد من الأبحاث أن الموقع التركيبي للبناء ضمن التمثيل الصوري يمثل الموقع التركيبي المناسب لتأويل الحدث ضمن بنية الفعل المتصرف وبنية التأسيمات. فإذا كان الجذر يساهم في المعلومة المقترنة بالمحمول، فإن البناء يعتبر الرأس الذي يظهر أقرب إلى الإسقاط المعجمي[1].

3.3. مظاهر الافتقار للزمن

بينا أن تأسيمات الحدث تحتوي على إسقاطات وظيفية تتقاسمها

(1) راجع في هذا الصدد:
Guglielmo Cinque (1999): Adverbs and Functional Head, a Cross Linguistic Perspective.

ومقولـة الفعل المتصرف، متمثلـة في إسقاط الجهة وإسقـاط البناء. مثلما قدمنـا، في فقرات سالفـة، معطيات تفيد بـأن تأسيمـات الحدث تفتقر لتخصيص صرفي زمني، مقابل تعلُّق زمنها بزمن الفعل الدامج. ونرصد في هذه الفقرة بعض المظاهر الإضافية لافتقار التأسيمات للزمن (Tense).

فمن الدلائل التي يمكن أن نسوقها على غياب الزمن ضمن هذا النمط من التراكيب غياب المبهمات (Expletives) وظاهرة الصعود (Raising). فلقـد برهـن تشومسكـي (1995) وكريـس كولينـز (1997) Chris Collins[1] علـى أن ثمـة سمتيـن مرتبطتيـن بالزمن. فالأثـر البيِّن الأولي لغياب الزمن في التراكيـب المؤسَّمَة كامن في كون الموضوع الخارجي لا يَسْطُح بإعراب الرفع، بقدر ما يرد حاملا لسمة الجر.

من جهة ثانية، إذا كان إرضاء الزمن يتم في إطار مبدإ الإسقاط الـموسَّع (EPP) عبر ضم المبهـم (Expletive)، أو نقل الموضوع الاسمي (الفاعل) إلى ربضـ (Edge) إسقاط الزمن، فإنه يمكـن أن نتنبأ بغياب هذه الخاصية مع المركبات الحدية/التأسيمات. إن كون هذه الأخيرة تفتقر لعنصر الزمن يفسره كون المبهمات لا يمكن أن يتم ضمها ضمن مجال المركبات الحدية:

(35) أ. إنه جاء رجلٌ إلى البيت.
ب. ؟ إنه مجيءُ رجلٍ إلى البيت.
ج. There arrived a man.
د. *There's arrival.

(1) أحيل، في هذا الشأن، على:
Chris Collins (1997): Local Economy.
Noam Chomsky (1995): The Minimalist Program.

عـلاوة على ذلك، فـإن موضوعات تأسيمات الحـدث لا تُبدي نقلا ضروريـا إلى إسقـاط وظيفي محدَّد لإشباع متطلبات هـذا الإسقاط، على غرار انتقال الفاعل إلى مخصص إسقاط الزمن. فقد يصعد فاعل تأسيمات الحدث أو مالـك تأسيمات النتيجة إلى مخصص [حـد$_1$] وقد لا ينتقلان، تبعا لطبيعة الخصائص الإحالية ضمن بنية التأسيمات:

(36) أ. يبدو أنّ زيدا غادر الآن.
ب. * بُدُوُّ أنَّ زيدا غادر الآن (يقلق أفرادَ العائلة).

ويرجع هذا إلى أن موقع الحد مختلف عبر اللغات الطبيعية، حيث يعتبر مخصِّص المركب الحـدي، بخلاف مركـب الزمن، موقعـا محوريا[1] في الأنجليزية، بينما يُعَدّ موقعا غير موضوع في اللغتين العربية واليونانية.

ثمة مظاهر أخـرى ترتبط بمبدإ الإسقاط الموسَّـع وإسقاط الزمن [ز]، الذي يعد غائبا مع المركبات الحدية، تتمثل في الوسم الإعرابي الاستثنائي (Exceptional Case Marking) والصعـود (Raising). وتمثـل المعطيـات التركيبية المضمنة في (37) هاتين الخاصيتين:

(37) أ. يبدو زيدٌ مريضا.
ب. ؟ بُدُوُّ زيدٍ مريضا.
ج. John appears to be sick.
د. *John's appearance to be sick.
هـ. O Janis miazi ma ine arostos. (اللغة اليونانية)
رفع-مريض هو افتراضي يبدو رفع-جاني
يبدو يانيس مريضا

(1) يُقصد بالموقع المحوري الموقعَ الموضوع الذي يمكن فيه للمركب الاسمي أن يتلقى دورا محوريا/ دلاليا، كدور المنفذ.

و. .To miakimo tu jani ma ine arostos*

مريض هو افتراضي جر-جاني أل بدو أل

* بدُوٌّ يانيس مريضا

وتستدل بعض الأبحاث التركيبية[1] على أن غياب خاصية الوسم الإعرابي الاستثنائي وخاصية الصعود ضمن تأسيمات الحدث راجعان إلى أن الرأس الاسمي [س] عاطل أو ضعيف بالقياس إلى الرأس الفعلي [ف]. فافتقار التأسيمات لإسقاط الزمن يمكن تفسيره بغياب موقع تركيبي يمكن أن يشكل موقع إرساء في الإسقاطات العليا من التمثيل. فإذا افترضنا أن الصعود يقتضي نقل الموضوع الاسمي من ربض الزمن إلى ربض أعلى، فإنه يمكن أن نتوقع أن الصعود سيكون محظورا ضمن تراكيب التأسيمات وضمن المركبات الحدية إجمالا، طالما أنها تفتقر لإسقاط الزمن.

الدليل الإضافي على افتقار التأسيمات لإسقاط الزمن يرتبط بتوزيع الظروف، كما أشرنا في الفقرات السالفة. فلقد بينا أن الظروف الدنيا المتمثلة في ظروف الكيف وظروف الجهة... هي الظروف المتاحة مع أسماء الحدث، في مقابل الإسقاطات الوظيفية العليا التي لا تسمح بها. فعدم تسويغ أسماء الحدث للظروف العليا، من قبيل الظروف التقييمية والظروف الموجهية... دليل على غياب إسقاط الزمن. وبما أن تأسيمات الحدث تتلقى إعراباً، فإنها ستكون مرؤوسة من قبل إسقاط وظيفي مختلف متمثل في حد الإعراب، وربما حد التعريف كذلك.

(1) يرجع في هذا المجال إلى:
Jane Grimshaw (1990): Argument Structure.

4.3. الفعل الخفيف وتسويغ الموضوع الخارجي وإعراب النصب

توفر الأبحاث التركيبية، التي ناقشت مسوغات إسقاط الموضوع الخارجي[1]، افتراضين رئيسين:

- **الافتراض الأول:**

يتجسد في التحليل الذي يسوِّغ إسقاط الموضوع الخارجي/الفاعل داخل بنية المركب الفعلي [م ف] (vP-Internal)، بوصفه مخصصا لـ[ف]، بناء على الافتراضات المعيار المتداولة ضمن نظرية العاملية والربط (Government & Binding Theory)[2]؛

- **الافتراض الثاني:**

يتمثل في التحليل الذي يفترض ضم الموضوع الخارجي ضمن بنية [م$_{ف}$] صدفية ($_{v}$P-shell)، بناء على الأبحاث التي تم تطويرها في ضوء البرنامج الأدنى (Minimalist Program)[3]. إذ تحتضن هذه البنية الفعل الخفيف الذي يضم الموضوع الخارجي بصفة خارجية إلى مخصِّصه ويسوّغ تقييم السمة الصورية غير المؤولة في الموضوع الداخلي (سمة النصب).

(1) لتفاصيل إضافية عن الموضوعات الخارجية في علاقتها بتناوبات التعدية، أحيل على:
Artemis Alexiadou & others (2015): External Arguments in Tansitivity alternations, p 52.

(2) kuroda (1986): whether you agree or not?

(3) أحيل، في هذا المجال، على:
Artemis Alexiadou (2001): Functional structure in Nominals, Nominalization and Ergativity.
Alec Marantz (1997): No Escape from Syntax.
Noam Chomsky (1995): The Minimalist Program.

وارتباطا بذلك، نتبنى في تحليل تأسيمات الحدث الافتراض الذي يقضي بأن الفعل الخفيف يقوم بضم الموضوع الخارجي في مخصص$_2$ منه، من حيث هو إسقاط وظيفي يتحكم بصفة مباشرة في مركب الجذر [م ج]. ووفقا لذلك، فإن البنية الداخلية للمحمولات المتعدية مع تراكيب التأسيمات تشتمل على بنية شبيهة بالتمثيل المضمن في (38)، مع إهمال التفاصيل والجزئيات راهنا:

(38)

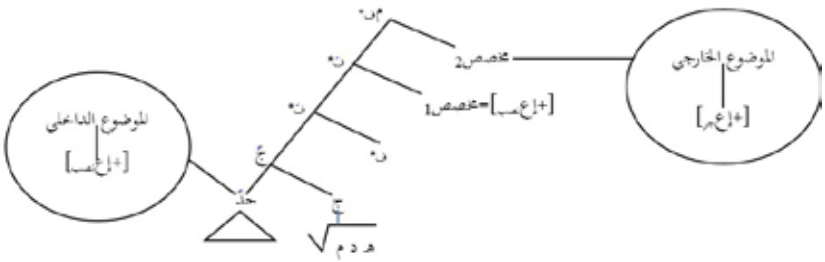

ارتباطا بالتمثيل الوارد في (38)، فإن الموضوع الخارجي يتحيز في مخصص$_2$ من بنية [م$_{ف}$] (P$_{ف}$)، التي يرأسها الفعل الخفيف. ويعكس هذا الأخير، لدى أنجلكا كراتزر[1] (2002) Kratzer Angelika، إسقاط البناء، بالمفهوم الذي ناقشناه في الفقرة السابقة. إذ يقوم الفعل الخفيف بمهمة ضم الموضوع الخارجي إلى مخصص$_2$ من بنية [م$_{ف}$] الصدفية، إضافة إلى وظيفة إسناد إعراب النصب البنيوي إلى فضلة مركب الجذر (=الموضوع الداخلي). وفي نفس الاتجاه، يعتبر كريس كولينز (1997) Chris Collins[2] هذا النمط من الفعل الخفيف فعلا متعديا ويمثل رأسا وظيفيا يُسوِّغ

(1) لمزيد من التفصيل، أحيل على:
Angelika Kratzer (2002): The Event Argument and the Semantics of Voice.

(2) Chris Collins (1997): Local Economy.

تقييم إعراب النصب في الموضوع الداخلي وينهض بوظيفة تسويغ ضم الموضوع الخارجي إلى مخصصه.

وتستدل أرتميس ألكسيادو (2001) [1] Artemis Alexiadou على أن البنية الصدفية (Shell Structure)، التي تحتضن الفعل الخفيف الذي يعكس مقولة البناء الناقص أو الضعيف (Deficient)، لا تمتلك القدرة على إسناد سمة النصب إلى الموضوع التركيبي الوحيد المتاح ضمن التركيب، مما يوجب نقل المركب الاسمي الذي يشغل الموقع التركيبي لفضلة الجذر (=الموضوع الداخلي) إلى مخصص$_2$ من الفعل الخفيف باعتباره رأسا وظيفيا، ليواصل صعوده إلى المجال الحدي ليضطلع بتقييم سمة الجر التي يحملها.

في نفس السياق، تعنون هايدي هارلاي[2] (1995) Heidi Harley الفعل الخفيف بمركب الحدث (Event Phrase)، الذي يتخذ لديها صورتين مختلفتين:

- جَعَلَ (Cause): وهو نمط الفعل الخفيف الذي يشتمل على مخصِّص عبارة عن موضوع خارجي، يُسنَد إليه عادة دورٌ دلالي يتمثل في دور الجاعل (Causer) أو المنفذ (Agent)؛
- صار (Become) أو وقع (Happen): وهو نمط الفعل الخفيف الذي لا يَضُمُّ دور الموضوع الخارجي، لكونه يرد مع المحمولات اللاناصبة (Unaccusative Predicates).

(1) Artemis Alexiadou (2001): Functional Structure in Nominals, Nominalization and Ergativity, p 171-172.

(2) راجع في هذا الشأن:
Heidi Britton Harley (1995): Subjects, Events and Licensing, p 55.

ووفقا لذلك، سيكون للفعل الخفيف دور وظيفي هام في التأويل على الحدث، مع التأسيمات الدالة على الحدث. في حين، أن مركب الجذر [م ج] يحتوي على معلومة ليست لها علاقة بحدثية المقولة (Eventiveness)، أي نمط الوضع. واستنادا إلى هايدي هارلاي، تنتج التناوبات بين المحمولات اللاناصبة والمحمولات المتعدية أو بين المحمولات المبنية للفاعل والمحمولات المبنية لغير الفاعل عن اختلاف في ما إذا كان الفعل الخفيف ينتقي موضوعا خارجيا أو لا ينتقيه.

وتقيم الأبحاث التركيبية المتأخرة تمايزا بين نمطين من الأفعال الخفيفة[1]: فعل خفيف متعد وفعل خفيف ناقص/لازم: فالأول يقوم بوظيفة ضم الموضوع الخارجي، والثاني لا يضطلع بهذه الوظيفة. ويمكن التمثيل للتباين بين النمطين من الأفعال الخفيفة بالصياغة الصورية المضمنة في (39):

(39) أ. ف$_1$: جعل= ف متعد [+موضوع خارجي].

ب. ف$_2$: صار/ وقع = ف لازم [- موضوع خارجي][2].

ولقد اقترح أليك مارنتز (1999) مجموعة من الأفعال الخفيفة[3]، التي تتألف مع الجذور المعجمية المجردة. وهي أفعال يمكن أن نحددها، كما يلي:

(1) أحيل، في هذا المجال، على:
Tara Mohanan (2017): Grammatical & Light Verb, pp 1- 27.
Ashwini Vaidya, et als (2016): Linguistic Features for Hindi Light Verb Construction Identification, pp 1320- 1329.
Tomoko Izumi et als (2011): Paraphrasing Japanese Light Verb Construction, Towards the Nominalization of Complex Predicates.

(2) Artemis Alexiadou (2001): Functional structure in Nominals, Nominalization and Ergativity, 135.

(3) Alec Marantz (1999): Creating Words Above and Below Little v.

(40) يمكن للرأس الفعلي أن يتخذ صورة الأفعال التالية:

- صار/وقع (Happen/Become)؛
- جَعَلَ (Cause)؛
- كان (Be)؛
- ذهب (Go).

وبناء على أنجلكا كراتزر وأرتميس ألكسيادو، نتبنى أطروحة الفعل الخفيف، بوصفه يعكس مقولة البناء ضمن بنية تأسيمات الحدث. فأمام تنامي الشكوك التي عبرت عنها الأبحاث التركيبية المتأخرة بخصوص نظرية التحوُّل المقولي، وإزاء تقلص إمكانية تقييم الرؤوس المعجمية للسمات الصورية غير المؤوَّلة في المركبات الحدية مع البرنامج الأدنى خصوصا في صيغته الثانية، من بين مشاكل تقنية أخرى، نتبنى فرضية الفعل الخفيف، بالمعنى الوارد لدى ألكسيادو (2001) و(2017)[1]. ونعتبر إسقاط الفعل الخفيف انعكاسا وتمظهرا لمقولة البناء ضمن تأسيمات الحدث. والفعل الخفيف، بهذا المعنى، ليس إسقاطا معجميا يتم تأسيمه عبر الصعود إلى أعلى التمثيل الصوري، بقدر ما هو إسقاط وظيفي مسوَّغ بناء على عدد من الوظائف التي يضطلع بها. ووفقا لمارنتز (1999) وألكسيادو (2001)، نفترض أن الفعل الخفيف مُسَوَّغ من خلال الوظائف التالية:

أ. يتألف الفعل الخفيف مع الجذر، لخلق مجال فعلي؛
ب. يجعل الجذر حدثيا (Eventive)؛
ج. يشتمل على محتوى دلالي منفذي أو جَعْلي؛
د. يسوِّغ ضم الموضوع الخارجي في مخصِّصه؛

(1) للاطِّلاع أكثر على هذا الافتراض، راجع:
Alexiadou Artemis (2017): Ergativity in Nominalization, pp 355- 372.

هـ. يؤسس علاقة إعرابية بنيوية بنيه وبين المفعول من خلال سيرورة المطابقة (Agreeing): إذ يقيِّم المركب الحدي المفعول سمة نصبه الإعرابية على مسافة بعيدة، من خلال عملية «طابِق».

إن الخصائص من (أ) إلى (ج) تخلق المحتوى الدلالي (Senantic Content) للفعل الخفيف. بينما تعكس الوظيفيتان (د) و(هـ) خاصية التعدية فيه.

5.3. التأسيمات الناصبة والفعل الخفيف المتعدي

نناقش، في هذه الفقرة والفقرة الموالية، سبب تعدية بعض التأسيمات وعدم تعدية تأسيمات أخرى. ولتفسير هذه التقابلات التركيبية بين التأسيمات المتعدية والتأسيمات الأركَتية أو اللازمة، نفترض وجود فعل خفيف متعد تام مع الأولى، وفعل خفيف ناقص/ضعيف (Deficient) مع الثانية. فالأول يتيح موضوعا خارجيا في مخصصه، ويسمح بإسناد إعراب النصب إلى الموضوع الداخلي، بخلاف الثاني. ونفترض أن الفعل الخفيف ضروري حتى مع تأسيمات الحدث الأركَتية أو اللازمة، بما أنه يعكس الإسقاط الوظيفي المسؤول عن التأويل على الحدث مع هذه التراكيب.

لتفسير أشكال هذا التناوب التركيبي، اقترحت عدد من الأبحاث التركيبية والدلالية أن الإشكال يرتبط بطبيعة البنى الشجرية الخاصة بالمحمولات. وتم اعتبار أن المحمولات اللاناصبة تمثل نوع المحمولات التي بالإمكان تعديتها. ويعود ذلك إلى ما يميز هذا النمط من المحمولات باشتمالها على موضوع داخلي يجوز توظيفه بصفة داخلية (Internally)

أو خارجيــة (Externally). وبنــاء علــى طبيعة التوظيــف، ينتج التناوب بــين التعدي واللزوم. في حين، يوظف موضــوع المحمولات اللاأركَتية (Unergative) خارجيــا، فقــط. وينتــج عــن ذلك عــدم إمكانيــة توليد تراكيب متعدية[1].

وينص عبد القادر الفاسي الفهري (2001) على أن الفعل الخفيف يمكن أن يمثــل التحقيــق الاعتيادي الملائم للحدث، الــذي يسوِّغ موضوعا في مخصصــه، باعتباره موضوعا داخليا مع المحمولات اللاناصبة وموضوعا خارجيــا مع المحمولات المتعديــة (Transitive Predicates) واللاأركتية (Unergative)[2]، بحكــم أن الموقعــة الداخليــة والخارجيــة للموضوع مسوَّغة بناء على مقتضيات دلالية.

كمــا يفترض الباحــث أن التعدية ناتجة عــن تعدد/تركُّب في الحدث، حيث يضم الحدث [ح$_1$] موضوعا داخليا ويُسند إليه دورا محوريا داخليا. بينمــا يقوم [ح$_2$] بضم الموضوع الخارجي، الــذي يُسند إليه دورا محوريا خارجيــا (المنفذ أو الجاعل). وفــي ظــل هذا التصور، تنتج التعدية وتشتق مــن خلال توارد حدثــين: كل واحد منهما يُسَــوِّغ موضوعا. وهو نمط من تعدد في الرؤوس (Heads)/الأحداث، يوازي تعددا في المخصصات (Specifiers)/الموضوعات[3].

(1) راجع، في هذا الشأن، عبد القادر الفاسي الفهري (1997أ): المعجمة والتوسيط، ص 75.

(2) للتوسُّع في طبيعة المحمولات اللاأركَتية وعلاقتها بتراكيب التعدية في لغة ساموان Samoan، أحيل على:
Rebacca Tollan (2018): Unergatives are Different, two Types of Transitivity in Samoan, pp 1-41.

(3) Abdelkader Fassi Fehri (2001): Causativity, Transitivity and Iterativity as Pluralities, p 14.

ولاشتقاق خاصية التعديـة[1] (Transitivity) مع تأسيمات الحدث في اللغـة العربيـة والعبريـة و(Poss [-Ing] Gerunds) في الأنجليزية، نفترض أنهـا تراكيـب تحتوي على فعل خفيـف متعد، بما أن هـذا الأخير يُسَوِّغ المنفذات في مخصصه، مما يخوِّل له إمكانية تقييم سمة النصب في المركب الحدي المحور (=الموضوع الداخلي). وتأسيسا على هذا، فإن نمط الرأس التركيبي السببي الوارد في هذه الحالـة يقوم، بالضرورة، بضم الموضوع الجاعل/المتسبـب (Causer) ضمـن تأسيمـات الحدث، كمـا يتضح من الصياغة الصورية المضمنة في (39أ)، المعادة هنا في (41):

(41) **بنية الفعل الخفيف المتعدي:**

ف$_1$: جعل= ف متعد [+موضوع خارجي].

واستنـادا إلى ذلـك، تمثـل تأسيمـات الحـدث المتعديـة في العربيـة والأنجليزيـة وقائع تعكس حضـور نمط الفعـل الخفيـف، الـذي نصطلـح عليه بـ«الفعـل الخفيـف المتعدي أو التام»، طالما أنـه يقوم بضم موضوع خارجـي، ويضطلع بمهمـة تقييم سمة النصـب في الموضوع الداخلي. ونمثل للتأسيمات في اللغة العربية والأنجليزية والعبرية بالمعطيات التركيبية الواردة في (42)، تباعا:

(42) أ. تهديمُ الجُنْدِ المدينةَ.

(1) إن إعراب النصب له علاقة مباشرة بالتعدية وبإفراز موضوعات منصوبة مع تراكيب التأسيمات: إذ تكون هذه الأخيرة متعدية من حيث المبدأ، إذا كانت تحتوي على فعل خفيف يعكس البناء للفاعل، حيث يمثل هذا النمط من الفعل الخفيف حالة من تعميم بورزيو Borzio. فالفعل الخفيف يسوِّغ إعراب النصب في المركب الحدي الفضلة/ المحور، فقط إذا كان يُسقِط المنفذ في مخصِّصه.

ب. John's writing the letter.

ج. Harisat ha-cava 'et -ha-'ir.

مدينة-أل نصب عدو-أل تهديم

«تهديمُ الجندِ المدينةَ».

ويمكن تأويل تأسيمات الحدث [تهديم] و[Writing] و[Harisat] المضمنة في (42) بكونها تشتمل على رأس تركيبي سببي يتمثل في الفعل الجهي [جَعَل][1] Make/Cause، كما يبدو من التأويل الدلالي الوارد في (43):

(43) أ. جَعَلَ الجندُ المدينةَ مهدَّمةً.

ب. John makes the letter written.

ج. [جعل [س [ص [يصير [و]]]]]؛

حيث تمثل [س] دور الجاعل أو المنفذ، وترمز [ص] للموضوع الداخلي المحور، و[و] للصفة أو الحالة الناتجة التي يصير عليها المحور.

ويمكن التمثيل للتأسيمات المتعدية التي تفرز موضوعات منصوبة، من خلال التمثيل المضمن في (44):

(1) عن خصائص المحمولات السببية (Causative Predicates) والمحمولات المضادة للسببية (Anticausatives) وعلاقتها بالتعدية واللزوم في اللغات اليونانية والإيطالية والجرمانية والفرنسية، أحيل على:

Artemis Alexiadou et als (2015): External Arguments in Tansitivity alternations, p 97.

وعن خصائص هذين النمطين من المحمولات في اللغة العربية، يُنظر في:

عبد الصمد الرواعي (2011): البنية الدلالية والمنطقية للمحمولات السببية والمطاوعة، صص 37 - 77.

(44)

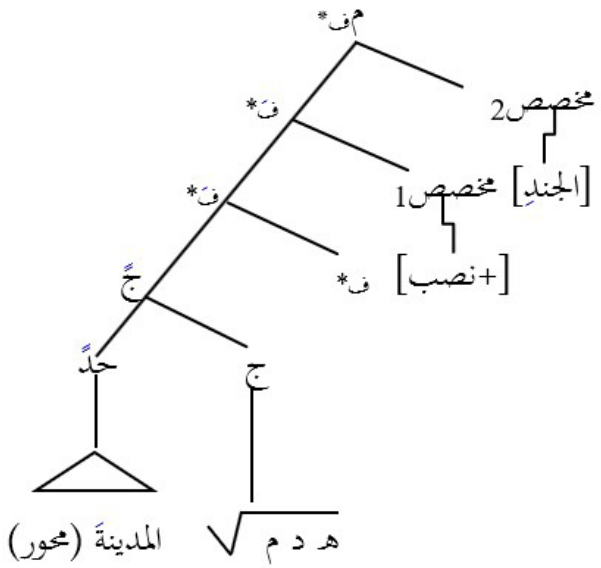

6.3. التأسيمات الأركَتية والفعل الخفيف الناقص

يـراد بالمحمولات الأركَتية البنيات التركيبيـة التي يتحقق فيها تحليل فاعـل الجملة اللازمـة مفعولا للجملة المتعدية[1]. ويـبرز هذا التحديد أن هـذا النمط من المحمـولات لا يشتمل سوى على مركـب اسمي واحد حامـل لإعراب الرفع مـع مقولة الفعل المتصرف وحامـل لسمة الجر مع تراكيـب التأسيمـات. ويـؤول هذا المركـب الحدي الفاعـل المرفوع أو المجـرور بوصفه محورا أو ضحية لا منفـذا. ويعني هذا أن وظيفة الفاعل التركيبية تربط بدور المحور/الضحية دلاليا[2].

(1) يرجع، في هذا المجال، إلى:
Dixon, R (1994): Ergativity.

(2) عن خصائص التراكيب الأركَتية وعلاقتها بالفاعلية، أحيل على:
Ksenia Alexeyevna Ershova (2019): Syntactic Ergativity in West Circassian, p 9.

فحينما لا تستطيع المحمولات الأركَتية ضم الموضوع الخارجي[1] لا يمتلك المركب الحدي المحور القدرة على أن يَظْهر بإعراب النصب، مما يقضي بضرورة انتقاله إلى الموقع التركيبي الذي يتم فيه ضم الموضوع الخارجي (المنفذ) عادة، ليتلقى إعراب الرفع مع مقولة الفعل المتصرف وإعراب الجر مع تركيب التأسيمات. ويمكن التمثيل للمحمولات الأركَتية التي ترد في صورة الفعل المتصرف وفي صورة التأسيمات بالمعطيات التركيبية المضمنة في (45) و(46)، تباعا:

(45) أ. نَضجَت الثمارُ.
ب. * نَضجَ الفلاحُ الثمارَ.
ج. أَنْضَجَ الفلاحُ الثمارَ

(46) أ. نُضْجُ الثمارِ.
ب. * نُضْجُ الفلاحِ الثمارَ.
ج. إِنْضاجُ الفلاَحِ الثمارَ.

وتقترح ماريا بتنر وكين هيل Maria Bittner & Ken Halle (1996) نظاما عاما للربط الإعرابي، الذي يضبط إسناد الإعراب في اللغات الأركَتية: إذ يفسران ذلك بتحقق شرطين رئيسين:

- فشل الفعل المتصرف في ربط إعراب النصب بالمفعول؛
- ربط الفاعل المتحيز داخل المركب الفعلي إعرابيا بالرأس الوظيفي المتجسد في الصُّرفة[2].

(1) للتفصيل في خصائص المحمولات الأركَتية مع تراكيب التأسيمات في اللغات اليونانية والأنجليزية والإسبانية والفرنسية، أحيل على:
Artemis Alexiadou (2017): Ergativity in Nominalization, pp 355 - 372.

(2) أحيل في هذا الصدد على:
Maria Bittner & Ken Halle (1996): The Structural Determination of Case and Agreement, p 20.

وهـذا يعنـي أن الفعل المتعدي لا يمكن أن يربط مـن الوجهة الإعرابية بالمفعـول المباشـر، لغيـاب عناصر أخرى يمكنهـا أن تكمل الإعراب معه (أي عـدم إمكانية تجلي المركب الحدي المنفـذ). ويتولد عن ذلك انتقال المركـب الحدي المفعول إلى المجال الوظيفـي للصُّرْفة، ليحصل على سمة الرفع. فالأفعال مع المحمولات/اللغات الأركَتية لا يمكنها أن ترى إعراب الرفع، ومن ثم عدم امتلاكها القدرة على إسناد إعراب النصب.

ويمكن أن نفترض أن ذات الشيء يحدث مع التأسيمات الأركَتية، التي لا تُسوِّغ ضمَّ الموضوع الخارجي (دور المنفذ)، مما تنتج عنه عملية إخراج المركب الحـدي المفعول/المحور من موقعه التركيبـي الأصلي، لينتقل إلى الإسقـاط الوظيفي (مجال الحد) الذي يصعد إليه المركب الاسمي الفاعل، عـادة، لتلقي إعراب الجر. وفي هذه الحالة، يصـير إسناد إعراب النصب إلى الموضـوع المحور/المفعـول متعـذرا لعـدم تفريغ/تقييـم إعراب الجر في الموضـوع المنفذ. وبما أن هـذا الأخير ليست له القـدرة على التحقق التركيبـي، فإن الموضوع المحور يصعد إلى الموقع التركيبي الذي يتلقى فيه الموضـوع المنفـذ إعرابه الطبيعي المتمثل في الجر مـع التأسيمات ليحصل على هذا الإعراب. ويعتبر هذا السلـوك التركيبي الذي تُبديه التأسيمات الأركَتية مناظرة تماما للتراكيب المبنية لغير الفاعل (Passive Voice).

وتفترض ليـا ناش (1995) Léa Nash أن اللغـات الأركَتية تتمايز عن اللغات الناصبة في افتقارها للبنيـة الصدفية [م$_{\text{ف}}$] (vP Shell)، الذي يمثل الموقـع التركيبي لـدى تشومسكـي (1995) الذي يسْتضيـف فيه الفعل الخفيـف الفاعل المتعـدي في مخصِّصه، بمـا أن المنفذات ليسـت مُسقَطة خارجيـا، مـن الوجهـة المحورية. ولإضـاءة الأبعـاد التمثيليـة المرتبطة

بذلك، نرصد التباين الكامن بين اللغات/المحمولات الناصبة واللغات/ المحمولات الأركَتية مع الفعل المتصرف لدى ليا ناش، على التوالي[1]:

(47) أ. **اللغات الناصبة:**

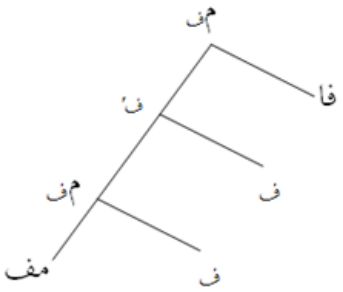

ب. **اللغات الأركَتية:**

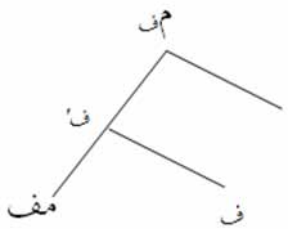

ووفقا لذلك، تنظر ليا ناش إلى أن نوعية الفعل الخفيف في التمثيل المضمن في (47أ) يعتبر السبب المركزي وراء تعدية التركيب. وتقرر أن افتراض الفاعل خارج بنية [م$_{ف}$] الصدفية تحليل يتناغم طردا مع النماذج الناصبة (Accusative Patterns)، وأن الفواعل التي تتوارد دائما داخل بنية [م$_{ف}$] تتلاءم مع النماذج الأركَتية، فقط. ولقد دفعت المعطيات التي

(1) راجع في هذا الإطار:
Léa Nash (1995): Portée argumentale et marquage casuel dans les langues SOV et dans les langues ergatives, l'exemple du géorgien.

سقناها في هـذه الفقرة معظم الأبحاث التركيبيـة السالفة إلى الاستدلال علـى أن اللغات الأركَتية تشتمل، بشكل خاصـ، على البناء لغير الفاعل أو التراكيب اللاناصبـة، وافتراض أن النماذج الأركَتية مشتقة من صورة البناء لغير الفاعل.

وفي لغـات أركَتية كاللغـة اليونانية[1]، يمثل الموضـوع المجرور ضمن الأسمـاء المشتقـة مـن محمـولات لاناصبـة دور المحـور (Theme)، بالضرورة، كما في المعطى التركيبي الوارد في (48أ). في حين أن المركب الحـدي المجرور مـع الاسم المشتق مـن محمول لاأركَتـي (Unergative) يكـون مؤولا باعتبـاره مالكا/ذاتا تملك الرأس الاسمي، كما في المعطى التركيبي المضمن في (48ب):

(48) أ. I posti ton timon. (اللغة اليونانية)
جر-أثمنة-أل سقوط-أل
«انْخِفاضُ الأثمنةُ».

ب. To skarfalona tu gatu.
جر-قط أل تسلق أل
«تَسَلُّقُ القطِّ».

وتحتوي اللغة العربية على تأسيمـات مشتقـة من محمـولات لاناصبة، حيـث تؤوَّل الموضوعات المجرورة محـاور (Themes) وليست منفذات (Agents): وهـي تأسيمات حدث لا يمكن تعديتهـا إلا بواسطة لواصق

(1) للتفصيل في الخصائص الصرفية والتركيبية للفعل الخفيف في اللغة اليونانية والدور الوظيفي الذي يقوم به في إعادة مَقْوَلة الرأس الفعلي، ينظر في:
Phoevos Panagiotidis et als (2017): Little Verb as a Categorizing Verbal Head, Evidence from Greek, pp 29- 48.

أو صـور صرفيـة أخرى ترتبط بنفس الجذر المعجمـي. وتجسد المعطيات التركيبية الواقعة في (49) هذه الخاصية:

(49) أ. ذوبانُ الزبدةِ (بسرعة).
ب. * ذوبانُ الحرارةِ الزبدةَ.
ج. إذابةُ الحرارةِ الزبدةَ.
د. هُمُورُ الدمعِ (بغزارة).
هـ. * همورُ الطفلِ الدمعَ.
و. هَمْرُ الطفلِ الدمعَ.
ز. نُضْجُ الثمارِ (ببطئ شديد).
ح. * نُضْجُ الفلاحِ الثمارَ.
ط. إنضاجُ الفلاحِ الثمارَ.
ي. سقوطُ أوراقِ الشجرِ (بلُطْف).
ك. * سُقوطُ الرجلِ أوراقَ الشجرِ.
ل. إِسْقاطُ الرجلِ أوراقَ الشجرِ.

سلـوك مماثل محـيّر يبديه الاسم المشتـق الأنجليـزي: [growth] الوارد في المعطـى التركيبـي (50أ)، الـذي لا يُظهر تناوبا تركيبيـا بين المطاوعة (Inchoative) واللـزوم مـن جهـة وبـين الجعل/السببيـة (Causativity) والتعديـة من جهة ثانيـة، وإنْ كان فعله المتصرف المقابـل: [grow] يتيح هذا التناوب التركيبي، مما يجعل السلوك التركيبي للاسم المشتق أقرب إلى النموذج الأركَتي:

(50) أ. The tomatoe's growth.
ب. *John's growth of tomatoes.
ج. John's growing the tomatoes .
د. The tomatoes grow.
هـ. John grows the tomatoes.

لتفسير السلوك التركيبي للمحمولات اللاناصبة الواردة في (48أ) و(49أ) و(50أ)، نفترض أنها تأسيمات تحتوي على فعل خفيف ناقص لا يُسوِّغ ضم الموضوع الخارجي (المنفذ) إلى مخصصه، مثلما لا يُسنِد إعراب النصب إلى الموضوع الداخلي[1].

وتأسيسا على هذا، فإذا كانت القدرة على إسناد إعراب النصب ناجمة عن طبيعة الرأس الوظيفي المتعدي الذي يدمج المنفذ مع النماذج المنصوبة، فإن النتيجة الطبيعية تتمثل في افتراض أن التأسيمات الأركَتية تتضمن فعلا خفيفا ناقصا. ويظل إسقاط الفعل الخفيف الناقص مع هذا النمط من المحمولات مبرَّرا بتسويغه للتأويل الحدثي، لأن غيابه يفضي إلى تأويل التأسيمات على النتيجة. ويشكل تسويغ التراكيب اللاناصبة في (49) لظروف الكيف (بسرعة، بغزارة، ببطء، بلطف) دليلا على وجود فعل خفيف، بما أنه يحتضن سمة الحدث ويبرِّر حضور هذا النمط من النعوت الفعلية ضمن التركيب. ويمكن التمثيل للتأسيمات الأركَتية التي تفتقر للمنفذات بالمعطى التركيبي المضمن في (51):

(51)

(1) راجع في هذا الشأن:
Artemis Alexiadou (2017): Ergativity in Nominalization, p 355- 372.

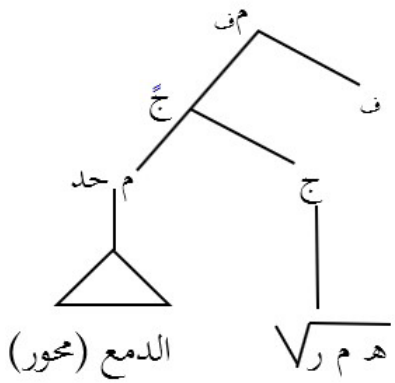

وبديهـي أن التراكيب الأركَتية تختلف عن اللغات الناصبة، من حيث تهجيـة الإعـراب[1] وفي الكيفية التي يتـم بها إسقـاط الأدوار المحورية (Thematic Roles) وربطها بالوظائف التركيبية (Syntactic Functions). فإذا كانت الموضوعـــات المجـرورة في (48أ) و(49أ) و(50أ) عبارة عن محاور لا تتلقى إعـــراب النصب[2] من الفعل الخفيف الناقص، فلأنه يرجـع إلى عدم ضم هذا الأخير للمنفذات، مما يفرض صعود المحاور إلى المواقع التركيبية التي تُقيِّم فيهـا الفواعل، عادة، إعراب جرها في أرباض (Edges) إسقاطات وظيفية عليا.

وبناء على المعطيات التحليلية السالفة، يمكن أن نفترض أن المحمولات

(1) تستدل أرتميس ألكسيادو (2001) و(2017) على أن الإعراب الأركَتي ليس إعرابا بنيويا، بقدر ما هو إعراب معجمي (Lexical Case) مواز لإعراب الممنوح (Dative Case)، لأنه ناتج عن عدم إمكانية إسناد المحمول لإعراب نصب بنيوي إلى مفعوله.

(2) لتخريج الإشكال الذي تثيره التأسيمات المتعدية، من قبيل (1):

(1) John's destruction of the city.

تفترض أرتميس ألكسيادو أنها تراكيب تعبر عن سلوك مماثل ومواز للسلوك التركيبي الذي تُظْهره النماذج الأركَتية: فهي تحتوي على فعل خفيف ناقص، بما أنها لا تضم المنفذ إلى مخصص [مِ]. في حين، أن ما يبدو منفذا في المعطى التركيبي (1) فهو يُضمّ مباشرة في مخصص [م حد]، باعتباره موقعا محوريا/موضوعا في اللغة الأنجليزية. وهذا ما يفسر عدم إتاحته المبهمات في هذا الموقع التركيبي.

الأركَتيـة تسلك سلـوك التراكيب المبنية لغير الفاعـل، حيث لا موضوع خارجيـا هناك. ومـن ثم، ليس هناك إمكانية لإسنـاد إعراب النصب إلى الموضوع الداخلي، طالما أن الفعل الخفيف في هذه الحالة لا يمتلك السمة [+أسنـد النصب]، مـع التراكيب الأركَتية، ومـا دام أن سمة النصب في الموضـوع المحـور لا يتم تقييمهـا إلا بعد تقييم سمة الجـر في الموضوع المنفذ.

وتأسيسًـا علـى هذا، فإذا كان هنـاك اشتراط فعلي بـين إسناد إعراب النصب وبين ضمّ دور المنفذ حيث تسويغ النصب مشروط بضم موضوع خارجـي، فإن هذا السلوك التركيبـي يمكـن أن يتلقى تفسيره الطبيعي مع النماذج اللاناصبـة والمبنيات لغير الفاعل في ظـل فرضية الفعل الخفيف الناقص، حيث عدم قدرة هذا الأخير على إسناد إعراب النصب ناتج عن عـدم إمكانية ضمه للمنفذ. ووفقا لذلك، فـإن الفعل الخفيف الوارد مع النمـاذج الأركَتية هو من نمط الفعل الـلازم المضمَّن في الصياغة الصورية في (39ب)، والمعادة هنا في (52):

(52) **بنية الفعل الخفيف الناقص:**

ف$_2$: صار/ وقع = ف لازم [-موضوع خارجي].

واستنادا إلى المعطيات التحليلية السالفة، يمكن اعتبار التراكيب المضمنة في (48أ) و(49أ-د-ز-ي) و(50أ) بنيـات مطاوِعـة دالة على الصيرورة ولا تعـبر عن تأويل السببية أو الجعلية[1]، لافتقارِها للفعل الخفيف السببي

(1) عن تسوير الأحداث المعبرة عن السببية (Causativity) والأحداث الدالة على المطاوعة

الـذي يضم الموضـوع الخارجـي المنفـذ/الجاعـل، واحتوائهـا على فعل خفيـف يعبر عن تحوّل أو صـيرورة (Becoming)، يعكسه الفعل الجهي [صار] أو [وقـع]، في الصياغة الصورية الواردة في (52)، من حيث هو فعـل يفرض التأويل الحدثي علـى هذه التأسيمات. ويمكـن أن نسند إلى التركيـب (49ز) التأويل الدلالي المضمـن في (53أ)، والصياغة الصورية الواقعة في (53ج)، وليس التأويل الوارد في (53ب):

(53) أ. صارت الثمار ناضجة.
ب. * جَعَلَ الفلاحُ الثمارَ ناضجةً.
ج. صار (س (ص).
(حيث يحيل [س] على المحور و[ص] على الصفة).

إن التأسيمـات المتعديـة واللازمـة يـدلان معا على أحـداث. غير أن التأسيمـات المتعدية تتميـز بدلالتها على حدث قام بـه متسبب خارجي (External Causer)، باعتبـاره انعكاسـا لوجـود الفعـل الخفيف التام. وتأسيسـا على هذا التمايـز، نفترض، بنـاء على أرتميـس ألكسيادو، أن الخاصية المسؤولة عن تسويغ نعت الكيف في المعطيات التركيبية المضمنة في (49) ترتبـط بالمحتـوى الـدلالي للفعل الخفيـف، وليـس لها علاقة بخاصيـة تعديته. وهذا يقتضي، ضمنـا، أن التأسيمات الحدثية وحدها، متعدية كانت أو لازمة، تُسَوّغ نعوت الكيف.

(Inchoative)، إضافة إلى تسوير الحالات (States)، في ضوء نظرية التسوير (Quantification Theory) في إطار الدلالة المنطقية، أحيل على:
عبد الصمد الرواعي (2011): البنية الدلالية والمنطقية للمحمولات السببية والمطاوعة، صص 37 - 77.

7.3. تأسيمات النتيجة

انسجاما مع نموذج تكوين الكلمة الذي قدمناه في فقرات سابقة، نفترض أن تأسيمات النتيجة (Result Nominalizations)، مثلها مثل تأسيمات الحدث يتم إسقاطها في التمثيل الشجري في صورة جذور مجردة تظهر في مجال الرؤوس الوظيفية الاسمية (مجال الحد). وتتميز تأسيمات النتيجة بافتقارها لإسقاطات وظيفية ذات خصائص فعلية (إسقاط البناء وإسقاط الجهة). وليس عدم احتوائها على بنية موضوعية إلا تجليا لغياب إسقاطات من هذا النمط، مما يجعلها تفرض تأويل النتيجة على التأسيمات بدل تأويل الحدث، عبر إبدائها سلوكا تركيبيا مماثلا لسلوك الأسماء المحضة.

من جملة الروائز التي تثبت افتقار تأسيمات النتيجة للإسقاطات الوظيفية الفعلية أنها، خلافا لتأسيمات الحدث، تشترط التواري الضروري للموضوع الداخلي (المحور)/الفضلة عن التركيب، حيث تمت إضافة التأسيم [كتابة] و[خَلْق] إلى ما يمكن اعتباره مالكا (Possessor). ويوضح المعطيان التركيبيان التاليان هذه الخاصية:

(54) أ. «إن طريقة كِتابَتِك هذه تكشف عن انتحال ذي وجهين»[1].

ب. ﴿هذا خَلْقُ اللهِ، فأروني ماذا خَلَقَ الذين من دونه﴾[2].

الرائز الإضافي أن تأسيمات النتيجة لا تسوِّغ النعت بواسطة ظروف الكيف وظروف الجهة، مما يوحي بعدم إسقاطها للفعل الخفيف المسؤول

(1) عبد القادر الجنابي: رسالة مفتوحة إلى أدونيس، ص 29.

(2) سورة لقمان، الآية 10.

عـن التأويل الحدثي للأسماء وتسويغ هذا النمط من الظروف. ويمكن أن نمثل لذلك من خلال التقابلات التركيبية التالية:

(55) **تأسيم الحدث:**

أ. كتابةُ المحقِّقِ التقريرَ في خمس دقائقَ (أدهشت الجميعَ).
ب. تأويلُ الجَدِّ كَلامَ المحامي بتَمَعُّنٍ (أبهرَ العائلةَ).

(56) **تأسيم النتيجـــة:**

أ. * كتابةُ المحقِّقِ في عشْرِ دقائقَ (أدهشت الجميعَ).
ب. * تأويلُ الجَدِّ بتَمَعُّنٍ (أبهرَ العائلةَ).

ونفترض أن تأسيمات النتيجة تحتوي، على غرار تأسيمات الحدث، على لاصقة صرفية خاصة بتأسيم الجذر، طالما أنها ترد من المعجم وتدخل التركيب في صورة الجذر المحايد مقوليا. مثلما نفترض، وفقا لمارنتز (1999)، أن مركب الجذر [م ج] يمثل فضلة مباشرة للرأس [س] الخفيف (Light Noun)، باعتباره الإسقاط الوظيفي الموازي للفعل الخفيف مع تأسيمات الحدث. ويمكن النظر إلى [س] الخفيف بوصفه مقولة تركيبية تمنح تأويلا اسميا نتيجيا لمقولة الجذر المعجمي[1].

إن كون تأسيمات الحدث تتضمن في بنيتها الداخلية بنية [م$_{ف}$] الصدفية أو إسقاط الفعل الخفيف الذي يعكس وجود مقولة البناء خاصية متوقعة،

(1) لمزيد من التفصيل بشأن هذه الافتراضات، أحيل على:
Artemis Alexiadou (2017): Ergativity in Nominalization, p 355- 372.
Artemis Alexiadou (2001): Functional Structure in Nominals, Nominalization & Ergativity.
Alec Marantz (1999): Creating Words Above and Below Little v.

طالما أنهـا تمثل الأسماء الوحيدة التي تشتمـل على فضلات/موضوعات داخليـة. وهذا ما يفسر كون تأسيمات الحـدث والأفعال المتصرفة المقابلة لها يشتملان علـى الموضوعات الداخلية نفسها، بما أنهما يشتملان على الفعل الخفيف أو بنية [مفِ] الصدفية. وما دام أن الفعل الخفيف غير وارد مع تأسيمات النتيجة، فإن هذا يفسر واقع افتقارها للفضلات/الموضوعات الداخليـة. غير أن هناك معطيات تركيبية توحي بخلاف ذلك، كما يبدو من المعطى المضمن في (57):

(57) زيارةُ زيدٍ المتكررةُ لِهندٍ لا تروقُ البعضَ.

لتفسـير هـذا السلوك التركيبـي لتأسيمـات النتيجة، نفترضـ أن ثمة تمايـزا بين مفهوم الموضـوع (Argument) ومفهـوم الملحق (Adjunct): إذ يمكـن أن يـرد الموضـوع في صـورة موضـوع خارجـي متمثـلا في المخصص (Specifier) أو في صـورة موضوع داخلي متجليا في الفضلة (Complement)، بوصفهما يمثلان موقعين أساسيين ضمن البنية التركيبية والتصوريـة للمحمـول (الرأس)، في مقابـل الملحق الـذي يعتبر مكونا اختياريا يمكن إسقاطه من التركيب. وفي ضوء هذا التمايز، فإن تأسميات النتيجـة يمكـن أن تسمـح بورود الملحقـات المنزوعة. وهـذا يوحي بأن المركب الحرفي المتمثل في [لِـهندٍ] الذي يتوارد مع تأسيم النتيجة [زيارةُ] في المعطـى التركيبي (57) عبارةٌ عن ملحق منزوع بواسطة مقولة الحرف [لِـ] وليس موضوعا.

إن كل المؤشـرات السالفة تدعونـا إلى أن نفترض أن تأسيمات النتيجة أسماء تـدل على الملكية (Possession) وتحتوي علـى بنية مماثلة للأسماء

المحضــة، من جهة تسويغها للدالة الملكيــة. لأجل ذلك، يؤوَّل الموضوع المجرور في المعطى التركيبي المضمن في (58) بوصفه مالكا وليس منفذا. فالرأســ الاسمي [بَحْثُ] في هذا المعطــى التركيبي يتصرف تصرُّفَ ذات مملوكة من قبل المالك المتمثل في [الطالبِ]:

(58) بَحْثُ الطالبِ غنيٌّ بالمعطيات.

هــذه المعطيات التركيبية تحملنا حملا على أن نفترض أن علاقة الملكية التي تنبني بين رأس التأسيم وبين موضوعه المجرور انعكــاس للرأس [س] الخفيف مــع تأسيمات النتيجة، الذي يوازي الفعل الخفيف مع تأسيمات الحدث.

الفصل الرابع

نحو تحليل حدي للتأسيمات

الفصل الرابع

نحو تحليل حدي للتأسيمات

4. نحو تحليل حدي للتأسيمات

1.4. الإعراب والحد

توسيعا لنظرية [سَ] لتشمل المقولات الوظيفية ذات الطابع النحوي المحض، اقترح ستيفان أبني (1987) Steven Abney[1] أن المركبات الاسمية شبيهة ببنية الجملة الفعلية ترأسها مقولة وظيفية معنونة بـ[حد] (Determiner)، باعتبارها تعكس حضور الخصائص الإحالية في المركبات الاسمية، كخاصية التعريف (Definiteness) والتنكير، وبوصفها تمثل إسقاطا موسَّعا لهذه المركبات والموقع التركيبي الذي يحتضن الأدوات (Articles).[2]

(1) Steven Paul Abney (1987): The English Noun Phrase in its Sentential Aspect, p 182.

(2) يثبت تحليل بروكوفاك (1998) Procovac أن اللغة الصربية والكرواتية التي لا تتوفر على أدوات تعريف تُسْقط بدورها بنية مركب حدي ضمن بنية المركبات الاسمية الواردة في مواقع تركيبية موضوعة. وتستدل بروكوفاك على أن إسقاط الحد خاصية كلية مستقلة عن وجود مادة معجمية ترأس هذا الإسقاط. فالدليل الذي يثبت وجاهة هذا التحليل، استنادا إليها، يأتي من سلوك الضمائر في اللغتين الصربية والكرواتية: فبما أن الضمائر تتقدم على الصفات، فإن هذا يعني أن الضمائر تشغل موقعا بنيويا أعلى من الأسماء التي ترد بعدها رتبة.
لمعطيات مفصلة، يُنظَر في:

ولقد تلقى افتراض التحليل الحدي دعما تجريبيا قويا من قبل أبحاث تركيبية عديدة في لغات طبيعية مختلفة[1]. وحمل السلوك التركيبي لعدد من اللغات كالإسكندنافية والرومانية الباحثين على النظر إلى الحد، بوصفه الموقع التركيبي الذي ينتقل إليه الرأس الاسمي [س] ضمن بنية المركبات الاسمية للالتصاق بالأداة/الحد لاعتبارات إحالية. إذ استدلت بعض الأبحاث التركيبية على أن أداة التعريف، باعتبارها لاصقة في اللغة الإسكندنافية، تتسبب في نقل الرأس [س] إلى الموقع التركيبي للحد [حد][2]:

(1) Manner. (اللغة الإسكندنافية).

أل-رجل

الرجل.

وإذا كانت بعض الأبحاث برَّرت صعود الرأس الاسمي [س] إلى [حد] بمقتضيات صرفية، بحكم الخاصية الإلصاقية التي تتميز بها أداة التعريف في لغات كالإسكندنافية واللغة العربية من بين لغات أخرى،

Procovac. L (1998): Determiner Phrase in a Language Without Determiners, pp165-179.

(1) راجع في هذا الصدد:

Amy Rose Deal & Julia Nee (2018): Bare Nouns, Number and Definiteness in Teotitlan del Valle Zapotek, pp 317-334.

Giuseppe Longobardi (2001a): The Structure of Dps: Some Principles and Parameters and Problems, pp 562-603.

Abdelkader Fassi Fehri (1998): Arabic Modifying Adjectives and Dp structures Revisited, pp 1-78.

Tal Siloni (1997): Noun Phrases and Nominalizations.

(2) هناك معطيات إضافية من لغات طبيعية أخرى تدعم هذا الافتراض. عن ذلك أحيل على:

Artemis Alexiadou (2001): Functional Structure in Nominals, Nominalization & Ergativity, p 27.

فـإن كَسيب لنكـبردي (1994) و(2001أ-ب) Longobardi Giuseppe اقـترح أن علـة انتقال الرأس المعجمي [س] إلى الرأس الوظيفي [حد] يرتبـط بالخصائص الدلاليـة التأويلية للمركبات الاسميـة: إذ يفترض أن أسمـاء الأعلام من قبيل [Gianni] الوارد في المعطى (2) تصعد إلى إسقاط الحد، بغاية فحص سمتها الإحالية القوية (Strong Referential Feature) في التركيب الجلي (Overt Syntax) في اللغات الرومانية، كاللغة الإيطالية واللغة البرتغالية:

(2) Gianni my. (اللغة الإيطالية).
لي جياني

كمـا نعثر على بعض المبررات النظرية التي تسوِّغ وجود الحد، بوصفه مقولة وظيفية، ضمن أطروحة ستيفان أبني (1987). فقد لاحظ الباحث أن هناك تعالقا واضحا بين الحد ومقولة الاسم، حيث إن التوزيع التركيبي للحـدود يكشف عـن تواردها والمركبـات الاسمية، بوصفهـا خاصيـة ملازمـة. وتأسيسـا علـى هـذا، يمكـن أن نفترض أن هناك علاقـة انتقـاء وظيفـي (Functional Selection) بـين الحد والاسـم، كما تعكس ذلك التقابـلات التركيبيـة المضمنـة في (3). ويبـدو أن الحد هو الـذي ينتقي المركـب الاسمي وليس العكس، كما تدلل علـى ذلك المعطيات الواردة في (3) والتمثيل الصوري المضمَّن في (4):

(3) أ. قرأ البحثَ في يومين.
ب. * قرأ بحثَ أل في يومين.
ج. The man is eating the apple.
د. *Man the is eating apple the.

(4)

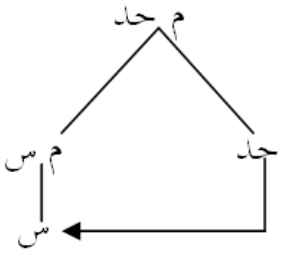

فمـن الدلائل التي تدعم هذه العلاقة الوظيفية أن الحد يمكن أن يرد في المواقع التركيبية الخاصـة بالمركبات الاسمية، في ظل غياب لهذه الأخيرة علـى المستـوى التركيبـي. فالحد الإشـاري [هـذا] و[This] في المعطيين التركيبيين الواردين في (5ب) و(5د) يتصرفان تصرف المركبات الاسمية، ممـا قد يوحي بأن الحدود مركبات اسميـة، أو أن المركبات الاسمية هي، في العمق، مركبات حدية:

(5) أ. الظلمُ تجسيدٌ لانتهاكِ حقوقِ الإنسان.
ب. **هذا** تجسيدٌ لانتهاكِ حقوقِ الإنسان.
ج. The building is very high.
د. This is very high.

انطلاقـا من هذه المعطيات التركيبية، يبـدو أن العلاقة المنبنية بين الحد وبين المركب الاسمي هي علاقة انتقاء وظيفي (Functional Selection): إذ لا يوجـد الحـد، باعتبـاره مقولـة وظيفية نحويـة، إلا لتخـدم المقولة المعجميـة التي ترتبط بها المتمثلة في مقولة الاسم، لذلك سميت وظيفية. فـ[حـد] يدخل على [س] ليغير قيمته الدلاليـة والمنطقية، عبر غَلْق الموقع الـدلالي المفتوح فيه وإشباعه ونقل إحالته من الدلالة على التأويل الجنسي إلى الدلالة على التأويل الوجودي، من خلال انتقاء ذات واحدة من طبقة

عريضة من الكيانـات. فالتقابلات التركيبية المضمنـة في (6) توحي بأن الحد يستأثر بخصائص المقولات الوظيفية باعتبارها طبقة محدودة ومغلقة دلاليـا. من الحجج التي تثبت ذلـك أن الحد لا يُسـوِّغ فصله عن فضلته الاسمية، بما أنه يفتقر للمحتوى الدلالي الوصفي (Descriptive Semantic Content)، الذي تتمتع به المقولات المعجمية المفتوحة دلاليا:

(6) أ. يريد القراءة.
ب. * يريد أل.
ج. The destruction was terrible.
د. *The was terrible.

إن الوحـدة اللغويـة [أل] أو [the] في المعطيـين التركيبيين في (6) لا تدل علـى شيء أو فعل محدد. وهي، في سلوكها هذا، مناظرة للمقولات النحوية من قبيل الزمن والنفي والموجه والتطابق والوجه...، التي تدخل على المقـولات المعجمية ذات المحتـوى الدلالي الوصفـي، لتغير قيمتها الدلاليـة والمنطقيـة. وتعكـس المعطيات التركيبيـة التالية هـذه الخاصية الوظيفية:

(7) أ. لنْ يحضرَ الوزيرُ الحفلَ اليومَ.
ب. * لنْ الوزيرُ الحفلَ اليومَ.
ج. يجري العداء الآنَ.
د. * يَـــــ العداءُ الآنَ.
هـ. قد يسافرُ الرئيسُ غدا.
و. * قد الرئيسُ غدا.

وتضطلع الحدود بدور مركزي في تسويغ البنية الدلالية/الإحالية والتركيبية للأسماء. إذ تدخل العبارة الاسمية لتغير قيمتها الدلالية والمنطقية وتقوم بتعيين ما تحيل عليه. وفي هذا الصدد، ينص جيمس هكَنبتم (1985) و(1987)[1] James Higginbotham على أن بنية المركبات الاسمية تحتوي على موقع مفتوح (Open Position) دلاليا يتطلب إغلاقه (Closing)، عبر عملية الإشباع المحوري (Thematic Saturation). وتمثل الحدود العناصر الوظيفية التي تقوم بدور هذا الإغلاق، حتى تصير العبارة الاسمية مشبعة دلاليا، وتشتغل بوصفها عبارة محيلة.

وبناء على هذا التصور، يفترض لنكبردي أن المركبات الاسمية الموضوعات (Arguments) تحمل حدودا (Determiners)، بالضرورة حتى تكون عبارات محيلة (Referring Expressions) على ذات أو ذوات في العالم الخارجي. وهذا يوحي ضمنا بعدم وجود عبارات اسمية يمكن أن تشتغل موضوعا في حالة عدم احتوائها على الحد. فمن الوقائع التي تَسْنُدُ هذا التحليل لحن المركبات الاسمية التي لا تحمل حدا، إذ يرجع لحنها إلى عدم إشباعها دلاليا. لأجل ذلك، يظل التركيب مؤوَّلا على الحملية (Predicationality):

(8) أ. الانتقادُ لبقٌ.
ب. * انتقادٌ لبقٌ.

ووفقا لهذا التحليل، تشبه وظيفةُ الحد الوظيفةَ التي تعبر عنها صُرفة

(1) يرجع، في هذا الشأن، إلى:
James Higginbotham (1985): On Semantics, pp 547-593.
James Higginbotham (1987): Indefiniteness and Predication, pp 43-70.

الزمن (Tense Inflection)، التي تربط موقع الحدث ضمن بنية المركب الفعلي [م ف]، تماما كربط الحد للموقع الدلالي المفتوح في المركب الاسمي [م س]. ويفترض جيمس هكَنبتم وستيفان أبني أن الصُّرفة الزمنية عبارة عن سور وجودي (Existential Quantifier) يسوِّر المحمولات الأحداث[1]. ويمكن النظر إلى مقولة الحد بنفس التصور، بوصفها سورا يقوم بتسوير الاسم ويساهم في تأويل دلالته الإحالية عبر حصر العدد المرتبط بـ[س]، بما أن صُرْفة الزمن والحد مقولتان وظيفيتان ليس لهما محتوى دلالي وصفي، كما أسلفنا، غير أنهما ينهضان بوظيفة تأويل فضلتيهما المتمثلتين في [م ف] و[م س]، على التوالي.

فضلا عن ذلك، حللت أبحاث تركيبية أخرى[2] بنية المركبات الاسمية باعتبارها إسقاطا لحد الإعراب (Case). وتنظر ماريا بتنر وكين هيل Maria Bittner & Ken Halle إلى الإعراب بوصفه إسقاطا أقصى للإسقاط الاسمي، كما يعتبران أن المصدري يمثل الإسقاط الموسَّع لإسقاط الفعل. وبناء على ذلك، حلَّلا الاسم الموسوم إعرابيا باعتباره مركبا إعرابيا [م إع] (Kp). وفي نفس الاتجاه، قام عبد القادر الفاسي الفهري (1998)

(1) عن تحليلات مماثلة في إطار نظرية تسوير الزمن والأحداث والحالات، أحيل على:
عبد الصمد الرواعي (2015ب): التمثيل المنطقي للزمن ضمن أسماء الحدث، صص 133-155.
عبد الصمد الرواعي (2012): التسوير والتأويل، صص 29-52.
Terence Parsons (1990): Events in the Semantics of English.

(2) راجع في هذا المجال:
Maria Bittner & Ken Halle (1996): The Structural Determination of Case and Agreement, 1-68.
Tsimpli & Stavrakaki (1999): The Effects of Morphosyntactic Deficit in The Determiner system, pp 31-85.
Abdelkader Fassi Fehri (1998): Arabic Modifying Adjectives and Dp structures Revisited, pp 1-78

بإعادة تحليل المركب الإعرابي [م إع] بوصفه مركبا حديا، في إطار نظرية الشطر الحدي.

ولقد عمدت تسيمبلي وستافراكاكي (1999) إلى تحليل بنية التأسيمات باعتبارها مركبات حدية يرأسها حد الإعراب. وتعزوان عدم إمكانية إسقاط مركب التعريف مع هذه التراكيب إلى عدم إمكانية إتاحة التعريف (أو التنكير) وغياب تخصيص سمة إحالية مع هذا النمط من المركبات الحدية. وتفترضان أن التأسيمات تختلف عن المركبات الاسمية الجنسية ($Generic\ Np_s$)، في كون حدها يفتقر للسمات التطابقية والإحالية (Phi-Features). وتمثلان لبنية التأسيمات من اللغة اليونانية بـ(9):

(9) اللغة اليونانية:

أ. To yanis ine oreo onoma/ to fijie pu ipes ton stenoxorise.[1]

تقلقه ش$_2$ قلت التي مغادرة أل / اسم جيد هو يانيس أل

«أقلقه طلبك له بالمغادرة»/«يانيس اسم جيد».

ب. (To oti V(D+cp) [-wh/To pote V(D+cp+[wh])/Tto xtes (D+Adv

بارحة أل ش$_2$ تغادر سوف حينما / أل ش$_2$ غادرت أن أل

«البارحة» «حين مغادرتها»/ «مغادرتها».

ووفقا لذلك، تعتبران أن بنية التأسيمات إسقاط لحد الإعراب، بالشكل الوارد في (10):

(1) هذان المعطيان التركيبيان من اللغة اليونانية واردان لدى تسيمبلي وستفراكاكي.

(10)

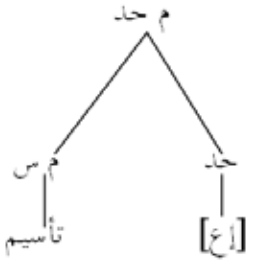

جليٌّ من هذا النموذج أن سيرورة التأسيم تنتج عنها إمكانية اشتقاق مركبات حدية تظهر في مواقع موسومة إعرابيا. وهذا يعني أن التأسيمات، وفقا لهذا التحليل، مركبات اسمية يتحكم فيها إسقاط وظيفي يتجسد في حد الإعراب.

وانسجاما مع فرضية الحد الإعرابي، وفي ضوء الصيغة الثانية من البرنامج الأدنى، نفترض أن الحد في رأس التأسيم في اللغة العربية يشتمل على سمة حدية إعرابية قوية، بوصفها تجليا للإعراب الخارجي للمركب الحدي. لذلك، فإن تقييم هذه السمة لا تتم عن طريق عملية المطابقة (Agreeing) فقط، بقدر ما تقتضي عمليتين أخريين تتمثلان في عملية الاجتلاب (pied piping) وعملية الضم الداخلي (Internal Merge). ويتم تقييم سمة الهدف (Goal) التي يحملها رأس التأسيم في علاقتها بالمسبار (Probe) الخارجي الملائم خارج المركب الحدي المؤسَّم: في ربض إسقاط الزمن إنْ كان التأسيم فاعلا وفي مخصص$_2$ من الفعل الخفيف إنْ كان مفعولا... وهذا يبرز أن الإعراب يمكن أن يكون حدا، وفقا للنماذج التي أسلفنا[1].

(1) لمزيد من التفصيل والتوسع في البرنامج الأدنى في صيغته الثانية، أحيل على:
عبد الصمد الرواعي (2021): البرنامج الأدنى في صيغته الثانية، تقييم السمات في ضوء نظرية المطابقة وفرضية المراحل.
عبد الصمد الرواعي (2020): التأسيمات المجردة من الحد.
عبد الصمد الرواعي (2015): السمات وهندسة اللغات.

وبناء على هذه الأبحاث وأبحاث أخرى[1] نفترض أن التأسيمات يمكن أن تتلقى تفسيرا ملائما، إذا تم تحليلها بوصفها مركبات حدية يرأسها حد الإعراب. فالتقابل الجوهري والأنطلوجي بين مقولة الأفعال المتصرفة ومقولة التأسيمات يوازيه التقابل الوظيفي بين الزمن أو المصدري وبين الحد. غير أننا سنستدل، في الفقرة الموالية، على أن بنية التأسيمات في حاجة إلى شطر (Splitting) مقولة الحد إلى حد الإعراب وحد التعريف، تماما كشطر الصُّرفة إلى تطابق وزمن.

2.4. مُسَوِّغات الشطر الحدي

لقد افترضت عدد من الأبحاث التركيبية في اللغات الجرمانية والرومانية والسامية[2] أن بنية المركبات الاسمية متمفصلة (Articulated) وقابلة للشطر، وتحتوي لأجل ذلك على إسقاط تركيبي وظيفي إضافي بين [م س] و[م حد][3]. فافتراض الصُّرفة المشطورة

(1) أحيل، في هذا المجال، على:
Radek Simik & Markéta Burianová (2020): Definiteness of Bare Nouns as a function of clausal position: A corpus study of Czech.
Amy Rose Deal & Julia Nee (2018): Bare Nouns, Number and Definiteness in Teotitlan del Valle Zapotek, pp 317-334.
James N Collins (2019): Definiteness Determined by Syntax, pp 1367-1420.

(2) يرجع، في هذا الشأن، إلى:
محمد الرحالي (2003): تركيب اللغة العربية، مقاربة نظرية جديدة، ص 191.
Abdelkader Fassi Fehri (1998): Arabic Modifying Adjectives and Dp structures Revisited, pp 1-78.
Tal Siloni (1997): Noun Phrases and Nominalizations.
Hagit Borer (1996): The Construct in Review.
Daniel Valois (1991): The Internal Syntax of Dp.

(3) أحيل، في هذا الصدد، على:
Lisa Cheng, Caroline Heycock and Roberto Zamparelli (2017): Two Levels for Definiteness, pp 79-93.

(Splitted Inflection) ضمن مقولة الفعل المتصرف إلى إسقاطات وظيفية متمثلة في الوجه والجهة والبناء والزمن والتطابق يوازيه شطر ضمن بنية المركب الحدي، وإن كانت النماذج التحليلية التي تم تطويرها في لغات طبيعية مختلفة لا تتفق بشأن محتوى هذا الانشطار، بحكم مظاهر التباين والتغاير الناشئة بين اللغات الطبيعية.

ارتباطا بذلك، توفر اللغة الهنغارية دليلا على وجود مركب التطابق [م تط] (Agreement Phrase) بين [م س] و[م حد]، كما في المعطى المضمن في (11). وهو يعد شكلا من أشكال شطر المركب الحدي[1]:

(11) أ. Az en Kalap-om. (اللغة الهنغارية)

شخص$_1$–قبعة رفع-أنا أل

«قبعتي».

ب. A te kalap-od.

شخص$_2$-قبعة رفع-أنت أل

«قبعتك».

إن [kalap] اسم يتطابق مع المالك، حيث يَسِمُه بسمتي الشخص والعدد. بينما يحمل المركب المالك إعراب الرفع، تماما كفاعل الفعل المتصرف. فإذا سلمنا بأن [تط] ما يسند إعراب الرفع، فيمكن أن نستنتج بأن [م س] في المعطى (11) يحتوي على [تط] كذلك. ويشكل [تط] في هذا النمط من التحليل وضعا مماثلا لبنية الجملة الفعلية، حيث يرأس إسقاطا وظيفيا مستقلا، كما يبرز ذلك التمثيل الوارد في (12):

(1) راجع في هذا المجال:
Anna Szabolsci (1994): The Noun Phrase, pp 179-274.

(12)

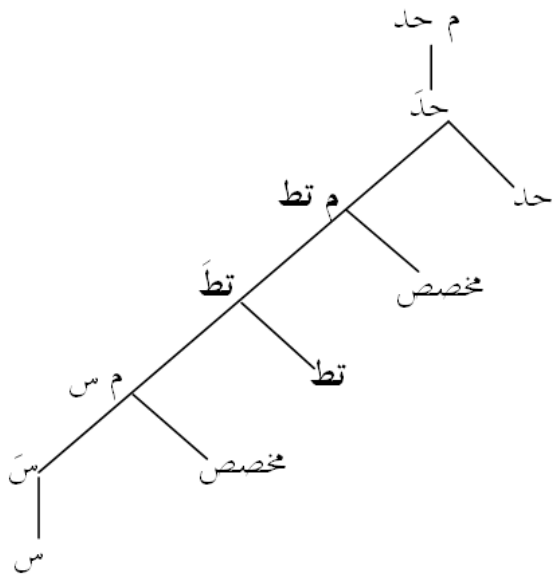

في المقابل، تستدل إلِزابيب ريتر (1991)[1] Elizabeth Ritter على وجود مركب عددي [م عد] (Number Phrase) في العبرية بين [م س] و[م حد]، بوصفه الموقع التركيبي الذي يحتضن لواصق الجمع. فإلصاق وَسْم الجمع في الأسماء يبدو مماثلا لإلصاق لواصق الزمن والتطابق في الفعل المتصرف. ويمكن التمثيل للواصق العدد وشطر مقولة الحد من خلال الجدول والتمثيل الصوري، تباعا:

(13) أ. **لواصق الاسم في العبرية:**

	المفرد	الجمع
المؤنث	at-it-et-	ot-
المذكر	-	im-

(1) Elizabeth Ritter (1991): Two Functional Categories in Noun Phrase, Evidence from Modern Hebrew.

ب.

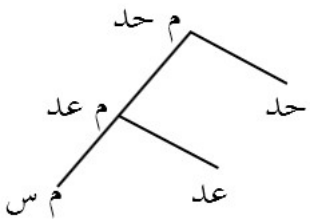

في نفس الاتجاه، تقرر كارمي بيكايو (1991)[1] Carme Picallo أن الأسماء في اللغات الرومانية تعبر عن تمايزات بشأن سمة الجنس (Gender) وسمة العدد (Number):

(14) أ. El gat، la gata، els gats، les gates.

قطات أل، قطط أل، قطة أل، قط أل

مؤنث جمع مذكر جمع مفرد مؤنت مفرد مذكر.

ب. Les [noveles d' $_{\text{م عد}}$[$_{\text{م جنس}}$ en pere de[$_{\text{م س}}$ nabokov]]].

وبناء على الموقع التركيبي الذي يشغله الرأس الاسمي في علاقته بالصفة الناعتة إياه، تقدم باولا كريسما (1995) Crisma Paola دليلا على وجود إسقاطات وظيفية إضافية في المركبات الحدية مع التأسيمات/ أسماء الحدث في اللغة الإيطالية:

(15) أ. La distruzione romana di Cartagine. (اللغة الإيطالية)

قرطاج لـ روماني هدم أل

«الهَدْمُ الروماني لقرطاج ».

ب. *La romana distruzione di Cartagine.

* الروماني الهَدْمُ لقرطاج.

(1) Carme Picallo (1991): Nominal and Nominalizations in Catalan.

استنادا إلى التركيب (15أ)، يتعين ورود اسم الحدث [distruzione] قبل الصفة [romana]، بالضرورة. وبناء على افتراض أن الصفة المحيلة تتموضع في موقع مخصص إسقاط وظيفي موسَّع للاسم، كما في تحليل كَكيلمو شنكوي (1996) Guglielmo Cinque [1]، فإن هذا يمنح دليلا على الصعود الجلي للرأس [س] إلى إسقاط وظيفي وسيط بين الحد وبين الاسم[2].

ويفترض عبد القادر الفاسي الفهري (1998ب)[3] عدم إمكانية اشتقاق تراكيب الملكية إلا عبر افتراض وجود هندسة حدية مشطورة، بالضرورة. ويمثل لذلك بالمعطى التركيبي (16أ)، الذي يُسنِد إليه تمثيلا صوريا مماثلا للتمثيل المضمن في (16ب):

(16) أ. احترقت دارُ الرجلِ الواسعةُ

ب.

(1) Guglielmo Cinque (1996): The Antisymmetric Program, Theoretical and Typological Implications, pp 447-464.

(2) عن معالجة مغايرة للصفات المحيلة الناعتة التي ترد في فضاء بعدي بالنظر إلى الرأس الاسمي في اللغة الإسبانية في إطار نظرية الإلحاق، راجع:
Carme Picallo & Ignacio Bosque (1996): Postnominal Adjectives in Spanish Dps, p 360.
ويستدل الباحثان على أن تركيب الصفات الناعتة يمنح دليلا على الشطر الحدي: [م حد] و[م إع] ثم [م تط]، حيث تتموقع كل صفة في موقع ملحق بـ[م إع] ثم [م تط]، على التوالي.

(3) عبد القادر الفاسي الفهري (1998ب): المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي، ص 71-70.

فاستنادا إلى هذا الافتراض، إذا كانت الصفة المتمثلة في [الواسعةُ] تولد في مخصص إسقاط وظيفي أعلى من موقع المالك المتمثل في [الرجلِ]، فإن ورود المالك في فضاء قبلي بالنظر إليها، كما يبدو من (16)، يشكل دليلا على أنه قد انتقل من موقعه التركيبي الأصلي إلى مجال إسقاط وظيفي أعلى. وإذا كان الرأس [س] المتجسد في [دارُ] ينتقل إلى [حد]، كما تفترض ذلك مختلف الأبحاث التركيبية، فإن المالك [الرجلِ] لا يمكنه أن يصعد إلى مخصص [م حد]، ما دام أن الرأس الاسمي [دارُ] يتقدم عليه. وهذا يوحي بأنه قد انتقل إلى إسقاط وظيفي بين [م حد$_2$] وبين [م س] يُفترَض أنه مخصص [م حد$_1$].

ويمكن أن نفترض أن بنية المركبات الحدية مع التأسيمات التي تدل على الحدث تمنح دعما إضافيا للهندسة الحدية المشطورة. لنتأمل المعطيات التركيبية المضمنة في (17):

(17) أ. أرعبنا دَهْسُ السيارةِ المارَّةَ عمْدا.
ب. * أرعبنا دَهْسُ عمْدا السيارةِ المارَّةَ.
ج. * أرعبنا السيارةِ دَهْسُ المارَّةَ عمْدا.

فإذا كنا نفترض أن اسم الحدث [دَهْسُ]، من حيث هو اسم يرأس بنية الإضافة التركيبية يصعد إلى [حد]، وكان النعت الظرفي [عَمْداً] مولدا في مخصص إسقاط وظيفي أعلى في مخصص إسقاط الجهة (أو البناء) تحديدا، فإن فاعل اسم الحدث المجرور المتجلي في [السيارةِ] قد تخطى ظرف الكيف. وهذا يمنح دليلا على أنه قد انتقل إلى إسقاط وظيفي أعلى من الظرف. فإذا سلَّمنا بأن الفاعل ينتقل إلى مخصص [م حد]، فإن

الرتبــة الناتجة ستكون غير موفقة، كما يتضح من لحن (17ج)، بالنظر إلى الرتبــة الخطية في (17أ). وفي حالة عــدم صعوده، فإن الناتج يكون لاحنا كذلــك كما يبدو من المعطى التركيبــي (17ب). لأجل ذلك، نفترض أن فاعل اسم الحدث يصعد إلى مخصص [حد$_1$]، لاعتبارات إعرابية في المقام الأول، لتقييــم سمة الجر التي يحملها في علاقته بالمسبار المتجسد في حد الإعراب [حد$_1$].

من بين المسوِّغات الإضافية التي تَدْعَم فرضية الشطر الحدي أن الرأس الوظيفي الواحد ليس بإمكانه حمْلُ سمتين متعارضتين أو غير متوافقتين، كسمة الرفع وسمة الجر. لأجل هذا الاعتبار، لا يمكنه تقييم/فحص هاتين السمتين المتحققتين في أكثر من مقولة تركيبية[1].

وبناء على هــذا، نفترض أن بنية [م حد] مع التأسيمات/أسماء الحدث تشتمل على سمتين حديتين مختلفتين، تتطلبان التقييم:

أ. **الحــد الإعرابي الأعلــى**: ويتعلق بتقييم الإعــراب الخارجي للمركب الحــدي المُؤَسَّم برمتــه: وهو إعراب يظهر على اســم الحدث، باعتباره رأســ بنية الإضافــة التركيبية. وتتطلــب هذه السمــة الإعرابية الفحص/التقييم، في علاقتها بإسقاط خارجي ملائم (زمن الفعل الدامِج أو مخصص الفعل الخفيــف للفعل المتصرف الدامِج....). ونعنون هذا الحد الإعرابي بـ[حد$_2$].

ب. **الحد الإعرابي الأســفل**: وهو إعــراب داخلي يتعلق بفحص إعراب

(1) يرجع، في هذا المجال، إلى محمد الرحالي (2003): تركيب اللغة العربية، مقاربة نظرية جديدة، ص 188 وما بعدها.

الجـر في فاعـل التأسيم/اسم الحدث داخـل بنية الإضافـة. ونعنون الحد الإعرابي الداخلي الأسفل بـ[حد$_1$][1].

3.4. الحد والمصدري وخاصية التوازي

نهـدف، في هـذه الفقـرة، إلى تفحص مـا إذا كان مخصص المركب الحـدي موقعـا موضوعا/محوريـا (Thematic Position) أو موقعـا غـير موضوع؟ أيوازي إسقاط الحد مقولة الزمن أم المصدري؟

يعتبر ستيفـان أبني Abney Steven أن موقـع مخصص المركب الحدي موقع موضـوع أو محوري في اللغة الأنجليزيـة. ويستدل على ذلك بعدم إمكانيـة تسويغ المبهمات (Expletives) ضمـن المركبات الحدية في هذه اللغـة. ويعكسـ المعطيـان التركيبيان الـواردان في (18) هـذه الخاصية التركيبية:

(18) أ. *There's arrival.

ب. *Mary's appearance to be sick.

فبما أن المبهمات تُسوَّغ في المواقع غير المحورية، مبدئيا، وأن الصعود يقتضـي النقل من موقع محوري إلى موقع غير محـوري، فإن لحن المعطيين التركيبيـين في (18) يتلقـى تفسـيرا إذا كان مخصص المركب الحدي في الأنجليزية موقعا محوريا.

(1) عن هذه العنونات الوظيفية، راجع:
Abdelkader Fassi Fehri (1998): Arabic Modifying Adjectives and Dp structures Revisited, pp 1-78.

وتستدل أرتميس ألكسيادو (2001)[1] Artemis Alexiadou، وفقا لِهُروكس وستافرو (1987)، على أن ثمة فرقا جليا بين اللغة الأنجليزية واللغة اليونانية، يكمن في أن المركب الحدي في اللغة الأنجليزية يوازي المركب الصُّرْفي، بينما يقابل هذا المركبُ المركبَ المصدري في اللغة اليونانية، طالما أن مخصص المركب الحدي ليس موقعا موضوعا في هذه الأخيرة. وبالتالي، فإن نقل المكونات الاستفهامية يحدث، بشكل طبيعي، داخل هذا المجال الوظيفي. وينبني استدلالها على معطيات تركيبية من قبيل (19) و(20):

(19) أ. To Vivlio tu Chomsky. (اللغة اليونانية)
تشومسكي-جر أل كتاب أل
كتاب تشومسكي.

ب. I Kritiki tu vivlio.
جر-كتاب أل انتقاد أل
انتقادُ الكتابِ.

(20) أ. Tu chomsky to vivlio.

ب. Tu vivlio i Kritiki.

فاستنادا إلى المعطيين المضمنين في (20)، تم تقديم المضاف إليه الذي يرد بعد الرأس الاسمي إلى موقع تركيبي قبل هذا الرأس. ويكمن الأثر التأويلي لهذا التقديم في التبئير (Focalization)، الذي يمتلك خصائص

(1) Artemis Alexiadou (2001): Functional Structure in Nominals, Nominalization & Ergativity, p 30.

النقل غـير الموضوع. فـإذا كان المكوِّن المتقدم في هـذا المعطى التركيبي يشغل موقع مخصص المركب الحدي، فإن هذا يوحي بأن مخصص [م حد] مواز لمخصص [م مص].

في نفس الاتجـاه، يبدو أن مخصص المركب الحدي في اللغـة العربيـة موقع غير موضوع، بما أن الفاعـل يولد في مخصص إسقاط وظيفي أسفل: مخصص$_2$ من الفعل الخفيف مع تأسيمات الحدث. وبما أن الفاعل ينتقل في الواجهـة الصوتية، فإنه يستقر في مخصص [م حد$_1$]، ولا يمكنه أن يواصل إلى مخصص [م حد$_2$]. ويمكن أن يولد في مخصص مركب الموضع (Topic Phrase)، شريطـة أن يخلق نسخة ضميريـة ضمن بنية المركب الحدي به تُربط إحاليا. وتبرز المعطيات التركيبية المضمنة في (21) هذه الخصائص:

(21) أ. كان انتقادُ الصحفيِّ المسؤولَ عنيفا: **(تأسيمات الحدث)**.
ب. * كان الصحفيِّ انتقادُ المسؤولَ عنيفا.
ج. ؟ كان الصحفيُّ انتقادُهُ المسؤولَ عنيفا.
د. يُعتبر انتقادُ الصحفيِّ عنيفاً: **(تأسيمات النتيجة)**.
هـ. * يُعتبر الصحفيِّ انتقادُ عنيفاً.
و. يُعتبر الصحفيُّ انتقادُهُ عنيفا.

وإذا صحَّ أن مخصص المركب الحدي موقع غير محوري في اللغة العربية وأن هذه الأخيرة يمكن أن تسـوِّغ المبهمات في هذا الموقـع التركيبي، فإنـه يمكن أن يشـكل دليلا على موازاة [م حد] لـِ [م مص] وليس لـِ [م صر]، كما يبدو من المعطى التركيبي الوارد في (22):

(22) إنه اتصالُ زيدٍ ما أرغمه على الحضور.

وبنـاء على أنَّـا زبولشـي (1994)[1] Anna Szabolsci، تمنح اللغة الهنغاريـة حجة على موازاة الحد للمصـدري: فالمالك الوارد قبل الرأس الاسمـي يمكن أن يشغل موقعين تركيبيـين متمايزين: إذ يمكنه أن يرد بعد الحـد حيث يحصل على إعراب الرفع كما في (23أ)، أو يتقدم على الحد متلقيا إعراب الممنوح (Dative Case) كما في (23ب):

(23) أ. A Mari Kalap-ja. (اللغة الهنغارية)

شخص3 قبعة رفع-ماري أل

«قبعة ماريا».

ب. Mari-nak a kalap-ja.

شخص قبعة أل ممنوح-ماري

ففي المعطـى (23ب)، يشغـل المالـك (Marinak) موقـع مخصـص المركب الحدي. ويبدو أن الـمَوْضَـعَة (Topicalization) في اللغة الهنغارية توحي بـأن مخصص المركـب الحدي عبـارة عن جسر إفـلات (Escape Hatch)، بالنسبـة للنقل غير الموضوع. وفي المعطى التركيبي (24أ)، تمت موضعة المالك الممنوح بشكل مستقل عن الاسم الذي يرتبط به. في حين تعتبر الموضعة مع المالك المرفوع غير ممكنة، كما يبدو من التمثيل المضمن في (24ب):

(1) أحيل، في هذا الشأن، على:
Anna Szabolsci (1994): The Noun Phrase, pp 179-274.

(24) أ. .[[[[a kalap-jaأث ي م حد] م صر [Peter latta م بؤ] ي marinak م مو]م مص][1]

شخص 3 قبعة أل رأى بيتر ممنوح ماري

«رأى بيتر قبعةَ ماري»

ب. .[[[[kalap-ja أث ي م حد]م صر]Peter latta م بؤ]ي Mari م مو]م مص]

ونعتقد أن هناك ما يوحد بين الحد والمصدري: فالحد يحول العبارة الاسمية إلى مركب محيل يخوِّل لها إمكانية الاشتغال موضوعا (Argument). وبشكل مماثل، ينقل المصدري فضلته المتمثلة في المركب الصُّرْفي [م صر] إلى عبارة يمكن أن ترد في موقع موضوع.

ويمكن أن نستنتج من هذه الفقرة أن المعطيات التركيبية المختلفة للغات الطبيعية المتنوعة التي أسلفنا تثبت كفاية التحليل الحدي لتراكيب التأسيمات من جهة، وتعزز نجاعة فرضية الشطر الحدي في تفسير الخصائص التركيبية والدلالية لهذا النمط من التراكيب من جهة ثانية. ويعكس هذا الانشطار النحوي الوظيفي التنوعَ والتعدد اللذين يرتبطان ببنية التأسيمات: الحد الإعرابي الخارجي للمركب الحدي المُؤَسَّم والحد الداخلي للموضوع المجرور، فضلا عن الحد الإحالي لهذا المركب الحدي (حدُّ التعريف).

ووفقا لهذا التصور، نفترض أن تأسيمات الحدث من قبيل المعطى

(1) عن هذه المعطيات التركيبية، يُرجع إلى:
Artemis Alexiadou (2001): Functional Structure in Nominals, Nominalization & Ergativity, p 33.
ارتباطا بالمعطيين التركيبيين الواردين في (24)، يحيل [أث] على الأثر و[م حد] على المركب الحدي و[م بؤ] على مركب البؤرة و[م مو] على مركب المَوْضِع و[م مص] على المركب المصدري، بينما ترمز [ي] إلى القرينة المشتركة بين المقولة التركيبية المنتقلة والأثر الذي خلفته في موقعها التركيبي الأصلي.

التركيبي (25أ) ستتخذ تمثيلا صوريا شبيها بالتمثيل الوارد في (25ب):

(25) أ. سَرْدُ الجدِّ الحكايةَ.

ب.

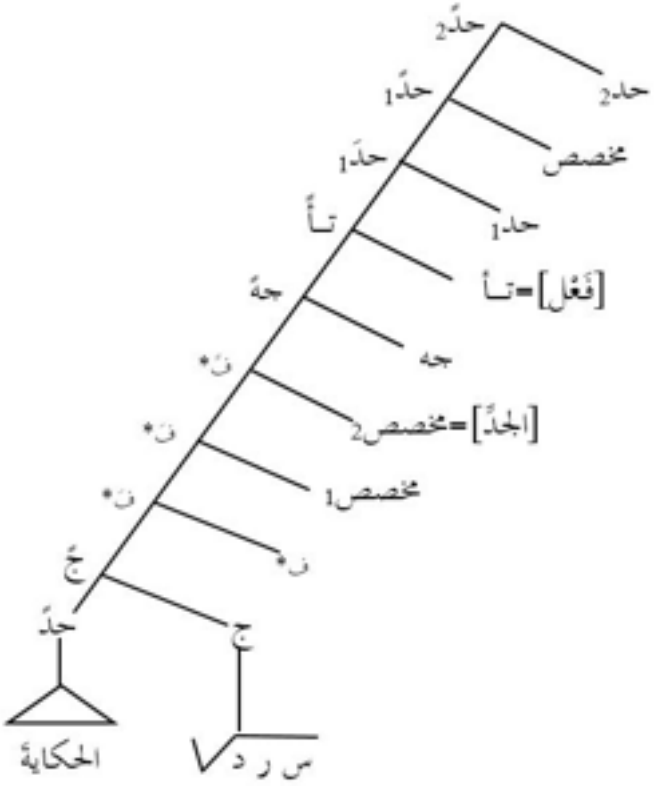

الخاتمـة

وفَّرْنا في هذا الكتاب جملة من «النماذج التركيبية»، التي قمنا فيها ببلـورة مقاربة تحليلية لبنية التأسيمـات في ضوء النظرية التركيبية المعاصرة. وأبرزنـا، في مدخـل هذا الكتـاب، أن هذه الأخيرة تبـدي سلوكا تركيبيا ودلاليـا يترجَّح بين نسـق الأسماء ومقولة الأفعال: فهـي تبدي خصائص فعلية لافتة، كإفراز موضوعات منصوبة وتسويغ النعوت الظرفية وامتلاك بنيـة موضوعيـة أو شبكـة محورية، فضلا عـن التأويل علـى الحدث. كما أنهـا تحتوي على سمات اسمية واضحـة، كامتلاكها للخصائص التوزيعية للأسماء المحضة وتَرَؤُّسها لبنية الإضافة التركيبية وشَغْلها مواقعَ الموضوعات وتلقيها للإعراب، بالرغم من كونها تبدو مركبات اسمية عارية.

ولقـد بينا أن ما يعقد بنية التأسيمـات ويمنحها خصوصية إضافية كونها تعبِّر عن أنماط متنوعة ومتضاربة السمات، كونها لا تتصرَّف تصرُّفَ طبقة واحدة ومتجانسة: فإضافة إلى «تأسيمات الحدث»، الـمُحالِ على خصائصهـا آنفا، باعتبارهـا تأسيمات موسومة بالفعليـة، ثمة تأسيمات مغايرة تُبرِز خصائص اسمية فقط، وصفناها بـ«تأسيمات النتيجة»: وهي تأسيمات تحمل حدودا جليـة وتُسوِّغ النعت بالصفات ولا تمتلك شبكة محوريـة، غير أنها تشتمل علـى بنية ملكية مناظرة للتراكيـب التي تبديها الأسماء المحضة.

وفي الفصل الثاني، أبرزنا أن الخصوصية التي تستأثر بها التأسيمات جعلتهـا مفتوحة على قضايا وإشكالات عديدة ذات أبعاد نظرية وتحليلية وتجريبية، شملـت مستويات مختلفة ومتنوعة: مقوليـة وتركيبية ومنطقية ودلالية، وحملت معظم الباحثـين على تبني نظرية التحول المقولي، التي تتـم فيها إعادة مقْوَلَة الفعـل [ف] إلى الاسـم [س]، بغاية تفسير خاصية الازدواج والهَجانـة والتركُّب ضمن بنية التأسيمات. في حين انتحينا في هـذا العمل منحى التشكيـكِ في نجاعة نظرية التحـول المقولي في سياق الإجابـة عن هذه القضايا والإشكالات، وتبنـي فرضية مغايرة تكمن في فرضيـةِ تأسيم الجَذر، عبر تهجيته في مجال وظيفي اسمي متمثل في الحد، بناء على ضم مقولةِ الجذر إلى لاصقة مؤسِّمَة ملائمة.

وفي سياق ذلك، أجرينا مقارنة بين التأسيمات وبين الأفعال المتصرفة والأسماء المحضـة وغير المتصرفـات (Infinitives) الفعلية والاسمية، في لغـات كالأنجليزيـة والإيطالية والألمانيـة والفرنسية واللغـاتِ الجرمانية. ودافعنـا، تبعا لذلك، عن فرْضيةِ كون التأسيمات ليست أوليات تركيبية، بقـدر ما هي مقولات تركيبية ناتجة عن تأسيم الجذر المحايد، حال ما يرد هذا الأخير في السياق الذي يتحكم فيه إسقاط حديّ في مركب الجذر.

ولقـد استدللنـا في الفصل الثالث على بعض الـمُسوِّغات التي تبرر إسقاط الفعل الخفيف (Light Verb) ضمن بنية التأسيمات، بوصفه انعكاسـا لمقولة البنـاء (Voice)، التـي أوردنا بشأنها دلائـل داعمة لها في عدد من اللغـات كالعربية والتركية واليونانيـة، بالنظر إلى أن تسويغ تأسيمات الحدث لظروف الكيف مرتبطة على مستوى تركيبي ودلالي وعلى نحو مباشر بسمات بنائه.

ولرصد التمايزات التركيبية والدلالية بين تأسيمات الحدث وتأسيمات النتيجة، دققنا في تفاعل هاتين الأخيرتين مع الظروف والصفاتِ، وأبرزنا، وفقا لمجموعة من الأبحاث التركيبية الحديثة، أن توزيع الظروف والصفات ضمن هذين النمطين من التأسيمات، على التوالي، له علاقة عضوية بالبنية الداخلية لهذه الأسماء. وأظهرنا أن تأسيمات الحدث تُسوِّغ الظروف الدنيا (lower Adverbs)، التي تقع أسفل التمثيل الشجري، كظروف الكيف وظروف الزمن وظروف الجهة، طالما أنها تنعت المحمول أو موضوع الحدث. مثلما بيَّنا أن هذا النمط من المقولات التركيبية لا يتيح إمكانية التوارد مع أنماط الظروف العليا (high Adverbs)، التي تشغل المواقع التركيبية العليا من التمثيل، كالظروف التقييمية أو الذريعية والظروف الموجِّهية والظروفِ المحدِّدة لمجال الخطاب. ولقد فسرنا هذا الاقتران بطبيعة الإسقاطاتِ الوظيفية التي إليها تنتقل الظروف أو تكون مخصصات لها؛ وأوضحنا أن التباين في السماح بأنماط الظروف يرتبط باشتمال تأسيمات الحدث على إسقاطات وظيفية دنيا، كإسقاط الجهة وإسقاط البناء، وعدم احتوائها على إسقاطات عليا، كالزمن والمصدري.

علاوة على ذلك، افترضنا أن هناك علاقة جدلية بين الوسم الإعرابي للمفعول والوسم المحوري للفاعل، وبينا أن إسقاط الفعل الخفيف يقوم بدور حاسم في هذه العلاقة متجليا في تصميم البنية التركيبية والإعرابية والدلالية للتأسيمات الدالة على الحدث.

وافترضنا، انسجاما مع هذا التحليل، أن أسماء الحدث المشتقة من محمولات ناصبة (Accusative Predicates) تحتوي على فعل خفيف

متعـد، تتجسد وظيفته في تسويغ ضم الموضـوع الخارجي إلى مخصصه وتقييـم سمة النصـب في الموضوع الداخلي. بينمـا تتضمن التأسيمات الأركَتيـة (Ergative Predicates) والتأسيمـات المبنية لغـير الفاعل فعلا خفيفـا لازمـا أو ناقصـا لا يُسَـوَّغ معه الوسـمُ المحـوري للموضوع الخارجي، مثلما لا يُتاح معه تقييم سمة النصب في المفعولِ. ويظل المبرر الهـام لإسقاط الفعل الخفيـف ضمن التأسيمات الأركَتيـة والتأسيمات المبنيـة لغير الفاعل متمثلة في إضفاء تأويـل الحدث على التأسيمات التي تعبر عن دلالة السيرورة.

وفي الفصل الرابع، أثبتنا أن بنية التأسيمات يمكن أن تتلقى تفسيرا ملائمـا، في إطار التحليل الحـدي ومن خلال هندسـة حدية مشطورة. وأبرزنـا أن هذه الأخيرة تشكل مركبات حديـة يرأسها الإعراب، الذي أعدنـا تحليله بوصفـه حدا، حيث صعود الرأس الاسمي المعجمي [س] إلى الرأس الوظيفـي [حد] مبرر بمقتضيـات إعرابيـة، في المقام الأول. مثلمـا دافعنا عن نجاعة نظريـة الشطر الحدي، التـي تقتضيها التأسيمات التـي ترأس الإضافـة التركيبية، لتعبيرها عن الإعـراب الخارجي (حد$_2$)، الـذي يحمله رأس الإضافـة (المقولة المؤَسَّمَـة في ارتباطها بعامل/مسبار خارجي) والإعراب الداخلي (حد$_1$=جر الإضافة)، فضلا عن ورود الحد الإحالي-التعريفي في بعض تراكيب التأسيمات، المرتبط بمسوِّغات إحالية (الإشباع الدلالي).

وبإجمال، إذا كانت اللغة العربية قد راكمت أبحاثا هامة وأوصافا متنوعـة ذات قيمـة علمية علـى مستويات لغويـة عديدة، فـإن البحث اللسـاني العربي مـا زال في حاجـة إلى الانفتاح على الأبحـاث اللسانية

العالميــة المعاصرة المقارنــة والتطبيقية، ومحاولة تمثلها في ضــوء اللسانيات المعرفيــة والعلوم المعرفية التي تشهد تحــولا هائلا باستمرار: إذ تفتقر اللغة العربية إلى أوصاف مقوليــة وصوتية وصرفية ومعجمية وتركيبية ودلالية وتداوليــة لظواهرها وقضاياها، من جملتها بنية الظروف ومقولة الأفعال والمركبــات الحدية والصفات ونظــام الزمن ومنطــق الموجِّهات وتنميط الروابــط وأفعال الكلام... التي مــا زالت في حاجة إلى توصيف وتفسير وتنظير وتطوير[1]. «ولعل هذا الوضع يفرض توفير قاعدة من الأوصاف البنيويــة لظواهر اللغة العربية، لتكون منطلقا للتصنيف والتفسير والتأويل وبنــاء تحليل جديد لقضايا اللغة العربية المعاصــرة ومحاولة فهمها في ضوء اللغات السامية في إطار لساني مقارن»[2].

(1) راجع عبد الصمد الرواعي (2013): تسويغ الظروف في ضوء فرضية المراحل، ص 14.

(2) نفس المرجع والصفحة.

قائمة المقولات التركيبية والرموز الموظفة ودلالاتها

مف*	المركب الفعلي الخفيف المتعدي
ف*	رأس الفعل الخفيف المتعدي
مف	المركب الفعلي الخفيف الناقص
ف	رأس الفعل الخفيف الناقص
حدً2	المركب الحدي الإعرابي الخارجي
حد2	الرأس الحدي الإعرابي الخارجي (حد الإعراب)
حدً1	المركب الحدي الإعرابي الداخلي
حد1	الرأس الحدي الإعرابي الداخلي (حد الجر والتعريف)
سً	المركب الاسمي
س	الرأس الاسمي
جً	مركب الجذر
ج	رأس الجذر
حً	المركب الحرفي
ح	رأس الحرف
فـــا	الفاعل
مفـ	المفعول
وً	المركب الوصفي

و	رأس الصفة
ظر	الظرف
جهً	مركب الجهة
تـــأً	مركب التأسيم
تـــأ	رأس التأسيم
مصً	المركب المصدري
مص	رأس المصدري
عدً	المركب العددي
عد	الرأس العددي
تطً	مركب التطابق
تط	رأس التطابق
زً	المركب الزمني
ز	رأس الزمن
صرً	المركب الصُّرفي
صر	رأس الصُّرفة
م إع	المركب الإعرابي
إع	رأس الإعراب
ي، ك، جـ	رموز لتقاسم المقولة التركيبيـة القرينة نفسها
[أ] و[ب]	يحيلان على موضوعين تركيبيين
م ت	موضوع تركيبي

مراجع البحث

- برادة محمد (1999): مثل صيف لن يتكرر، نشر الفنك، الدار البيضاء.
- الجنابي عبد القادر: رسالة مفتوحة إلى أدونيس في الصوفية والسوريالية ومدارس أدبية أخرى، دار الجديد، لبنان، دون تاريخ.
- الرحالي محمد (2003): تركيب اللغة العربية، مقاربة نظرية جديدة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.
- الرافعي مصطفى صادق: وحي القلم، دار الكتاب العربي، بيروت، دون تاريخ.
- الرواعي عبد الصمد (2021): البرنامج الأدنى في صيغته الثانية، تقييم السمات في ضوء نظرية المطابقة وفرضية المراحل، ضمن كتاب جماعي معنون بـ«أبحاث في اللغة العربية»، صص 11-36 ، منشورات فريق البحث في اللسانيات المقارنة والتطبيقية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الجديدة، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط.
- الرواعي عبد الصمد (2020): التأسيمات المجردة من الحد، ضمن كتاب جماعي معنون بـ«أبحاث في اللغة العربية»، صص 75 - 104، منشورات فريق البحث في اللسانيات المقارنة والتطبيقية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الجديدة، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط.
- الرواعي عبد الصمد (2018): التمثيل للمعنى والمعرفة المجسَّدة، مقال منشور ضمن مجلة «أبحاث لسانية»، العدد 34، صص 41 - 56، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، جامعة محمد الخامس، الرباط.

- الرواعـي عبد الصمد (2017): المظاهـر المعرفية للبرنامـج اللساني التوليدي، مقـال منشور ضمن مجلة «اللغـات واللسانيات»، العـدد 39، صص 1 - 22، منشورات المعهد الدولي للغات والثقافات، فاس.
- الرواعـي عبد الصمـد (2016): الظروف: المقوَلة والتصنيـف الدلالي، مقال منشور ضمن مجلة «أبحاث لسانية»، العدد 32، صص 173 - 195، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.
- الرواعي عبد الصمد (2015): السمات وهندسة اللغات، مقال منشور ضمن وقائـع الندوة الدولية المعنونـة بـ«السمات في المقـولات اللغوية: الوجاهات والنمطيـات»، صصـ 133 - 160، منشـورات معهد الدراسـات والأبحاث للتعريب، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط.
- الرواعـي عبد الصمـد (2015): التمثيل المنطقي للزمـن ضمن أسماء الحدث، ضمـن كتاب جماعي معنون بـ«دراسـات في الدلالة العربية المقارنة»، إعداد وتنسيـق محمـد غاليم، سلسلة تطوير اللغة العربية، رقـم 2، صص 133 - 155، منشـورات معهـد الدراسات والأبحـاث للتعريب، دار أبي رقـراق للطباعة والنشر، الرباط.
- الرواعي عبد الصمد (2013): تسويغ الظروف في ضوء فرضية المراحل، مقال منشور ضمن مجلة «اللغات واللسانيات»، العدد 32، صص 1 - 16، منشورات المعهد الدولي للغات والثقافات، فاس.
- الرواعي عبد الصمد (2012): التسوير والتأويل، مقال منشور ضمن مجلة كلية الآداب والعلـوم الإنسانية، جامعة شعيب الدكالي، العدد 13، صص 29 - 52، الجديدة.
- الرواعي عبد الصمـد (2011): البنية الدلالية والمنطقيـة للمحمولات السببية والمطاوعـة، مقال منشور ضمن مجلة «أبحاث لسانية»، العدد 29، صص 37 - 77، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.
- العروي عبد الله (1996): أوراق، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء.

- الفاسي الفهري عبد القادر (1998): المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.
- عبده محمد: نهج البلاغة، شرح الشيخ محمد عبده، دار الفكر، دون تاريخ.
- منيف عبد الرحمن (1999): أرض السواد، المركز الثقافي العربي، بيروت.
- Abney Steven Paul (1987): The English Noun Phrase in its Sentential Aspect, ph.D. dissertation, MIT, Cambridge.
- Acedo Matellan Victor & Mateu Jaume (2014): From Syntax to Roots, A Syntactic Approach to Root Interpretation, In The Syntax of Roots and the Roots of Syntax, Edited By Alexiadou Artemis, Borer Hagit & Schafer Florian, Oxford University Press, Oxford, pp 14-32.
- Alexeyenko Sascha (2015): The Syntax and Semantics of Manner Modification: Adjectives and Adverbs, Ph.D. Dissertation, Institute of Cognitive Science, University of Osnabrück.
- Alexiadou Artemis (2017): Ergativity in Nominalization, In the Oxford Handbook of Ergativity, Edited by Coon Jessica, Massam Diane & Demina Travis Lisa, Oxford University Press, United Kingdom, pp 355- 372.
- Alexiadou Artemis, Anagnostopoulou Elena & Schafer Florian (2015): External Arguments in Transitivity alternations: A Layering Approach, Oxford University Press, United Kingdom.
- Alexiadou Artemis (2013): Nominal vs. Verbal -Ing Constructions and the Development of the English Progressive, English Linguistics Research, Vol 2, Num 2, pp 126-140.
- Alexiadou Artemis (2001): Functional Structure in Nominals, Nominalization and Ergativity, John Benjamins Publishing Company, Amsterdam- Philadelphia.

- Alexiadou Artemis (1999): On the Syntax of Nominalizations and Possession, Remarks on Patterns on Ergativity, Habilitation Thesis, Universität of Potsdam.
- Alexiadou Artemis, Borer Hagit & Schafer Florian (Eds) (2014): The Syntax of Roots and the Roots of Syntax, Oxford Studies in Theoretical Linguistics, Oxford University Press, Oxford.
- Alexiadou Artemis & Stavrou Melita (1998 a): On Derived Nominals in Greek, In Themes in Greek Linguistics, Edited by B. Joseph, G. Horrocks and I. philippaki- warburton (eds), Volume II, John Benjamins, pp 101-129.
- Arad Maya (2005): roots & patterns, «studies in Natural Language & Linguistic Theory» series, Volume 63, Netherlands.
- Ashwini Vaidya, Sumeet Agarwal & Martha Palmer (2016): Linguistic Features for Hindi Light Verb Construction Identification, Proceedings of Colling, The 26th International Conference on Computational Linguistics, Technical Papers, Osaka, Japan, pp 1320- 1329.
- Baker Marc (2004): Lexical Categories: Verbs, Nouns and Adjectives, Cambridge University Press, Cambridge.
- Baker Marc (1988): Incorporation, a Theory of Grammatical Function Changing, ph.D. dissertation, the university of Chicago press, Chicago.
- Baker Marc (1985): The Mirror Principle and Morphosyntactic Explanation, Linguistic Inquiry, Vol 16, Num 3, pp 373-415
- Biondo Nicoletta (2016): The Syntactic Side of Time Processing Adverb- verb Temporal Agreement, ph.D. dissertation, University of Trento, Italy.

- Bresnan Joan, Asudeh Ash, Toivonen Ida and Wechsle Stephen (2016): lexical- functional syntax, Wiley Blackwell, United Kingdom.
- Berwick Robert C & Chomsky Noam (2016): Why Only Us? language and evolution, MIT Press, Cambridge, London, England.
- Boeckx, Cedric (2011): The Bio linguistic Turn, Manuscript.
- Bittner Maria & Halle Ken (1996): The Structural Determination of Case and Agreement, Linguistic Inquiry, Num 27, pp 1-68.
- Bonami Olivier & Godard Daniéle & Kampers–Manhe Brigette (2004): Adverb Classification, In Handbook of French Semantics, Edited by Corblin, Francis and Henriëtte de Swart, CSLI Publications, Stanford, pp 143-184.
- Borer Hagit (2014): Derived Nominals and the Domain of Content, Lingua, Vol 141, pp 71-96.
- Borer Hagit (1996): The Construct in Review, In Studies in Afroasiatic Grammar, Edited by J. Lecarme, J. Lowenstamm & U. Shlonsky, The Hague, Holland Academic Graphics, pp 30-61.
- Borgonovo Claudia & Cummins Sara (2007): Tensed Modals, In Coreference «Modality, and Focus: Studies on the syntax-semantics interface», edited by Eguren Luis, Olga Sorianopp Fernandez, John Benjamins Publishing Company, Amsterdam-Philadelphia, pp 1-18.
- Boskovic Željko (1996): Selection and The Categorial Status of Infinitival Complements, Natural language and Linguistic Theory, Vol 14, issue 2, pp 269-304.
- Cheng Lisa, Heycock Caroline and Zamparelli Roberto (2017):

Two Levels for Definiteness, In Proceedings of GLOW in Asia XI, Edited by Michael Yoshitaka Erlewine, MIT Press, USA, pp 79-93.

- Chomsky Noam, Gallego Angel & Ott Dennis (2019): Generative Grammar & the Faculty of Language: Insights, Questions & Challenges, Catalan Journal of Linguistics, Special Issue, pp 229- 261.
- Chomsky Noam (2013): Problems of Projections, Lingua, Num 130, pp 33- 49.
- Chomsky, Noam (2001): Derivation by Phase, In A Life in Language, edited by Michael Kenstowicz & Ken Hale, Cambridge, Massachusetts, MIT Press, pp 1–52.
- Chomsky Noam (2005a): Three Factors in Language Design, Linguistic Inquiry, Volume 36, pp 1–22.
- Chomsky Noam (2004): Beyond Explanatory Adequacy, In Structures and Beyond: The Cartography of Syntactic Structures, Volume 3, Edited by Adriana Belletti, Oxford University Press, Oxford, pp 104–131.
- Chomsky Noam (1981): Lectures on Government and Binding, Foris Publications, Dordrecht.
- Chomsky Noam (1970): Remarks on Nominalizations, In Reading in English Transformational Grammar, Edited by R. Jacobs and P. Rosenbaum, Waltham, Ginn, pp 185-221.
- Cinque Guglielmo (2004): Issues in Adverbial Syntax, Lingua, Vol 114, Issue 6, pp 683-710.
- Collins James N (2019): Definiteness Determined by Syntax, Natural Language & Linguistic Theory, Vol 37, Num 2, pp 1367-1420.

- Crushina Silvio, Hartmann Katharina & Remberger Eva-Maria (Eds) (2017): Studies on Negation: Syntax, Semantics and Variation, Vienna University Press, Germany.
- Deal Amy Rose & Nee Julia (2018): Bare Nouns, Number and Definiteness in Teotitlan del Valle Zapotek, Proceedings of Sinn und Bedeutung 21, 4-6 September 2016, edited by Robert Truswell, Chris Cummins, Caroline Heycock, Brian Rabern, and Hannah Rohde, University of Edinburgh, pp. 317-334.
- De Stewart Harriette (2016): Negation, In The Cambridge Handbook of Formal Semantics, edited by Aloni Maria & Dekker Paul, Cambridge University Press, United Kingdom, pp 467-489.
- Di Sciullo Anna Maria & Williams Edwin (1987): On the Definition of Word, MIT Press, Cambridge, London, England.
- Dixon R M W (1994): Ergativity, In Cambridge Studies in Linguistics, Num 69, Cambridge University Press.
- Ershova Ksenia Alexeyevna (2019): Syntactic Ergativity in West Circassian, Ph.D, the University of Chicago, Chicago.
- Fassi Fehri Abdelkader (2001): Causativity, Transitivity and Iterativity as Pluralities, Linguistic Research, Vol 6, Num 1, pp 9-80.
- Grimm Scott and MacNally Louise (2016): The VP-Ing as Anaphoric Event Type Reference, In Proceedings of the 33rd West Coast Conference on Formal Linguistics, Edited by Kyeong-min Kim et al, Somerville, MA, Cascadilla Proceedings Project, pp 167-175.
- Jan Terje Faarlund (2015): the Norwegian Infinitive Marker, Working Papers in Working Papers in Scandinavian Syntax

95, pp 1-10. https://projekt.ht.lu.se/fileadmin/_migrated/content_uploads/Faarlund.Infinitive.pdf.

- Fassi Fehri. Abdelkader (1998): Arabic Modifying Adjectives and Dp structures Revisited, Linguistic Research, Vol 3, Num2, IERA, Rabat.
- Fassi Fehri Abdelkader (1993): Issues in The Structure of Arabic Clauses and Words, Kluwer Academic publishers, Dordrecht.
- Geuder Wilhelm (2018): Manner and Agentive Adverbs, pp 1-39. https://www.researchgate.net/publication/329390003_Manner_and_Agentive_Adverbs
- Grimshaw Jane (1990): Argument Structure, MIT press, Massachusetts, Cambridge.
- Gisborne Nikolas (2020): Ten Lectures on Event Structure in a Network Theory of Language, Brill, Boston.
- Gronn Atle & Von Stechow Arnim (2016): Tense, In The Cambridge Handbook of Formal Semantics, edited by Aloni Maria & Dekker Paul, Cambridge University Press, United Kingdom, pp 313-341.
- Halle Morris & Marantz Alec (1993): Distributed Morphology and the Pieces of Inflection, In The View from Building 20: Essays in Linguistics in Honor of Sylvain Bromberger, Volume 24, Edited by Ken Hale and Samuel Jay Keyser, MIT Press, Massachusetts, Cambridge, pp 111-176.
- Halling Pernilla Hallonsten (2018): Adverbs, A Typological Study of a Disputed Category, ph.D. dissertation, Faculty of Humanities, Department of Linguistics, Stockholm University, Stockholm.

- Halpert Claire (2016): Raising Parameters, In Proceedings of the 33rd West Coast Conference on Formal Linguistics, edited by Kyeong-min Kim et als, Somerville, MA, Cascadilla Proceedings Project, pp 186-195.
- Harley Britton Heidi (2017): The «Bundling» Hypothesis and the Disparate Functions of Little v, In The Verbal Domain, Edited by Roberta d'Alessandro, Irene Franco & Angel, J. Gallego, Oxford University Press, United Kingdom, pp 3-28.
- Harley Britton Heidi (1995): Subjects, Events and Licensing, ph.D. dissertation, Massachusetts Institute of Technology.
- Harley Britton Heidi & Noyer Rolf (1998b): Mixed Nominalizations, short verb Movement and Object Shift in English, In Proceedings of NELS 28, Edited by Pius N. Tamanji and Kiyomi Kusumoto, GLSA, University of Massachusetts, Amherst, pp 1-22
- Higginbotham James (1987): Indefiniteness and Predication, pp 43 - 70, In The Representation of (In)definiteness, edited by E. Reuland and A. ter Menlen, MIT press, Cambridge.
- Higginbotham James (1985): On Semantics, Linguistic Inquiry, Vol 16, Num 4, pp 547-593.
- Hyde Brett (2000): The Structures of the To-Infinitives, Lingua, Num 110, pp 27-58.
- Izumi Tomoko, Imamura Kenji, Kikui Genichiru, Fujita Atsushi & Sato Satoshi (2011): Paraphrasing Japanese Light Verb Construction, Towards the Nominalization of Complex Predicates, International Journal of Computer Processing of Languages, Vol 23, Num 2, pp 147 - 167. https://doi.org/10.1142/S1793840611002267
- Kiparsky Paul (2017): Nominal Verbs and Transitive Verbs:

Vindicating Lexicalism, pp 1-30, https://web.stanford.edu/~kiparsky/Papers/agentnouns.cleaned.pdf

- Kratzer Angelika (2002): The Event Argument and the Semantics of Voice. University of Massachusetts, Amherst.
- Kuroda s y (1986): whether you agree or not? International Journal of Linguistics and Language Resources, Vol 12, Num 1, pp 1-47.
- Koptjevskaja-Tamm Maria (2003): Action Nominal Constructions in the Languages of Europe, In Noun Phrase Structure in the Languages of Europe, Edited by Plank Frans, Mouton de Gruyter, Berlin, pp 723-759.
- Kroeger Paul R. (2019): Analyzing Meaning: an Introduction to Semantics & meaning, Language Science Press, Germany.
- Kukucz Marta (2009): Characteristics of English Modal verbs, PhD. Dissertation, Olomouc.
- Robert Lees (1960): The Grammar of English Nominalizations, Mouton, The Hague.
- Longobardi Giuseppe (2001a): The Structure of Dps: Some Principles and Parameters and Problems, In The Handbook of Contemporary Syntactic Theory, Edited by Marc Baltin & Chris Collins, Blackwell, Massachusetts, USA, pp 562-603.
- Lowe John (2016): Participles, Gerunds and Syntactic Categories, In Proceedings of the Joint 2016 Conference on Head-driven Phrase Structure Grammar and Lexical Functional Grammar, Edited by Doug Arnold, Miriam Butt, Berthold Crysmann, Tracy Holloway King & Stefan Müller, CSLI Publications, Polish Academy of Sciences, Warsaw, Poland, pp 401-421.

- Maekelberghe Charlotte (2016): Presented-day English Gerunds: A multilayered referential model, Leuven Working Papers in Linguistics, pp 41-73.
- Maienborn Claudia & Schafer Martin (2011): Adverbs & Adverbials, In Semantics: An International Handbook of Natural Language Meaning, Volume 2, Edited by Klaus von Heusinger, Claudia Maienborn and Paul Portner, Mouton de Gruyter, pp 1390-1420.
- Marantz Alec (1999): Creating Words Above and Below Little v, Cambridge, MIT.
- Marantz Alec (1997): No Escape from Syntax: Don't Try Morphological Analysis in The Privacy of Your Own Lexicon, Working Papers in Linguistics, Volume 4, Num 2, University of Pennsylvania, pp 201-225.
- Matellan Victor Acedo & Mateu Jaume (2014): From Syntax to Roots, a Syntactic Approach to Root Interpretation, In The Syntax of Roots and the Roots of Syntax, Edited by Alexiadou Artemis, Borer Hagit & Schafer Florian, Oxford Studies in Theoretical Linguistics, Oxford University Press, Oxford, pp 14-32
- McNally Louise & Kenedy Christopher (Eds) (2008): Adjectives & Adverbs: Syntax, Semantics and Discourse, Oxford University Press, Oxford.
- Mohanan Tara (2017): Grammatical & Light Verb, In The Wiley Blackwell Companion to Syntax, Edited by Martin Everaert & Henk C Van Riemsdjik, Published by John Wiley & Sons, pp 1- 27.
- Milsark. G. L (1988): Singl-Ing, Linguistic Inquiry, Vol 19, Num 4, pp 611-634

- Mizuno Eiko (2010): A Phase-Based Analysis of Adverb Licensing, Gengo Kenkyu, Vol 137, pp 1-16.
- Montaut Annie (2018): On the Nature of the Hindi Infinitive: History as an Answer to its Syntactic Behavior, In Trends in Hindi Linguistics, Edited by Ghanshyam Sharma & Rajesh Bhatt, De Gruyter Mouton, pp 115-146. https://doi.org10.1515/9783110607963-010
- Muller Peter, Ohnheiser Ingeborg, Olsen Susan & Franz Rainer (2015): Word Formation, An International Handbook of the Languages of Europe, Volume 3, De Gruyter Mouton, Berlin.
- Nash Léa (1995): Portée argumentale et marquage casuel dans les langues SOV et dans les langues ergatives: l'exemple du géorgien, Thèse de doctorat, Université de Paris VIII.
- Omari Naima (2017): Sentential Negation, American International Journal of Contemporary Research, volume 7, num 1, pp 68-72.
- Panagiotidis Phoevos, Spyropoulos Vassilios & Revithiadou Anthi (2017): Little Verb as a Categorizing Verbal Head, Evidence from Greek, In The Verbal Domain, Edited by Roberta d'Alessandro, Irene Franco & Angel, J. Gallego, Oxford University Press, United Kingdom, pp 29- 48.
- Parsons Terence (1990): Events in the Semantics of English: A Study in Subatomic Semantics, MIT Press, Cambridge.
- Picallo Carme M (1991): Nominal and Nominalizations in Catalan, Probus, Vol 3, Num 3, pp 279-316.
- Picallo Carme & Bosque Ignacio (1996): Postnominal Adjectives in Spanish Dps, Journal of Linguistics, Vol 32, pp 349-385.

- Pires Acrisio (2006): The Minimalist Syntax of Defective Domains: Gerunds and Infinitives, John Benjamin's Publishing Company, Philadelphia.
- Riemsdijk, H.C. van (1983): Correspondence Effects and the Empty Category Principle, In Studies in Generative Grammar and Language Acquisition, Edited by Y. Otsu et als, International Christian University, Tokyo.
- Ritter Elizabeth (1991): Two Functional Categories in Noun Phrase: Evidence from Modern Hebrew, In Perspectives on Phrase Structure: Heads and Licensing, Series: Syntax and Semantics, Volume 25, Edited by Susan Rothstein, Academic press, New York, pp 37-62.
- Rouveret Alain (1994): Syntaxe du Gallois: Principes Généraux et Typologie, Editions du CNRS, Paris.
- Sabel Joachim (2015): The Emergency of the Infinitival Left Periphery, In Formal Linguistics, proceedings of the 32nd west coast conference, Edited by Ulrike Steindlt et als, Somerville, MA, Cascadilla, pp 313-322.
- Sevdali Kristina (2013): Ancient Greek Infinitives and Phases, Journal of Theoretical Experimental & Interdisciplinary Research, Volume16, Issue4, pp 324-361.
- Shu Chih-hsiang (2011): Sentence Adverbs in the Kingdom of Agree, ph.D. dissertation in Linguistics, Stony Brook University, The Graduate School.
- Siloni Tal (1997): Noun Phrases and Nominalizations, Studies in Natural Language and Linguistic Theory series, volume 40, Springer Netherlands.
- Shirai Satoko (2019): Nominalization in nDrapa, Osaka international Workshop on Nominalization, Osaka

University, pp 1-26. https//: www.researchgate.net/publication/3358434448

- Simik Radek & Burianová Markéta (2020): Definiteness of Bare Nouns as a function of clausal position: A corpus study of Czech, In Formal Approaches to Slavic Linguistics, FASL 26, pp 343-361, Michigan Slavic Publications. https://www.researchgate.net/publication/342657936
- Szabolsci Anna (1994): The Noun Phrase, In The syntactic structure of Hungarian, Syntax and Semantics, Edited by F. Kiefer & K. Kiss, Num 27, Academic press, pp 179-274.
- Tenny Carol (1994): Aspectual Roles and the Syntax-Semantics Interface, Kluwer Academic Publishers, Dordrecht.
- Terje Faarlund Jan (2015): the Norwegian Infinitive Marker, Working Papers in Syntax, Vol 95, pp 1-10.
- Tollan Rebacca (2018): Unergatives are Different: two Types of Transitivity in Samoan, Glossa, a Journal of General Linguistics, vol 3, Num 1, pp 1-41. https://doi.org/10.5334/gjgl.223
- Tsimpli Lanthi Maria & Stavrakaki Stavroula (1999): The Effects of Morphosyntactic Deficit in The Determiner system, Lingua, Num 108, pp 31-85.
- Valois Daniel (1991): The Internal Syntax of Dp, ph.D dissertation, University of California, Los Angeles.
- Van hout Angeliek & Roeper Thomas (1998): Events and Aspectual Structure in Derivational Morphology, Papers from the UPenn/MIT Roundtable on Argument Structure and Aspect, MIT working papers, vol 32. http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.475.365&rep=rep1&type=pdf

- Weisser Phillip (2018): Markedness in Distributed Morphology, In The Oxford Handbook of Morphological Theory, Edited by Jenny Audring and Francesca Masini pp 1-26, https://pdfs.semanticscholar.org/91cd/7b5a7f05a5bc436006aef1ed6f544aa8631f.pdf?_ga=2.210180444.879452332.1574607847-1516469795.1569861078.
- Wolfgang Klein (2008): Time in Language Language in Time, In Time to Speak, Cognitive and Neural Prerequisites for Time in Language, Edited by Peter Indefrey & Marianne Gullberg, Blackwell Publishing, United Kingdom, pp 1-12.
- wurmbrand Susi & Shimamura Koji (2017): The Features of the Voice, Actives, Passives and Restructuring, In The Verbal Domain, Edited by Roberta d'Alessandro, Irene Franco & Angel, J. Gallego, Oxford University Press, United Kingdom, pp 179-204.
- wurmbrand Susi (2007): Infinitives are tenseless, University of Pennsylvania Working Papers in Linguistics, vol 13, issue 1, Proceedings of the 30th annual penn, Linguistics colloquium, Article 31, pp 407-420.
- Zanuttini Raffaella (1997): Negation and Clausal Structure: a Comparative Study of Romance Languages, Oxford University Press, New York Oxford.
- Zucchi Alessandro (1993): The Language of Propositions and Events, Issues in the Syntax and the Semantics of Nominalization, Kluwer Academic Publishers, Dordrecht, The Netherlands.